استشراف السياسات الأمنية لدولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية

إعداد

د. إيهـــاب الحجـــــاوي
الأستاذ المشارك
بكلية الشرطة الإمارات العربية المتحدة

ملخص البحث

تعد السياسات الأمنية إطار عمل عقلاني واعٍ ومخطط ومدروس للاستجابة للتحديات الأمنية التي تواجه المجتمع، خاصة في ظل التغيرات البيئية الخارجية المتسارعة، مما يفرض على صناع السياسات الأمنية ضرورة فهم سيناريوهات هذه التغيرات وتحليلها، لاستشراف سياسات المواجهة الأمنية الفعالة.

لذا، هدفت الدراسة الحالية لاستشراف السياسات الأمنية الإماراتية القادرة على مواجهة تطورات ومتغيرات التحديات الإقليمية، وقسمت تلك التحديات الإقليمية إلى مصدرين: المصدر الأول خاص بالتحديات الناجمة عن دول الجوار العدائية، ومنها إيران وقطر واليمن وسوريا. أما المصدر الثاني فهو خاص بالتحديات الناجمة عن التنظيمات الإرهابية، ومنها تنظيم الإخوان، وتنظيم داعش، وتنظيم الحوثيين، وتنظيم حزب الله.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الجوانب المختلفة للتحديات الإقليمية المستقبلية، بناء على تحليل لمعطيات الماضي والحاضر، وصولاً لسيناريوهات **Scenarios** التطورات المحتملة لتلك التحديات. بغرض صياغة سياسات أمنية استباقية تتمكن من مواجهة التحديات المستقبلية.

وقد استعانت الدراسة بسياسة دلفى **Delphi Policy** - كأداة معيارية للدراسة – حيث قام مجتمع الدراسة بالاجابة عن مجموعة من الأسئلة المسحية متكررة **Survey Itératives** في ثلاث جولات منفصلة.

وتكون مجتمع الدراسة من عدد ٢٥ من الخبراء **Experts** في المجال الأمني، مع الحرص على عدم كشف هوية كل مشارك أو آرائه لباقي مجتمع الدراسة، لضمان الحيادية وعدم التأثر.

وخلصت الدراسة إلى أن السياسات الأمنية الإماراتية الحالية قادرة على مواجهة التحديات المختلفة، إلا أنها خلصت لارتفاع مستوى التحديات الأمنية الإقليمية المستقبلية، وقدمت السيناريوهات المتوقعة لتلك التحديات، كما انتهت لبناء نموذج واقعي للاستشراف الأمني، يمكن تعميم تطبيقه على كافة الأجهزة الأمنية .

وأخيراً أوصت الدراسة بعدة مقترحات لسياسات أمنية تضمن استمرارية قدرة وزارة الداخلية على مواجهة التحديات الإقليمية، ومن أهمها، إنشاء إدارة "الشرطة التنبؤية" بغية امتلاك الأجهزة الأمنية لزمام الأمور ومواكبة كافة التحديات والمستجدات على الساحة الأمنية، وأن يعمل بتلك الإدارة المقترحة "محللون أمنيون"، بهدف دعم متخذ القرار الأمني الرشيد، على المستويين التكتيكي والإستراتيجي.

كما أوصت الدراسة بتطبيق سياسة "الشرطة التي تقودها الاستخبارات" والتي تقوم على جمع وتحليل البيانات من أجل إنتاج معلومات أمنية تُسهم في تطوير فهم أفضل للتحديات البيئية، وخاصة الجرائم الإرهابية، بما يساعد على وضع سياسات أمنية أكثر فعالية لمواجهتها.

Abstric:

Security policy is a rational, conscious, planned and thoughtful framework for responding to the security challenges facing the community, especially in the face of rapid external environmental changes. This requires security policy makers to understand and analyze the scenarios of these changes.

Therefore, the present study aimed at exploring the security policies of the UAE capable of facing the developments and changes of the regional challenges. We divided these regional challenges into two sources: the first source is the challenges arising from neighboring countries, including Iran, Qatar, Yemen and Syria. The second source deals with the challenges posed by terrorist organizations, including the Muslim Brotherhood, the Al-Houthi organization and the organization of Hezbollah.

The study followed the descriptive analytical approach by describing the different aspects of the future regional challenges, based on an analysis of past and present data, leading to scenarios of potential developments for these challenges. For the purpose of formulating proactive security policies that can meet future challenges.

The study used the Delphi Policy as a standard study tool - the study community responded to a series of survey questions in three separate rounds.

The study community consists of 25 experts in the field of security, taking care not to reveal the identity of each participant or his views to the rest of the study community, to ensure neutrality and non-vulnerability.

The study concluded that the current security policies of the UAE are capable of meeting the various challenges, as well as the high level of future regional security challenges. The study also concluded to build a realistic model for security prospecting, which can be applied to all security agencies.

Finally, the study recommended several security policy proposals that ensure the continuity of the Ministry of the Interior's ability to face regional challenges. The most important of these is the establishment of a "police forecasting" department to acquire the security services to cope with all challenges and developments in the security arena. In order to support the decision-maker rational security, at the tactical and strategic levels.

The study also recommended the implementation of the "intelligence-led police" policy, which collects and analyzes data to produce security information that contributes to developing a better understanding of environmental challenges, particularly terrorist crimes, to help develop more effective security policies.

مقدمة الدراسة

تمهيد:

لم تعد المداخل النظرية السائدة في حقل الإستراتيجيات الأمنية قادرة على استيعاب التحولات الاستثنائية التي تشهدها المواجهات الدولية في الآونة الأخيرة، إذ تاهت الحدود الفاصلة بين حالتي الحرب والسلم، وتجاوزت الحروب المواجهات العسكرية التقليدية لتشمل توظيف أدوات اقتصادية، واجتماعية، وإعلامية، وافتراضية، كما تعددت مصادر التهديدات غير التقليدية، وتداخلت أدوار الفاعلين.

وتتسم بيئة التهديدات الراهنة بعدم وجود حدود فاصلة بين النطاقات الداخلية والإقليمية والدولية، إلا أن المحصلة النهائية لهذه التهديدات تؤدي إلى تصاعد مستويات الانكشاف الداخلي، مما يزيد من الضغوط على الداخل بصورة غير مسبوقة، حيث تتسبب الأزمات الإقليمية والدولية المتتالية في إثارة تداعيات ضاغطة على الأوضاع الداخلية مثل: الثورات، والانتفاضات، وامتداد التنظيمات الإرهابية، وتفاقم الصراعات الداخلية، وحروب الوكالة Proxy Wars التي تديرها بعض القوى الإقليمية والدولية(٢).

ولقد أدت هذه التحولات إلى صعود الجيل الخامس من الحروب Hybrid War، التي تتسم بالغموض وعدم إلقين حول طبيعة المواجهات الدولية فيها، خاصة مع صعود شبكات التحالفات بين الدول والفاعلين المُسلحين من غير الدول، بالإضافة إلى صعود الإستراتيجيات الهجينة المعتمدة على الدمج بين تكتيكات الهجوم والدفاع والردع بصورة متزامنة، بحيث باتت دول العالم تقوم بمهام الدفاع والتحصين الداخلي بالتوازي مع التدخل الاستباقي في بؤر التوترات الإقليمية وردع التهديدات المحتملة والاستعداد للتهديدات غير المتوقعة(٣).

وتُعد دولة الإمارات العربية المتحدة إلىوم أسرع دول الخليج نموا، مما يجعلها أكثرها تأثرا بالمتغيرات الخارجية الدولية والإقليمية، هذه المتغيرات التي تترك تأثيراً كبيراً على بنية الدولة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. كما أن دولة الإمارات تُعد البارومتر الذي يقيس سرعة ونبض هذه المتغيرات في إقليم الخليج بأسره. لذا، فلابد أن تتصدى الدولة لأي تحدٍ بقوة وإصرار؛ لأنه ما لم تواجه الدولة هذه التحديات فإنها سوف تؤثر على الأمن الوطني للدولة.

---

(2) Hughes, Geraint , My Enemy's Enemy: Proxy Warfare in International Politics. Brighton: Sussex Academic Press, ISBN 978-1845196271, 2014, pp. 12–13.

(٣) شادي عبد الوهاب، حروب الجيل الخامس، مجلة دراسات المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ١، نوفمبر ٢٠١٧، ص٤.

وإذا كان الأمن الوطني لأي دولة يتأثر بمعطيات البيئة الداخلية والخارجية لها، فإن دولة الإمارات تتميز بتماسك المجتمع الداخلي، وما ينجم عنه من استقرار بيئتها الأمنية الداخلية، إلا أن الخطر الحقيقي يأتي من محيطها الجيوسياسي، وما يفرزه من تحديات أمنية متواترة، كما أن تزايد حدة وحجم تغيرات البيئة الخارجية يفرز مجموعة من التحديات على جميع مفاصل الدولة كالتحديات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية ،والأمنية (٤).

ولإغراض البحث العلمي ستقتصر هذه الدراسة على التحديات الأمنية الناجمة على متغيرات البيئة الخارجية، في ظل ما تتسم به تلك التحديات من ديناميكية وحراك دائم، المصحوبين بعدم السيطرة والتحكم، وما ينجم عنه من عدم الوضوح وعدم التأكد أمام واضعي السياسات العامة.

فالأوضاع التي تمر بها دول المنطقة والمخاطر والتهديدات المتصاعدة كل يوم بعد يوم وغموض المستقبل، المتمثل في: التطور النوعي للتنظيمات الإرهابية، مثل حزب الله ،والإخوان، وتحركات الفواعل المسلحة مثل داعش والحوثيين، والزحف الإيراني تجاه الخليج، والوضع الراهن في سوريا، والعلاقات المتوترة مع قطر؛ ...إلخ، جعل التغلب على هذه التحديات والسيطرة عليها ضرورة حياتية، ومسألة بقاء ووجود إنساني للمجتمع الإماراتي.

وهو ما يفرض على واضعي السياسات العامة ضرورة اتباع كافة الوسائل والأساليب العلمية - ومنها استشراف المستقبل – لسن سياساتها الأمنية، بالقدر الذي يعزز قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية والكشف المبكر عن طبيعة ومصادر تلك التحديات، ووضع السيناريوهات المستقبلية والخطط الاستباقية بعيدة المدى لمواجهة تلك التحديات، والتي تتسم بالتطور والتغير المستمر والغموض، كما يساعد الأجهزة الأمنية على تطوير إستراتيجياتها وتكتيكاتها وفقاً للاحتمالات الممكنة، واستنادا إلى المنهجية العلمية في تحليل البيانات وإنتاج المعلومات وتحديثها المستمر.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة كمحاولة للتوصل لأكثر السيناريوهات احتمالاً، اعتماداً على وجهة نظر مجموعة من الخبراء والقادة في المجال الأمني، ووضع حزمة من السياسات الأمنية المقترحة لمواجهة تلك السيناريوهات المحتملة، بغرض تعزيز إعداد الدولة لمواجهة حروب الجيل الخامس، من خلال قدرة المؤسسات الأمنية على تحديد توجهاتها المستقبلية والتعرف على المتغيرات والتحديات، وطرق للتعامل معها.

---

(٤) **جمال سند السويدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية عل مشارف القرن الحادي والعشرين، بتصرف، قمة أبوظبي والمتغيرات الإقليمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، دون سنة نشر، ص٣٧.**

أولاً- إشكالية الدراسة:

إن الإشكالية الحقيقة التي تواجه ضمان استمرارية فعالية السياسات الأمنية الإماراتية الحالية، هي غموض مصير الأطراف الفاعلة بالبيئة الخارجية (إيران، قطر، الحوثيون، الإخوان، حزب الله، ...إلخ).

إن ما سبق يضعنا أمام تحدٍ كبير لفهم التطورات التي ستحدث مستقبلاً لمعطيات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على البيئة الأمنية الإماراتية، وخصوصاً في ظل تزايد حدة التحديات وتطورها يوما بعد يوم بشكل مخيف ومقلق.

إن أمام صناع القرار الأمني ضرورة حتمية لتبني منهجيات وأساليب استشراف المستقبل، والتي تتيح أدوات ومنهجيات لتكوين مجموعة من السيناريوهات لتفاقم التحديات الأمنية الإقليمية، مما يقلل نسبة الغموض وعدم إلقين التي يحيطان بها، بغرض الاستعداد لرسم سياسات المواجهة الأمنية.

من هنا تكمن إشكالية الدراسة في محاولتها لتحليل المتغيرات المتوقعة للأطراف الإقليمية الخارجية التي تؤثر في الأمن الوطني الإماراتي، ومحاولة التوصل للسياسات الأمنية المستقبلية تضمن استمرارية فعالية السياسات الأمنية الحالية.

وتتبلور إشكالية الدراسة الحالية في تساؤل رئيس، هو: **"ما أفضل السياسات الأمنية الواجب اتباعها لمواجهة التحديات الأمنية المستقبلية المتوقعة من أطراف البيئة الإقليمية والحد منها؟"**

- وينبثق من هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية يمكن أجمالها فيما يلي:
- ما محددات السياسات الأمنية الإماراتية؟.
- ماذا يعني مفهوم استشراف المستقبل؟ وما أهميته؟.
- ما مفهوم التخطيط بالسيناريو؟ وما أهميته للعمل الأمني؟.
- ما التحديات الأمنية الراهنة الناجمة عن الأطراف العدائية الخارجية؟
- ما أكثر السيناريوهات تطوراً فى الأحداث لكل متغير بيئي خارجي توقعاً للحدوث؟
- كيف تصاغ سياسة أمنية تواجه التحديات الناجمة عن المعطيات المستقبلية للبيئة الإقليمية؟

ثانيا- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من حداثتها وحيوية موضوعها، ويمكن إبراز أهمية تلك الدراسة من خلال:

أولا- فهم الأهمية الموضوعية للدراسة، حيث تُعد من الدراسات العربية القليلة التي اهتمت بتأصيل الفكر الاستشرافي الأمني، وتطبيقه على السياسات الأمنية الإماراتية للحد من قدرة الأطراف العدائية على تخليق وضع أمني متأزم بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ثانيا- فهم الأهمية العملية للموضوع، لكونها تصوغ الية عملية لاستشراف المستقبل، ويمكن تطبيقها على مختلف المشكلات الأمينة، حيث تستشرف آراء مجموعة من الخبراء الأمنيين في دولة الإمارات العربية المتحدة وعالمنا العربي، للتوصل لأكثر السيناريوهات المحتملة للتغيرات الإقليمية الراهنة، وانعكاساتها على أمن واستقرار دولة الإمارات، وتحديد آرائهم حول السياسات الأمنية التي يمكن اتباعها في مواجهة تلك التحديات.

ثالثاً- أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة الوصول لهدف رئيس، هو: صياغة سياسات وإجراءات أمنية للحد من التحديات المستقبلية المتوقعة من الأطراف الإقليمية العدائية. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف التفصيلية المرسومة والمحددة، منها:

١. تحديد ضوابط وأدوات وضع السياسات الأمنية الإماراتية.
٢. التوصل لرؤية واضحة حول مفهوم استشراف المستقبل وأهميته.
٣. بيان دور التخطيط بالسيناريو في فعالية العمل الأمني.
٤. دراسة وتحليل طبيعة التحديات الإقليمية المؤثرة على الأمن الوطني الإماراتي.
٥. طرح سيناريوهات للتطورات الإقليمية الراهنة، للكشف عن الاتجاهات المستقبلية التي من المحتمل أن يتكون منها تحديات أمنية.
٦. تقديم عدد من التوصيات التي يمكن أن تُسهم في صياغة السياسات الأمنية للحفاظ على الأمن الوطني الإماراتي.

رابعاً- منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة منهجين من المناهج العلمية للوصول إلى المعلومات العلمية، وعدداً من الأدوات، التي مكنتها في نهاية المطاف من خروجها بهذه الحلة.

فلقد استعانت بالمنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بوصف الظاهرة وصفاً دقيقاً، ثم يقوم بتفسيرها بغية الوقوف على أسبابها من أجل إمكانية التنبؤ بأحداثها، وتطورها للسيطرة عليها والحد منها؛ هو المنهج الأول لوصف الجوانب المختلفة للمتغيرات الإقليمية، وتحليل لمعطيات الماضي والحاضر، وصولاً لتقديم سيناريوهات **Scenarios** للتطورات المستقبلية لتلك التحديات.

كما استخدمت منهج المسح الاجتماعي، من خلال التعرف على آراء نخبة من مجموعة من الخبراء **Experts** في المجال الأمني، على استشراف السياسات الأمنية الإماراتية لمواجهة التحديات الإقليمية، والسعي للوصول إلى استقطاب آراء ووجهات نظرهم، لتكون بمثابة خيارات مختلفة للسياسات الأمنية لمواجهة التحديات الإقليمية، وسوف يتم ذلك بالاستعانة "بسياسة دلفى".

خامساً- تعريفات الدراسة الإجرائية:

تعتمد هذه الدراسة التعريفات الإجرائية التالية لتعبر عن مصطلحات الدراسة:

- **السياسات الأمنية:** "مسار أو أسلوب عمل محدد تعتمده الأجهزة الأمنية من بين مجموعة الخيارات لتوجيه واتخاذ القرارات الحالية أو المستقبلية".
- **استشراف المستقبل:** "عملية تبني المنهجيات والأساليب العلمية لمحاولة فهم التطورات التي ستحدث في المستقبل، وتقليل نسبة الغموض وعدم إلقين بغرض الاستعداد والتخطيط لتلك التطورات".
- **التخطيط بالسيناريو**: "تصور ورسم لمجريات الأحداث المتوقعة بناء على معطيات الواقع، ويتم بناء أكثر من سيناريو كبدائل لكل حالة، ونقطة البداية هي وصف للوضع الحالى انطلاقا من بينات كمية وكيفية، وهو أحد أهم الأسالب المستخدمة في الدراسات المستقبلية".
- **التحديات الإقليمية**: "المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة من محيطها الإقليمي، وتحد أو تعوق من تقدمها، وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية والذاتية والمشتركة، ويصعب تجنبها أو تجاهلها".

سادساً- حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر هذه الدراسة على بيان السياسات الأمنية التي يجب انتهاجها مستقبلا لمواجهة التطورات المتوقعة للتحديات الإقليمية، دون بحث عن حلول لتلك التحديات، فهذا مجال بحوث أخرى.
- **الحدود المكانية:** تركز هذه الدراسة على النظام الإقليمي الخليجي، وما يحويه من دول وتنظيمات عدائية
- **الحدود الزمانية:** تمت هذه الدراسة على التحديات المتوقع حدوثها في المستقبل القريب (٠-٥) سنوات.

سابعاً- أدوات الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة "سياسة دلفى Delphi Policy" كأداة معيارية للدراسة الميدانية، وهي عملية استشارية تستخدم لتسهيل الوصول إلى إجماع في الآراء بين الخبراء المتخصصين. تستخدم منهجية دلفي للحصول على مدخلات من الخبراء الداخلين والخارجين حول مستوى الأثر والغموض المتعلق بكل توجه مستقبلي، من خلال الإجابة عن مجموعة من استقصاءات دون الكشف عن الهوية، وذلك على عدة مرحلة.

ثامناً- فروض الدراسة:

الفرضية الرئيسة للدراسة هي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستشراف السياسات الأمنية على مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية.

وتنبثق من هذه الفرضية الرئيسة فرضيتان فرعيتان، هما:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستشراف السياسات الأمنية للتعامل مع دول الجوار العدائية على مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستشراف السياسات الأمنية للتعامل مع التنظيمات الإرهابية على مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية.

تاسعاً- الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

دراسة (سيف، ٢٠١٨)(٥) هدفت الدراسة إلى تحليل التكتيكات التنظيمية والفنية في الوسائل الإعلامية لتنظيم داعش وأثره في توجيه الذائاب المنفردة . وقد توصلت الدراسة إلى أن الجمهور المستهدف لإصدارت المجلة (Inspire) هو الشباب المتطرف في الدول الغربية لتحريضهم على تنفيذ عمليات إرهابية على نمط الذئاب المنفردة، كما أن هذا النشر الإلكتروني يهدف لضمان بقاء أفكار داعش وانتشارها مع إمكانية اعتبارها مرجعية لتنظيمات أصولية جديدة.

دراسة (حسن، ٢٠١٨)(٦): هدفت الدراسة إلى أثر النجاح في التخطيط السيناريو في الإدارة الفاعلة للأزمات. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: وجود علاقة ارتباط بين عوامل نجاح تخطيط السيناريو الإستراتيجي ومؤشرات الإدارة الفعالة للأزمات الأمنية، وقد أوصت الدراسة: بتفعيل تقنية التخطيط بالسيناريوهات الإستراتيجية لدعم عملية صنع واتخاذ القرارات الأمنية.

دراسة (الجشعمي، ٢٠١٧)(٧) هدفت الدراسة إلى التركيز على أهمية العلاقة بين استشراف المستقبل ومتخذ القرار لما تنطوي عليه دراسات استشراف المستقبل من فوائد كبيرة لمتخذ القرار، من المحافظة على المكتسبات الوطنية الحالية، وحالة الاستعداد للمستقبل التي تتطلب دراسة الماضي

(٥) محمد سيف الدين عبد الرزاق عبد المجيد، المحددات التكتيكية في توجيه الذئاب المنفردة عبر الإعلام الرقمي، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر المنعقد بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٨.

(٦) إسماعيل حسن، التخطيط بالسيناريو ودوره في فعالية إدارة الأزمات الأمنية، رسالة دكتوراه، أكاديمية شرطة دبي، دبي، ٢٠١٨.

(٧) نواف وبدان الجشعمي، دراسات استشراف المستقبل ودورها في دعم اتخاذ القرار بدولة الإمارات العربية المتحدة، بالتركيز على أداة التخطيط بالسيناريو، مركز بحوث الشارقة، الشارقة، ٢٠١٧.

بمختلف تجلّياته التي تعنينا، مروراً بفحص متغيرات الحاضر وتداعياته، وانتهاء برسم الاتجاهات المستقبلية التي من المحتم أن يتكوّن منها المستقبل، مستفيداً من بعض التجارب المؤسّساتية في استشراف المستقبل، وأبرز المراكز المهتمة باستشراف المستقبل الغربية منها، والعربية حتى يمكن الرجوع إلىها، أو الاستفادة من خبراتها. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: التخطيط في الدراسات المستقبلية لا يتم إلا بعد استشراف المستقبل، وهو ما يتطلب من المعنيين بالتخطيط إلى صياغة الأهداف العليا للاستشراف، وقد أوصت الدراسة: باستحداث مجالس لاستشراف المستقبل في كل وزارة، تعمل على نشر معرفة الاستشراف بين كافة مستوياتها، وتمارس عملية استشراف المستقبل، وتدرب عليه وفقا للأسس العلمية للاستشراف.

دراسة (سمعان، ٢٠١٦)(٨): هدفت الدراسة إلى التعرف على تنظيم حزب الله ودوره في المنطقة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تنظيم حزب الله هو السبب الرئيس في تأجيج التوترات الطائفية في لبنان وفي دول المنطقة العربية بأكملها، وقد توصل إلى البحث أن تنظيم حزب الله مرشح بقوة لمزيد من التدخل والتمدد في منطقة الشرق الأوسط وهذا يرجع إلى وقوف إيران وراءه وإمداده بالمال والسلاح. وأوصت الدراسة بتوحيد الجهود العربية لكشف حقيقة حزب الله كحزب إيراني وليس فصيل مقاومة.

دراسة (حامد،٢٠١١)(٩): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مهددات الأمن الإستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي خلال فترة (٢٠٠١- ٢٠٠٨). وقد أوصت الدراسة، بضرورة استدراك ومواجهة المهددات التي تواجه الأمن الإستراتيجي لنظام الخليج الإقليمي بالعمل المشترك المستمر، والتكامل الحقيقي، وانتقال دول النظام إلى مرحلة جديدة حاسمة في التفكير الإستراتيجي والرؤية المستقبلية للأحداث.

ب - الدراســـات الأجنبية:

دراسة كايهان (Kayhan, 2018)(١٠): هدفت الدراسة للتعرف على ميزان القوى في دول الخليج، والإشارة إلى الترتيبات الأمنية الخليجية ومدى الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة. وخلصت الدراسة إلى أهمية التوازن في دول الخليج العربي، وضرورة النظر بشدة إلى المتغيرات

(٨) جان لو سمعان، حزب الله فيما وراء الصراع السوري، بحث منشور، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أبوظبي، ٢٠١٦.
(٩) بهاء حامد: مهددات الأمن الإستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي، رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم، الخرطوم، ٢٠١١م.
(10) Kayhan Barzegar: IRAN'S FOREIGN POLICY IN POST-INVASION IRAQ ,©The Authors Journal Compilation, Middle East Policy, 2018.

الإقليمية وغير الإقليمية، ووجوب اتخاذ تدابير أمنية جديدة قائمة على أساس تعريف جديد وإجراء تقييم أكثر ملاءمة للطبيعة الحقيقية لمصادر التهديد، فضلاً عن اعتراف أكثر ملاءمة لأدوار الجهات الفاعلة الرئيسة. وتحقيق هذا يتطلب أيضاً وجود تطور في تقييم وتصور للتهديدات القديمة والناشئة. ويتطلب الأمر أيضاً وضع سياسات جديدة لمواجهة تحديات الأمن الإقليمي.

دراسة كريستين (Kristian, ٢٠١٧)(١١) **:** هدفت إلى واقع الأزمة القطرية، واتجاهات هذه الأزمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد القطري لن يصمد طويلاً، كما خلصت الدراسة أن النظام القطري يمد خطوط التواصل مع كافة الدول في محاولة للخروج من أزمته، حيث لوحظ تواصله مع الجانب الروسي بمساعده من حليفته الإيرانية، بعد أن كان اتهم الروس أنهم من قاموا باختراق نظمه المعلوماتية والتسبب في أزمة مع جيرانه الخليجيين، وأوصت الدراسة ادارة ترامب بعدم استغلال الموقف لكسب المزيد والعمل على حل هذه الإشكالية سريعا وإلا سيفاجأ بقوات روسية بجانب قاعدة العديد.

دراسة انشمالى (Anshumali, ٢٠١٧)(١٢)**:** هدفت الدراسة للتعرف على الحرب المدنية بسوريا، ولأطراف العالة فيها، وخلصت الدراسة إلى أن تعدد اللاعبين والفواعل دون الدولة ينذر باستمرار الحرب إلى ما لا نهاية، وأوصت الدراسة بضرورة أن ترفع كل الدول قواتها من الأراضي السورية وتقوية الحكومة المركزية وإجراء انتخابات رئاسية تحت إشراف الأمم المتحدة.

دراسة مادلين وآخرين (Madeleine, ٢٠١٦)(١٣): هدفت الدراسة للتعرف على واقع جماعة الحوثيين في إلمن، ومدى قدرتهم على التمسك الأيدولوجي في مواجهة هجمات قوات "الجنوب اليمني"، وقد توصلت الدراسة لقدرة تنظيم الحوثي على الاستمرار والصمود، وأوصت الدراسة بضرورة إشراك الحوثي في عملية حكم اليمن الموحد، أو استقلاله باليمن الشمالي.

ورغم اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة لكونها تركز على السياسات الأمنية الإماراتية ودورها في الحد من التحديات المستقبلية، فإنه قد تم الاستفادة من كافة الدراسات السابقة، سواء في الإطار النظري، أم في بناء سيناريوهات الأحداث المستقبلية.

---

(11) Kristian Coates Ulrichsen, What's going on with Qatar, Middle East Political Science, 2017.

(12) Anshumali Shukla , SYRIAN CIVIL WAR - A Civil War With No Visible End, AGU International Journal of Research in Social Sciences & Humanities (AGUIJRSSH) 2017, Vol. No. 5, Jul-Dec.

(13) Madeleine Barak A. Salmoni، Bryce Loidolt، Regime and Periphery in Northern Yemen: The Huthi Phenomenon, National Deafens Research Institute, 2016.

خطة الدراسة

المبحث الأول- استشراف مستقبل السياسات الأمنية الإماراتية.

- المطلب الأول : السياسات الأمنية الإماراتية.
- المطلب الثاني : استشراف المستقبل الأمني.
- المطلب الثالث : التخطيط بالسيناريو كأداة للاستشراف.

المبحث الثاني- التحديات الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

- المطلب الأول : سيناريوهات تطور الاحداث بدول الجوار.
- المطلب الثاني : سيناريوهات التطور النوعي للتنظيمات الإرهابية.
- المطلب الثالث : السياسات الأمنية المقترحة لمواجهة التحديات الإقليمية.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية:

- المطلب الأول : منهجية الدراسة الميدانية.
- المطلب الثاني : تحليل اتجاهات المبحوثين حول متغيرات الدراسة.
- المطلب الثالث : التحليل الاستدلالى لقياس أثر السياسات الأمنية على التحديات الإقليمية

المبحث الأول

استشراف مستقبل السياسات الأمنية الإماراتية

تمهيد وتقسيم:

لم تعد التحديات تقتصر على تهديدات الغزو الخارجي أو احتلال المناطق الحدودية الطرفية للدولة، وباتت تتضمن تهديدات غير تقليدية، مثل الاختراق الداخلي، وإدارة الحروب بالوكالة بالاعتماد على ميليشيات داخلية لتفجير الحروب الأهلية، وتهديدات الحركات الانفصالية، والتنظيمات الإرهابية، وتكثيف الضغوط الاقتصادية على الدولة لتأجيج حالة عدم الاستقرار، وإضعاف الدول من الداخل(١٤).

ولا ينفصل التغير في طبيعة التحديدات عن التحولات التكنولوجية السريعة التي أسهمت في ظهور تقنيات متقدمة في مجال التسليح وتطوير أدوات غير تقليدية يمكن توظيفها في إخضاع الخصوم، واختراق الدول المعادية داخلياً، من خلال الحروب الإعلامية، والحروب السيبرانية، والحروب المعلوماتية، ولا ينفصل ذلك عن التوظيف غير التقليدي للتكنولوجيا المدنية شائعة الاستخدام من جانب الدول والفاعلين المسلحين من غير الدول، مثل تفخيخ الدرونز المدنية، واستخدام القوارب الموجهة عن بعد لأهداف مهاجمة الملاحة البحرية، والاعتماد على خرائط جوجل لتوجيه هجمات بعيدة المدى(١٥).

إن ما سبق أصبح يفرض علينا واقعاً استثنائياً ومغايراً لما سبق أن عايشناه من تحديات أمنية، ويتطلب **أولاً:** وجود قادة أمنيين استثنائين، ثانياً: تنفيذ مجموعة من الإجراءات الاستباقية للاستعداد لمواجهة تلك التحديات، وبحمد الله تعالى – فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تزخر بالقادة الاستثنائين.

كما أن أفضل الطرق لاتخاذ إجراءات استباقية لن يتم إلا من خلال رسم سياسات أمنية، تستشرف مستقبل التحديات الأمنية، وهو ما يدفعنا لتخطيط سيناريوهات تتوقع تطور لتلك التحديات.

لذا ... فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب بالشكل التالي:

- المطلب الأول: السياسات الأمنية الإماراتية.
- المطلب الثاني: استشراف المستقبل الأمني.
- المطلب الثالث: التخطيط بالسيناريو كأداة للاستشراف.

() Williams, Brian Glyn. Innes, Michael, ed. Making Sense of Proxy Wars: States, Surrogates & the Use of Force. Washington DC: Potomac Books. ISBN 978-1-59797-230-7, 2012, pp. 61–63.

(١٥) تي اكس هامز، الربوتات المقاتلة – كيف سيغير الذكاء الاصطناعي طبيعة الحروب القادمة؟ مجلة اتجاهات الأحداث، العدد ٢١، مركز المستقبل للأبحاث ودراسات المستقبل، أبوظبي، ٢٠١٧، ص٣٠.

المطلب الأول

السياسات الأمنية الإماراتية

السياسات العامة هي ما تقرر فعله أو عدم فعله، والفرق الذي تصنعه، وتعرف بأنها "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي وجماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية أو موضوع"، ومن خلال هذا التعريف يتضح أن السياسات هي برنامج وخطط ومشاريع الحكومة والمسئولين في مواجهة المشكلات والتحديات، ومحاولة إيجاد الحلول(١٦). وعرفت أيضاً بأنها "كل تصرف أو قرار تقوم به الحكومة أو من يمثلها للتدخل في شئون المجتمع وحل المشكلات التي تواجه الدولة داخلياً وخارجياً "(١٧).

أما السياسات العامة الإماراتية فيعرفها دليل وضع السياسات – مجلس الوزراء بأنها: "الخيارات المتخذة على أعلى مستويات الحكومة أو جهاتها الحكومية، والتي تحدد بالتالي توجهات الحكومة وأولوياتها وقيمها وأهدافها"(١٨). فالسياسات الوطنية الإماراتية تُعبر عن وجهة نظر القيادة السياسية في إدارة شئون الدولة في حالتي السلم والحرب، وهي عمل ممكن وخطوط دلالة تتبناها الحكومة على المستوى الوطني، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية. ومن الجدير بالذكر أن رئيس الدولة هو صاحب الحق الدستوري في تصميم وإقرار السياسات الوطنية.

والشكل التالى رقم (١) يوضح أن السياسات العامة الإماراتية تعتمد في تشكيلها على عدد من السياسات العامة الفرعية(١٩).

شكل رقم (١) مكونات السياسات العامة الإماراتية(*)

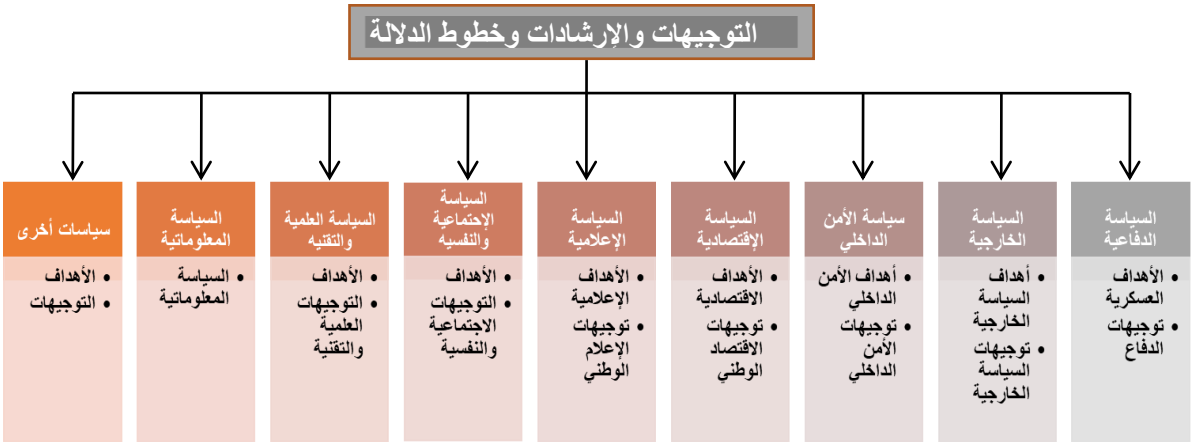

(١٦) وصال نجيب العزاوي، مباديء السياسات العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص٣٥.
(١٧) عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة: النظرية والتطبيق، جامعة الإمارات، أبوظبي، ٢٠٠٩، ص١٨.
(١٨) دليل السياسة، الموقع الإلكتروني لوزارة شئون الرئاسة، الإمارات العربية المتحدة تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٩/١٨، متاح في: https://www.mocaf.gov.ae
(١٩) مساق التحديات الأمنية، مطبوعات كلية الشرطة، وزارة الداخلية، أبوظبي، ٢٠١٨، ص ٣٧.

السياسات الأمنية:

تعد السياسات الأمنية جزءا منبثقا من السياسات العامة، كما تُعد المحرك الرئيسي للعمل الأمني، ويعرفها البعض بأنها "مجموعة الوسائل التي يمكن اتخاذها في وقت معين في بلد ما من أجل مكافحة الإجرام فيه"(٢٠). ونعرفها بأنها " "مسار أو أسلوب عمل محدد يتم اعتماده من بين مجموعة الخيارات لتوجيه واتخاذ القرارات الحالة أو المستقبلية التي تمس الأمن الوطني".

ويُعد وضع السياسات الأمنية عنصرا أساسيا للتخطيط للمستقبل، ويجب أن ينفذ بطريقة استباقية ومستمرة وتساعد على التكيف مع التطور المتسارع في العالم. طبقاً لنظرية التحليل النظمي لـ **David Aston** تعد السياسات الأمنية مخرجات للنظام الأمني يعتمد بناؤها على تحليل جاد للمدخلات البيئية المتمثلة في التحديات الأمنية الداخلية والخارجية التي تواجه المجتمع.

وتتمثل آثار السياسات الأمنية في العوائد والنتائج المتحصل عليها من جراء هذه السياسات، والتي تجسد موقف الحكومة والأجهزة الأمنية تجاه المشكلات والتحديات الأمنية.

نموذج وضع السياسات الأمنية(٢١):

- وضع الأجندة: يتم تحديد المشكلة ويتم رفع القضايا.
- تطوير السياسات: يتم تقديم خيارات السياسات لإخضاع عملية إعداد المقترح للتحليل العقلاني والفني.
- رفع المقترح: يقوم محللو السياسات برفع المقترحات مع التوصيات لصناع القرار.
- التطبيق: السياسات المعتمدة يجب تنفيذها من جهة حكومية .
- الميزانية: يجب الاستفادة من الموارد المالة المتاحة خلال السنة المالة.
- التقييم: يجب تقييم أثر السياسات، وهذه التغذية الراجعة يتم استخدامها كمدخلات في وضع الأجندة.

خصائص السياسات الأمنية:

- تشمل السياسات الأمنية جميع القرارات الفعلية المنظمة والضابطة والمعالجة لمشكلة ما، والتي تصدرها المؤسسات الأمنية، كما تشمل ما تنوي الحكومة أن تفعله أو تعد لفعله.
- السياسات الأمنية هي تمرين سلطوي عقلاني يقصد به التنبؤ بالمستقبل، أي إنها عملية مستقبلية تهتم بكل التغيرات والاحتمالات والتغيرات التي تحدث على كافة المستويات.

---

(٢٠) محمد عبد اللطيف فرج، السياسات الجنائية المعاصرة، مطابع الشرطة، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٢.

(٢١) انظر: أحمد مصطفى حسن، تحليل السياسات، مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، مطابع البيان التجارية، أبوظبي، ٢٠٠١، ص ٢١. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، دار الهومة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص١٣٥.

- السياسات الأمنية تتم في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية وقانونية.
- يتم وضع السياسات الأمنية بالاشتراك مع الفواعل والجماعات المختلفة الموجودة في المجتمع.
- السياسات الأمينة لابد أن يكون لها مقاصد وأهداف تسعى إلى تحقيقها، لأن هذه السياسات بمثابة بلورة الإرادة الشعبية المجتمعية تجاه القضايا والمشاكل العامة التي تجعل هذه السياسات مركز تمازج توجهات الفواعل السياسية المتعددة حتى وإن كانت درجات تأثيرها متباينة(٢٢).

السياسات الأمنية الإماراتية:

يعد المجلس الأعلى للأمن الوطني الجهة المسئولة عن وضع السياسات الأمنية، وتعد وزارة الداخلية شريكاً أساسياً في وضع تلك السياسات، ولاعباً رئيساً في تنفيذها، وتمر منظومة صنع السياسات الأمنية الوطنية لدولة الإمارات لمواجهة التحديات والمخاطر الإستراتيجية، بالمراحل التالية.:

- رصد أهم التحديات والمخاطر الإستراتيجية التي تواجه الأمن الوطني لدولة الإمارات وإلبات تقييمها.
- صنع السياسات الأمنية الوطنية لدولة الإمارات لمواجهة التحديات والمخاطر الإستراتيجية.
- تنفيذ منظومة التنسيق الإستراتيجي للتعامل مع التحديات والمخاطر الإستراتيجية.

ومما سبق ... يتضح أن السياسات الأمنية الإماراتية قادرة على مواجهة التحديات الأمنية الحالية، استناداً على اليات رسمها، وتنوعها، وثقل الأشخاص المشاركين في صياغتها، والجهات المساهمة في وضعها، والأجهزة المنفذة لها، واعتماداً على النتائج الفعلية المعززة بنجاحات الأمن الإماراتي على أرض الواقع.

(٢٢) سعيد الصريدي، تحليل السياسات الأمنية، مجموعة محاضرات لطلبة ماجستير إدارة الشرطة، إدارة الدراسات العليا، كلية الشرطة، أبوظبي، ٢٠١٨.

المطلب الثاني

استشراف المستقبل الأمني

كان المفهوم التقليدي لدى البعض أن المستقبل لا يتحكم به الإنسان، ولكن مع الولوج في مفاهيم المستقبل ظهرت دراسات كثيرة تؤكد على وجود علم المستقبل كتخصص علمي، وليس ظرفيا للتعامل مع التحديات المستقبلية، ومع الظواهر غير المتوقعة فيما يطلق عليها مصطلح " البجعة السوداء"(٢٣)، بهدف تصميم المستقبل وإعادة بنائه، وتقديم التوقعات حول الصورة الحقيقة للتطوير والتغيير. ويعرف استشراف المستقبل بأنه "عبارة عن محاولة لاستكشاف المستقبل وفق الأهداف المخططة، باستخدام أساليب كمية تعتمد على قراءة أرقام الحاضر والماضي، أو أساليب كيفية تستنتج أدلتها من الآراء الشخصية القارئة لمجرى الأحداث، ومن المهم لهذا الاستكشاف أن يعتمد على ذلك النوع من المتغيرات القابلة لأن تبنى عليها السياسات التطويرية"(٢٤).

الإستراتيجية الإماراتية لاستشراف المستقبل:

إستراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل تهدف "للاستشراف المبكر للفرص والتحديات في كافة القطاعات الحيوية في الدولة وتحليلها، ووضع الخطط الاستباقية بعيدة المدى لها على كافة المستويات لتحقيق إنجازات نوعية لخدمة مصالح الدولة"(٢٥).

وتشمل الإستراتيجية بناء نماذج مستقبلية لكافة القطاعات الحكومية ومواءمة السياسات الحكومية الحالية لها، بالإضافة لبناء قدرات وطنية في مجال استشراف المستقبل، وعقد شراكات دولية وتطوير مختبرات تخصصية وإطلاق تقارير بحثية حول مستقبل مختلف القطاعات في الدولة. وتهدف الإستراتيجية لوضع أنظمة حكومية تجعل من استشراف المستقبل جزءا من عملية التخطيط الإستراتيجي في الجهات الحكومية وإطلاق دراسات وسيناريوهات لاستشراف مستقبل كافة القطاعات الحيوية ووضع الخطط والسياسات بناء على ذلك.

وتم تكليف وزارة شئون مجلس الوزراء بمهمة استشراف المستقبل، ووضع إستراتيجية للتأكد من مواكبة كل القطاعات لمتغيراته، وذلك عبر توظيف كافة أدوات استشراف المستقبل، التي تساعد الحكومات على توقع الفرص والتوجهات والتحديات والتداعيات المستقبلية، وتحليل آثارها، ووضع الحلول المبتكرة لها وتوفير البدائل عنها، الأمر الذي يساعد في نهايته على التخطيط الإستراتيجي السليم،

---

(٢٣) نظرية البجعة السوداء تشير إلى صعوبة التنبؤ بالأحداث النادرة إلى ما يتجاوز نطاق التوقعات العادية، انظر: عبد الله عبد الرحمن يوسف بن سلطان، محمد الأمين البشرى، استشراف مستقبل الشرطة والأمن في الدول العربية، مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار، شرطة دبي، دبي، ٢٠١٦، ص٥.

(٢٤) محمود عبد الفتاح رضوان، مهارات استشراف المستقبل، المجموعة العربية للنشر، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٣.

(٢٥) إستراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل، الموقع الإلكتروني لوزارة شئون مجلس الوزراء واستشراف المستقبل، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٩/٢٠، متاح في: https://www.mocaf.gov.ae

مما يُسهم في توجيه السياسات وتحديد الأولويات بالشكل الأمثل ليساعد على وضع الخطط المستقبلية (٢٦).

استشراف المستقبل والعمل الأمني:

لو نظرنا إلى العمل الأمني نجد أن استشراف المستقبل يعكس مدى القدرة الأمنية على استحضار المستقبل وتحسس ملامحه بشكل موضوعي يعتمد على وجود العديد من المظاهر أو الدلالات الموحية باقتراب حدوثه، والمحددة لمصادر الخطر الأمني ومظاهره المختلفة، الأمر الذي يعين القيادة على حسن إعداد خطط المواجهة بشكل يكفل لها الاستعداد الفعال، ويجنبها في الوقت ذاته احتمالات التعرض لصدمات إجرائية تفقدها - والأجهزة المعاونة لها - قدرتها على تحقيق التوازن في المواجهة، ومن ثم تزيد من فرص العناصر الإجرامية في التميز والنجاح دون مقومات حقيقية تبرر ذلك، إلا نتيجة لما أصاب تلك الأجهزة الأمنية وكوادرها المختلفة من صدمة لفشلها في تحقيق التوقع أو التنبؤ على السواء(٢٧).

لذلك فإن استشراف المستقبل، وخاصة التحديات المحتملة، يُعد من الأمور الحيوية المهمة لأي جهاز شرطي، بالرغم من صعوبة ذلك، لاحتوائه على قدر كبير من الغموض وعدم التأكد وصعوبة جمع المعلومات، فاستشراف المستقبل يُعد بمثابة الخطوة الأولى في الطريق الصحيح لمواجهة التحديات الأمنية عن طريق التخطيط (٢٨). ومن دون استشراف المستقبل لن تدرك الأجهزة الشرطية التحديات الأمنية المتربصة بها، كتعاظم التهديدات وزيادة مخاطر وعنف المواجهات بين الشرطة والمناوئين المسلحين، إضافة إلى التربص الأداء الشرطي وتضخيم أخطائه واستخدام الإعلام المضلل في استغلاله لتعقيد الموقف وإذكاء التوتر (٢٩).

(٢٦) إستراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل، المرجع السابق.
(٢٧) علي إسماعيل مجاهد، التنبؤ العلمي كأساس للتخطيط الأمني، رسالة دكتوراه، أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٧٧.
(٢٨) أحمد جلال، التوقعات المستقبلية ودورها في التخطيط الأمني، التخطيط الأمني، المؤتمر الشرطي الثاني لتطوير العلوم الأمنية، القيادة العامة لشرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، دبي، ١٩٩٤، ص ١٨٧.
(٢٩) فريدون محمد نجيب، التخطيط بالسيناريوهات في المجال الأمني، مركز دعم اتخاذ القرار، دبي، ٢٠١٥، ص١٣.

خطوات استشراف المستقبل:

تمر عملية استشراف المستقبل بخمس خطوات أساسية (٣٠)، وهو ما تتبعته دراستنا بالشكل الملخص الأتي:

- **الخطوة الأولى:** تحديد السياق والمدى الزمني والنطاق المستقبلي، حيث تمثل عملية استشراف المستقبل أهمية محورية بالنسبة للجهات الحكومية، حيث تساعد على الجاهزية للمستقبل القريب (٠-٥) سنوات، والمستقبل المتوسط (٦-١٠) سنوات، المستقبل البعيد (١٠ +) سنوات). لذا فهذه الدراسة تم تحديدها في التوصل للتحديات الأمنية في المستقبل القريب أي (٠-٥) سنوات.

- **الخطوة الثانية**: دراسة التوجهات العالمية والمحركات المستقبلية، حيث يتم البحث والدراسة في توجهات المستقبل بجمع المعلومات حول التوجهات الحالة في البيئة الخارجية إقليمياً وعالميا، والبحث في أثرها المحتمل على الدولة أو الجهة المعنية. ولقد ركزت هذه الدراسة على جمع المعطيات في البيئة الخارجية فقط.

- **الخطوة الثالثة:** تحديد المحركات ذات الأولوية وأثرها وعناصر الغموض، يجب هنا وضع قوائم بمصادر التهديدات المحتملة، والتوقع المستقبلي لكل منها. ولقد قامت دراستنا بتحديد مصادر التحديات في البيئة الإقليمية في مصدرين رئيسين: تحديات ناجمة عن دول الجوار، وتحديات ناجمة عن التنظيمات الإرهابية.

- **الخطوة الرابعة:** وضع السيناريوهات المستقبلية وتفصيلها، حيث يؤدي تجميع أهم عناصر التحديات إلى ظهور ملامح للتطور المستقبلي، يتم تجميعها في عدد من السيناريوهات البديلة (٢-٣ سيناريو)، بعد ذلك يتم سرد تفصيلي لكل سيناريو مستقبلي. ولأهمية هذه الخطوة فقد تم إفراد المطلب اللاحق لها.

- **الخطوة الخامسة:** تحديد التداعيات والإجراءات الاستباقية المستقبلية، تحديد أكثر السيناريوهات المستقبلية المحتملة، والتوصل لأهم السياسات الإستراتيجية المستقبلية منطقية، وفي هذه الخطوة يتم الاستعانة بعدد من أدوات التحليل مثل: نموذج التحليل المورفولوجي، سياسة دلفي، اختبار الجاهزية، التحليل المستقبلي العكسي، سلسلة الخيارات. ولقد اعتمدت الدراسة الميدانية على واحد من أشهر أدوات استشراف المستقبل وهي "سياسة دلفي" لملاءمتها وتخصصها في رسم السياسات العامة.

(٣٠) راجع: دليل استخدام أدوات استشراف المستقبل، وزارة شئون مجلس الوزراء واستشراف المستقبل، ٢٠١٨.

المطلب الثالث

التخطيط بالسيناريو كأداة للاستشراف

عرف التخطيط بالسيناريو بأنه "عملية التعليم المتأصل الذي يتحدى الحكم التقليدية للمنظمة عن طريق التركيز على (كيف يختلف المستقبل عن الحاضر)"(٣١).

فيعد التخطيط بالسيناريو من أهم أنواع التخطيط التي تعتمد عليها الدول والجيوش في العالم كله، وهو قائم علي إجابة سؤال ماذا لو ؟؟ فالتخطيط بالسيناريو يحاول كشف المستقبل المتوقع بناء على التحليلات والمعلومات.

علي سبيل المثال في دول الخليج الآن أصبح هناك سؤال مهم يتداول الفترة السابقة وهو ماذا لو اكتشف العالم مصدرا أخر للتشغيل وللطاقة غير البترول؟، وبناء على طرح السؤال أصبح هناك خطط إماراتية - إستراتيجية وتشغيلية - تعتمد على الصناعة والتجارة والطاقة المتجددة - وليس البترول فقط.

فالتخطيط بالسيناريو يعمل على توقع الاحتمالات السيئة التي ممكن أن تحدث مستقبلياً، ويضع خطة لمواجهة تلك الاحتمالات، ويكشف الاحتمالات الجيدة التي من الممكن أن تحدث، ويضع خطة للاستفادة من تلك الاحتمالات. والتخطيط بالسيناريو من أنجح الأنظمة والوسائل المستخدمة في تحديد حلول المشاكل واتخاذ القرارات.

السيناريوهات كأداة للتخطيط المستقبلي:

تُعد عملية بناء السيناريوهات عملية إبداعية ، وتشجع التفكير الإبداعي، وخلق إستراتيجيات متطورة وغير مسبوقة من خلال المشكلات الموجودة، كما تعتمد كل حالة على المعطيات الموجودة والمتوفرة، ومعرفة كبيرة وقدر كبير من الخيال المنضبط، حيث لا يوجد نموذج لسيناريو يتم الاستناد عليه أو يحتذى به.

وينطلق السيناريو في بنائه من فكرة ،مؤداها ماذا يمكن أن يحدث لو حدث كذا؟، ومن ثم تبدأ خطوات عمل السيناريو بصياغة مجموعة من الافتراضات التي تمثل نقطة انطلاق على مسار مستقبلي معين، ثم التعرف على التداعيات أو النتائج المترتبة على هذه الافتراضات عبر الزمن، وأخيراً مقارنة المسارات المستقبلية البديلة والصور المستقبلية المرتبطة بها في نهاية فترة الاستشراف المستقبلية.

أهمية التخطيط بالسيناريو للسياسات الأمنية:

يتميز العمل الأمني بتعدد مهامه وبتعامله المباشر مع الجماهير بمختلف فئاتها، وبعدم تقبل الرأي العام لأخطائها، وبالتركيز الإعلامي الداخلي والخارجي على جودة والتزام أدائها. ويكتسب نهج السيناريو

(31) THOMAS J. CHERMACK, A Theory of Scenario Planning, Op. cit, PP. 5-6.

أهمية خاصة، فبناء السيناريوهات يحقق العديد من المزايا للعمل الأمني، خاصة في ظل التحديات الأمنية المعاصرة، وفي المواقف الأزموية المتباينة، من أهمها ما يأتي:

- يخفف من حدة ضغط عنصر الوقت، خاصة بالنسبة للقرارات التي يتعين أن تتخذ خلال حيز زمني محدود(٣٢).
- يتيح طرح بدائل عديدة وتكتيكات متنوعة ورؤية زوايا متباينة من وجهات نظر مختلفة.
- يساعد على عملية المفاضلة بين البدائل المطروحة في ضوء إمكانات التنفيذ، والظروف المحيطة وردود الأفعال المتوقعة.
- يُسهم في تحديد المسئوليات ومنح الصلاحيات وتوزيع الاختصاصات والإمكانات.
- يمكن من تقدير الوقت اللازم للتنفيذ، والتحكم في هذا الوقت بالشكل الذي يحقق الهدف المأمول.
- يتيح الفرصة للتدريب المتكرر على التنفيذ، بما يحقق أعلى قدرة من الجودة والإتقان.
- يقلل من وطأة المخاطرة وعدم التأكد واحتمالات الخطأ، والمفاجأة، والارتباك، والتضارب.
- يُفعل عمليات الإشراف والتنسيق والمتابعة والرقابة.
- يمكن من تقدير التضحيات والخسائر المتوقعة، واحتمالات الفشل، وقياس درجة الندم.
- يساعد على الاستفادة من التقدم الهائل في تقنيات الحاسبات وعلوم البرمجيات.
- يعزز القدرة على تفهم المواقف واسترجاع وتفسير الأحداث.
- يسهل عمليات تسجيل وتوثيق الأحداث.
- يساعد على تقييم القدرات الفردية على التحليل، والتوقع، والتخيل، والاستشراف المستقبلي.
- ينشط عمليات تقدير الموقف والتعرف على نقاط القوة ومكامن الضعف لدى المنظمة والأطراف المناوئة لها، وبالتإلى يعزز النهج الإستراتيجي للمنظمة.
- يعزز القدرة على التنبؤ، وذلك بالامتداد بالقوالب العقلية إلى ما وراء التنبؤ التقليدي، والذي يجعل المستقبل ما هو إلا امتداد طبيعي للماضي.
- يحقق المرونة في التعامل مع المستقبل، من خلال توقع عدد من الأوضاع والصور المختلفة للمستقبل، والتي تتفق جميعا في احتمالية حدوثها((٣٣)).
- يعزز التعاون والتكامل، وينشط العصف الفكري بين العاملين، ويدمج الرؤى الحصيفة في عملية الحوار المؤسسي.

(٣٢) إسماعيل حسن محمد، مرجع سبق ذكره، ص٢٥- ٢٦.
(٣٣) جمال حواش، سيناريو الأزمات والكوارث، تطبيقات عملية، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٧٨.

- يدعم القدرة على المناورة واتخاذ القرارات في ظل ظروف الصراع ووجود طرف مناوىء يعمل على إفشال ما يتم التخطيط له، أو ما يتخذ من قرارات واستغلال ما يتم الوقوع فيه من أخطاء.
- ينشط الملكات التخيلية ،والإبداعية، والابتكارية، ذلك أن السيناريوهات تتضمن طرح الحلول غير التقليدية.
- يساعد على فهم البيئة المحيطة بما فيها من فرص وتهديدات، وذلك بشكل أفضل.
- يدفع متخذي القرار والمخططين إلى التفكير بجدية واهتمام بشأن المستقبل(٣٤) .

المبحث الثاني

التحديات الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تمهيد وتقسيم:

يعتمد التوصل للتحديات المستقبلية لدولتنا على تحليل واعٍ لمعطيات البيئة الداخلية والخارجية، وقد سبق أن ذكرنا أننا سنركز على البيئة الخارجية – نظراً لخصوصية البيئة الداخلية الأمنية وتماسكها، ويعتمد تحليل البيئة الخارجية على تحديد دقيق للفرص والتهديدات الناجمة عنها، كما أن دولة الإمارات تمتلك المقومات العديدة التي تفتح أمامها مجالات الفرص المتعددة، كما أن موقعها الجيوسياسي يجعلها في منتصف عدد من دوائر الأمن القومي (الخليجي، العربي، الإسلامي، الإقليمي، الدولي ...إلخ). لذا فإن هذه الدراسة ستقتصر على دراسة التهديدات التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة من محيطها الإقليمي.

فقلد دخلت منطقتنا في دائرة من الصراعات السياسية والطائفية والعقائدية ترشحها بقوة لتكون مسرحاً لما يعرف بحروب الجيل الخامس أو الحروب الهجينة، والتي تعد أكثر من مجرد تطور تقليدي لحروب الجيل الرابع، والتي ظهرت نتيجة تأسيس تحالفات شبكية تضم عددا من الدول والفواعل وأشكال التمرد والإرهاب تجمعهم المصالح المشتركة بدلاً من الأهداف الأيدلوجية أو الوطنية، فهي حرب بلا قيود warfare Unrestricted تستخدم فيها كافة الوسائل غير المشروعة(٣٥).

ويمكن القول إن هذا النوع - الأخطر من الحروب - يتسم بأربع خصائص تتمثل في التالي:

- انتشار المناطق الرمادية: ويقصد بها مساحات التفاعلات بين الدولة والدول المحيطة بها وكذا بينها وبين الفواعل المسلحة الأخرى، وعدم إلقين في تحليل طبيعة الصراع بين ثنائية الحرب

(34) Mats Lindgren and Hans Bandhold, scenario planning the link between future & strategy, Creative Print & Design (Wales), Ebbw Vale, Great Britain, ISBN 0–333–99317–9, 2003, p 326.

(٣٥) مصطفى شفيق علام، التصعيد اللامتماثل - توظيف الميليشيات المسلحة في الصراعات الإقليمية، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد ٢٣، أبوظبي، ٢٠١٨، ص٣٦.

والسلام، وغموض السياسات المناسبة التي يجب إتباعها.

- اتباع تكتيكات "الحروب الهجينة": يقصد بالحروب الهجينة تلك الصراعات التي تتضمن الجمع بين استخدام الحروب المسلحة التقليدية، والحروب الاقتصادية، والاجتماعية ،والإعلامية ،والمعلوماتية ...إلخ.
- تشكيل التحالفات الواسعة: تضم التحالف في حروب الجيل الخامس أطرافاً متنوعة، مثل الدولة، والكيانات من دون الدولة، والأقليات، والتنظيمات، والجماعات، والأفراد، مثل الذئاب المنفردة.
- تراجع الطابع المؤسسي: اتسمت الأجيال الأربعة الأولى من الحروب بأن الصراع بين الخصوم كان يحدث من قبل كيانات تتمتع بهياكل مؤسسية، سواء أكانت جيوشاً أو حتى جامعات متمرد، أي إن لها مركز ثقل، يتمثل في التسلسل القيادي وخطوط الإمدادات اللوجستية والدعم السياسي والشعبي، وعندما كان يتم تدمير مركز ثقل العدو، ينهار العدو ويتحقق الانتصار .ولكن تختلف حروب الجيل الخامس عن هذا النموذج لكونها "حروباً شبكية" تعتمد على غياب القيادة في ظل وجود أفراد يعملون بصورة لامركزية حتى من دون أي تعليمات من أي منظمة مركزية(٣٦).

وبغرض التعرف على الدول الإقليمية والفواعل المسلحة والتنظيمات الإرهابية المرشحة للتسبب في مهددات للأمن الوطني الإماراتي، والسياسات الأمنية المقترحة لتفعيل إسهام العمل الشرطي في حفظ الأمن الوطني في ظل التحديات المذكورة، تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، بالشكل التالي:

- **المطلب الأول: سيناريوهات تطور الأحداث بدول الجوار.**
- **المطلب الثاني: سيناريوهات التطور النوعي للتنظيمات الإرهابية.**
- **المطلب الثالث: السياسات الأمنية المقترحة لمواجهة التحديات الإقليمية.**

(٣٦) شادي عبد الوهاب، حروب الجيل الخامس، مرجع سبق ذكره، ص١٤.

المطلب الأول

سيناريوهات تطور الأحداث بدول الجوار

تواجه دول الإمارات العربية المتحدة الكثير من التحديات الإقليمية، والمتمثلة في كيفية الوصول إلى معادلة أمنية في منطقة تلوج بها التحديات وتتفاقم فيها الصعاب. كما في أن هذه الإشكالية المبدئية قد زادها الوضع الدولي والإقليمي الراهن مزيداً من التعقيد، الأمر الذي يضع التحديات الإقليمية لدولة الإمارات في مقدمة التحديات التي تعترضها.

ولقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بدور مشهود في التصدي للتحديات الإقليمية القائمة والمستقبلية، ووضعت إستراتيجية ممنهجة لمواكبة المتغيرات الحديثة والتطورات التي تشهدها المنطقة، والتي تتسم بقدر كبير من التشابك، والتداخل، والتعقيد، وذلك من خلال رسم سياسات أمنية واضحة للتصدي لتلك التحديات. ومن خلال هذا المطلب نستعرض لمستقبل التحديات الإقليمية من خلال عرض الدول الإقليمية الماسة بالأمن القومي الإماراتي، على النحو التالي.

أولاً- إيران:

هناك مقولة للملك عبدالله، ملك السعودية "رحمه الله"، وصف إيران بأنها ليست "جارة يرغب المرء في رؤيتها، "بل" جارة يرغب المرء في تجنبها"(٣٧). إن إيران لها إستراتيجية تعمل على تحقيقها على المدى البعيد، خاصة في شقها المتعلق بدول الخليج، تتمثل في السيطرة على ثرواتها وإقامة منطقة شيعية تتمدد لاحقاً عبر الدول المجاورة.

أهم التحديات الإيرانية لأمن منطقة الخليج:

- الأحلام التاريخية للإمبراطورية الإيرانية تجاه منطقة الخليج والسعي الدؤوب بمد نفوذها السياسي.
- تصدير الأيديولوجيات الثورية باستخدام كافة الوسائل المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك تحريض رعايا دول الخليج المنتمين للمذهب الشيعي على إثارة القلاقل من وقت إلى آخر.
- نفي عروبة إقليم الخليج من خلال محاولات تأثيرها بنفوذها على منطقة الخليج(٣٨).
- المطالبة بإعلان مياه الخليج مياها إقليمية، الأمر الذي من شأنه أن يثير مسألة تحديد المياه الإقليمية، وهذا من شأنه حصول إيران على مكاسب قريبة من الساحل العربي، وخاصة بعد احتلالها للجزر العربية الثلاث.
- السعي لتغيير الأنظمة القائمة وقلب أنظمة الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي.

(٣٧) تريتا بارزي، إيران والمجتمع الدولي، ترجمة زينة إدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٥.
(٣٨) محمد صادق إسماعيل، الإرهاب في المملكة العربية السعودية، النشأة والواقع والتحديات، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢، ص٨٤.

- محاولة إيران الحصول على اعتراف بدورها في منطقة الخليج، وقد برز ذلك من خلال حرب الخليج الثانية التي كانت بمثابة رسالة للعالم الغربي تفيد بأنه بوسع الغرب الاعتماد على إيران لحماية مصالحه الإستراتيجية في المنطقة[٣٩].
- استهداف الأمن السياسي والاقتصادي والبيئي لدول الخليج كافة لإضعافها وإثارة شعوبها[٤٠].

أبرز تهديدات إيران ضد دول المجلس:

- الصراع الحضاري: الصراع بين القومية العربية والقومية الفارسية صراع طويل ،بدأ قبل الفتوحات الإسلامية للعراق وبلاد فارس.
- نزاعات الحدود: تتمثل بالمطالب التاريخية التي تدعيها إيران في بعض أراضي وجزر من دول الخليج العربي.
- تصدير الثورة: بعد قيام الثورة الإيرانية حاول الخميني تصدير الثورة إلى العراق ودول الخليج.
- اختراق إيران للصراع الإسرائيلي الفلسطيني: وهو التدخل الذي وفر لطهران فرصا، عديدة لتوسيع نفوذها في العالم العربي السني(٤١).
- جزر الإمارات العربية المتحدة: تدعي إيران أن جزيرة طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى جزر إيرانية، لذلك فقد قامت باسترداد هذه الجزر، مما سبب أزمة سياسية ما زالت مستمرة حتى الآن، بينها وبين الدول العربية بشكل عام ودول الخليج العربي بشكل خاص، باعتبار أن هذه الجزر إماراتية.
- القوة العسكرية: الرؤية الإيرانية لأمن الخليج تنطلق من واقع الرغبة في تأكيد السيادة الفارسية عن طريق القيام بدور الدولة الكبرى في المنطقة، وقد عملت إيران على تطوير جيشها، وتحديث أسلحتها، وتنفيذ برامج تطويرية متعددة، كذا المضي في برنامجها النووي، إضافة إلى أن طول الساحل الإيراني على الخليج العربي، وعلى خليج عمان قد جعل منها القوة البحرية الرئيسية - بحكم الجغرافيا- التي تطل عليهما، وتتحكم بحركتهما البحرية مع المحيط الهندي، وقد عملت إيران على الاستفادة من هذا الموقع، حيث قامت بإنشاء قواعد بحرية على طول هذه الشواطيء في بندر عباس، وجزيرة خرج((٤٢)).

إلا أن المحلل الحقيقي للمستقبل، لابد أن يتوقع انحسارا للدور الإيراني قريباً، نتيجة فتحها لعدة جبهات عسكرية وسياسية، مما أرهقها اقتصادياً، وانعكس ذلك على توتر الحالة الاجتماعية بها.

---

(٣٩) فهمي هويدي، العرب وإيران، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩١، ص٩٠.
(٤٠) جميل الذيابي، إيران ورقصة السرطان، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٠، ص ٥١.
(٤١) تريتا بارزي، إيران والمجتمع الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.
(٤٢) علي ناصر علي، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٢٥.

السيناريوهات المتوقعة للحالة الإيرانية:

١- الحرب الباردة: السيناريو العادي يتمثل في بقاء الوضع كما هو عليه استمرار تدخل إيران في الشئون الداخلية للبلاد وإصرارها على إكمال برنامجها النووي. ومحاولة التمدد الشيعي وإثارة القلاقل.

٢- حالة تأزم: السيناريو السئ هو قطع العلاقات الدبلوماسية بسبب دعم إيران القوي للميليشيات الشيعية والتنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة ومنها الحوثيون وحزب الله، وبعض المنظمات الإرهابية الأخرى.

٣- الحرب الشاملة: السيناريو الأسوأ يتمثل في حدوث مواجهات مباشرة طويلة الأمد بين القوات العربية والإيرانية، أو عناصر إيرانية مستترة داخل قوات موالية لها، إما على الأراضي السورية أو إلمنية.

ثانياً- قطر:

تتلخص الأزمة القطرية عندما أعلنت الدول العربية الأربع، الإمارات، والسعودية، ومصر، والبحرين، في الخامس من يونيو ٢٠١٧ قطع العلاقات مع قطر، وأعلنوا إجراءات ضدها، وهذه المقاطعة لقطر تمت لأسباب معروفة تتعلق بدعم قطر للإرهاب، وتآمرها من أجل إسقاط نظم حكم عربية وتنكرها لاتفاقات وقعتها في الرياض عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ ((٤٣)).

وفيما يلي أهم المحطات الزمنية في الأزمة القطرية((٤٤)) :

- عام ٢٠١١ بداية ما بات يعرف بربيع الثورات العربية وتقود قطر، وخاصة عبر قناة الجزيرة الفضائية، الحملة المناصرة لثورة تونس والثورة المصرية، وباقي دول الخليج تتخذ موقفا حذرا مما تشهده المنطقة من اضطرابات وفوضى.
- ٣ يوليو ٢٠١٣ الإطاحة بالرئيس الإخواني محمد مرسي من قبل الشعب المصري وزجه في السجن في أعقاب مظاهرات ضخمة ضد حكم جماعة الإخوان المسلمين التي وصلت إلى السلطة بعد انتخابات رئاسية، والإمارات والسعودية تسارعان إلى تقديم التهنئة للرئيس المؤقت عدلي منصور وتقدمان عدة مليارات من الدولارات كمساعدات لمصر.
- ٤ يوليو دهم مكتب محطة الجزيرة في مصر واعتقال عدد من العاملين فيه ووقف بث القناة.
- ٥ مارس ٢٠١٤ الإمارات والسعودية والبحرين تستدعي سفراءها لدى الدوحة لمدة تسعة أشهر بسبب تدخل قطر في الشئون الداخلية لهذه الدول، حسبما تم الكشف عنه لاحقا، في إشارة إلى خطب

(٤٣) انظر في ذلك: - محمد شومان، ستة سيناريوهات متوقعة للأزمة مع قطر، ورقة عمل منشورة في الموقع الالكتروني لجريدة الحياة، بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٠، متاح في: http://www.alhayat.com/article/848205/

(٤٤) أزمة الخليج ... محطات رئيسية، الموقع الإلكتروني bbc، تاريخ النشر ٢٠١٧/٨/٥م، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٨/٦/٢٨، متاح في: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40520227

الشيخ يوسف القرضاوي، واستضافة الدوحة عدداً من أعضاء جمعية الإصلاح الإماراتية المقربة من الإخوان المسلمين والمحظورة في الإمارات، كما تتهم هذه الدول قطر بعدم الوفاء بالتعهدات التي قطعتها عام ٢٠١٣.

- نوفمبر ٢٠١٤ عودة سفراء السعودية والإمارات والبحرين إلى قطر.
- ديسمبر ٢٠١٦ يقوم العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز بزيارة إلى قطر في إشارة إلى عودة الدفء إلى علاقات البلدين بعد التوتر الذي شابها خلال عهد الملك الراحل عبد الله بسبب الموقف من الإطاحة بالرئيس مرسي، وتصنيف جماعة الإخوان المسلمين في قائمة المنظمات الإرهابية في السعودية، ومصر، والإمارات، في حين اتخذت قطر موقفا مغايرا وظلت على علاقة جيدة مع الجماعة وغيرها من جماعات الإسلام السياسي السنية مثل حماس وغيرها.
- ٢٣ مايو تصريحات منسوبة لأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني على موقع وكالة الأنباء القطرية جاء فيها أن إيران دولة مهمة لها ثقل إقليمي وإسلامي لا يمكن تجاهله. وقالت قطر إن موقع الوكالة تعرض للاختراق، ولا أساس لتلك التصريحات وتصاعد التوتر بين قطر والإمارات والسعودية.
- ٥ يونيو ٢٠١٧ السعودية والإمارات والبحرين ومصر تعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر وإلغاء مشاركة الأخيرة في التحالف العربي الذي يقود الحرب في اليمن، وإغلاق المنافذ البرية مع قطر ومنع الطائرات القطرية من التحليق عبر أجواء هذه الدول والنقل البحري إلى قطر عبر موانئها.
- ٩ سبتمبر ٢٠١٧ السعودية تعلن وقف كل أشكال التواصل مع قطر.
- ٣ أكتوبر ٢٠١٧ وزير خارجية قطر يستقبل نظيره الإيراني في الدوحة في أرفع لقاء بين البلدين منذ اندلاع أزمة الخليج.
- ٣٠ أكتوبر البحرين تقترح تجميد عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي.
- ٢٣ نوفمبر الدول المقاطعة لقطر تضع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين والمجلس الإسلامي العالمي برئاسة القرضاوي في قائمة المنظمات الإرهابية.

السيناريوهات المحتملة للحالة القطرية:

١- **سيناريو ضعف وانهيار نظام الحكم في قطر:** السيناريو العادي يقوم على أساس أن استمرار ضغوط الدول الرباعية العربية سيؤدي إلى ظهور مشكلات اقتصادية وسياسية داخل قطر، تشجع بعض الأطراف داخل قطر، سواء من داخل الأسرة الحاكمة، أو من خارجها، على التحرك لتغيير النظام الحالي، وقد يتخذ هذا التغيير طابعاً سلمياً أو عنيفاً كحدوث انقلاب، وترشح الخبرة التاريخية المعاصرة لقطر على حدوث ذلك، وهذا السيناريو يظل في مجال احتمالية الحدوث حتى لو انتهت المقاطعة العربية لقطر.

٢- **التحالف مع الشيطان:** السيناريو السئ هو تعزيز قطر لتحالفها مع إيران وتركيا والقوى المناهضة مثل الحوثيين والتنظيمات الإرهابية مثل الإخوان ومحاولة تجنيد بعض الموالين والخائنين، لزيادة التهديدات ضد دول المقاطعة والإضرار بأمنها – خاصة دول جوارها.

٣- **تدخل عسكري دولي:** السيناريو الأسوأ هو زيادة تورط قطر في دعم الإرهاب، نقل ملفها إلى الأمم المتحدة، استصدار قرار باعتبارها دولة راعية للإرهاب وبالتالي فرض عقوبات عليها، والتدخل العسكري لدعم قوى المعارضة الوطنية، هروب النظام، ذعر وهروب العناصر الإرهابية وانتشارها واختفائها عن أعين الملاحقة الأمنية.

ثالثاً- سوريا:

هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة عن تطور الوضع في سوريا تبعاً لآراء المحللين الإستراتيجيين على المستوى الدولي والإقليمي[٤٥] ، وسوف نوضحهم فيما يلي:

١- الحل السياسي: تشكيل حكومة انتقالية ذات صلاحيات تشارك فيها مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية الفاعلة، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة بإشراف دولي، مع إعادة بناء الجيش السوري، وعودة اللاجئين.

٢- الفوضى والتقسيم: الانتصار الظاهري للنظام حرباً، وتقسيم الدولة إلى كيانات ضعيفة متصارعة، وإنهاء وحدة الدولة، وتعزيز الانقسام المجتمعي على أسس دينية وطائفية وعرقية، وتعزيز وجود الجماعات والتنظيمات المتطرفة.

٣- حالة الصراع: سقوط النظام، مع غياب الحسم العسكري واستمرار الحرب الأهلية وتشريد الملايين، وإعطاء مبرر لاستمرار نفوذ المجموعات المتشددة وتوفير حاضنة شعبية داعمة لهم. وتحويل الأراضي السورية لساحة اقتتال لكافة الدول، وملعب لأجهزة الاستخبارات الدولية.

رابعاً- اليمن:

هناك عدد من السيناريوهات المحتملة عن تطور الوضع في اليمن تبعاً لآراء المحللين الإستراتيجيين على المستوى الدولي والإقليمي[٤٦]، وسوف نذكرهم بشيء من البيان فيما يلي:

١- الحل السياسي: حسم الصراع سياسياً، واحتمال قيام الحوثيين بإعلان مملكة حوثية في شمال اليمن - وهو ما يتماشى مع السياق التاريخي لليمن، الذي ظل مملكة باستثناء الـ ٥٢ سنة

(٤٥) سوريا وثلاثة سيناريوهات مستقبلية، تحليل استراتيجي منشور، بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٧. تاريخ دخول للموقع ٢٠١٨/٦/١٠، متاح في: https://www.alsouria.net/content

(٤٦) انظر في ذلك: أحمد عبدالكريم سيف، ماذا يحدث في اليمن؟: السيناريوهات المطروحة حالياً، ورقة عمل منشورة في مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، ٢٠١٦.

الأخيرة، واستمرارها في تهديد الملاحة البحرية ودول الجوار.

٢- انكسار القوة وبقاء الفكرة: دحر الحوثي أمام قوات التحالف، إلا أنهم يتحولون إلى نموذج مثل حزب الله، أي يمتلكون "فيتو" الدولة من دون أن يحكموا بشكل كامل، أي ما قد نطلق عليه Iranization، أي إيرانية اليمن، وهو ما يضمن لإيران قلب الطاولة دائماً بالداخل اليمني وفي جوارها الإقليمي.

٣- التحول لبؤرة إرهابية: تفكك الحوثي تماماً بحيث لم يعد قوة حاكمة، إلا أن الساحة تصبح خالية لعبث التنظيمات الإرهابية، كالقاعدة، والإخوان، وداعش - خاصة بعد ضربهم في ليبيا، وعدم تأمين بعض دول جوار اليمن لحدودها بالشكل المناسب. وتساعد الطبيعة الطبوغرافية لليمن لتحولها إلى مزرعة للتنظيمات الإرهابية.

المطلب الثاني

سيناريوهات التطور النوعي للتنظيمات الإرهابية

لقد مرت الجماعات الإرهابية بسنوات طويلة من الحرب مع أجهزة الدولة، مما أكسبها نوعا من المناعة والحصانة المبنية على خبرات تلك المواجهات، ونتيجة حتمية لذلك اتخذت الجماعات الإرهابية في الوقت الحالى منحنى جديدا من التطور النوعي(٤٧).

ونحدد هذا التطور بالنوعي، لأنه ليس تطور عقائديا، فما زالت تلك التنظيمات تحكمها نفس أفكار ابن تيمية وأبو الأعلى المودودي، وتنساق خلف ضلالات التنظيم القطبي للإخوان، ويحكمها هذيان مباديء "الحاكمية، والولاء، والبراء".

إلا أن هذا التطور تمثل في تطور نوعي على مستوى الإستراتيجيات الإرهابية، وتطور نوعي على مستوى التكتيك العملياتي.

أولاً- التطور النوعي على مستوى الإستراتيجية:

تطورت الإستراتيجيات التي تنتهجها التنظيمات الإرهابية مؤخراً تطوراً كبيراً، فمن إستراتيجية إرهاب الدولة إلى إستراتيجية خطف الدولة لتصل إلى إستراتيجية دول الإرهاب.

(٤٧) إيهاب الحجاوي، مكافحة الإرهاب، المساق المطروح لطلبة السنة النهائية لطلبة كلية الشرطة، مطبوعات كلية الشرطة، وزارة الداخلية، أبوظبي، ٢٠١٨، ص ٨٧-٩٦.

أ- إستراتيجية إرهاب الدولة:

تمثل هذه الإستراتيجية التفكير التقليدي للجماعات الإرهابية، حيث تعتمد على فرض إرادة الجماعة الإرهابية على سلطة الدول، ومحاولة إلى أذرعها عن طريق القيام بأعمال اغتيال وتدمير والإضرار بالمصالح الاقتصادية والسياسية للدولة.

ب- إستراتيجية خطف الدولة:

عقب عقود من العمل الإرهابي السري، حاولت التنظيمات الإرهابية استغلال المعطيات الدولية، لتطور إستراتيجيها وتحاول الاستيلاء على الحكم في بلدان قائمة بالفعل، وهو ما حدث في كل من اليمن ومصر، لولا يقظة الدول العربية وتكاتفها لنجحوا في خطف تلك الدول وفرض سيطرتهم عليها.

ج- إستراتيجية دولة الإرهاب:

عقب الفشل الذي منيت به محاولة تلك التنظيمات لخطف الدولة، اتجهت مباشرة وبسرعة لإعلان قيام الدولة الإرهابية، وتخيرت لتحقيق أهدافها أماكن غير مأهولة بالسكان نسبياً وحدودية بين عدة دول، وهو ما حدث من تنظيم الدولة الإسلامية في داعش في العراق وبلاد الشام، وتنظيم ولاية سيناء.

ثانياً- التطور النوعي على مستوى التكتيك العملياتي:

أ- التطور في الهياكل التنظيمية:

طورت التنظيمات الإرهابية من هياكلها التنظيمية، فمن التنظيم التقليدي، إلى التنظيم المرن، إلى التنظيم العنقودي، إلى الخلايا النائمة، مروراً "بالذئاب المنفردة"، وأخيرا "الانغماسي".

ب- التطور في آاليات بث الرعب:

كانت التنظيمات الإرهابية تعتمد على عمليات اغتيال أو تدمير محدودة لفرض إرادتها على الدولة، إلا أننا الآن نشاهد حرب عصابات تقوم بها ميلشيا مسلحة تابعة للتنظيم، وتتعمد استهداف المدنيين وتستحل دماءهم بالأدلة المغلوطة، وصاحب ذلك تقنيات إعلامية عالية واستخدام محترف لمواقع التواصل الاجتماعي لضمان وصول رسائل التخويف إلى أكبر عدد من المستهدفين.

ج- **تطور أساليب التمويل**:

تطورت أساليب دعم التنظيمات الإرهابية، فبعد أن كانت تعتمد على تبرعات "صداقات" الأعضاء، أصبحت تلك التنظيمات تتاجر في المخدرات والنفط والآثار والرقيق...إلخ، كما أن دعمها أصبح دولياً، بمعنى أن هناك دولا بعينها أصبحت دولا راعية للإرهاب.

د- تطور التجنيد الإرهابي:

من أهم أساليب التجنيد الإرهابي(٤٨) التي تتبعها الجماعات والتنظيمات الإرهابية حاليا هو التجنيد الإلكتروني، حيث أصبحت شبكة الإنترنت عالما شديدا في النمو سريع التطور، ونتيجة لذلك فقد تغيرت النظرة إلى الإرهاب الإلكتروني التي كانت منحصرة في الأعمال التخريبية لتشمل أنشطة أكثر خطورة تمثلت في الاستخدام اليومي للإنترنت من قبل المنظمات ليدعوا أنهم أصحاب قضايا نبيلة، ويشتكون من سوء المعاملة من قبل الآخرين، وذلك بهدف تجنيد واستقدام عناصر جديدة داخل المنظمات الإرهابية من أجل الحفاظ على بقائها واستمرارها، وهم يستغلون تعاطف الآخرين من مستخدمي الإنترنت مع قضاياهم، ويجتذبون هؤلاء السذج بعبارات براقة وحماسية من خلال غرف الدردشة الإلكترونية التي أصبحت تسلية الشباب والمراهقين في مقاهي الإنترنت للثرثرة مع جميع أنواع البشر في مختلف أنحاء العالم

شكل رقم (٣) التطور النوعي للإرهاب(٤٩)

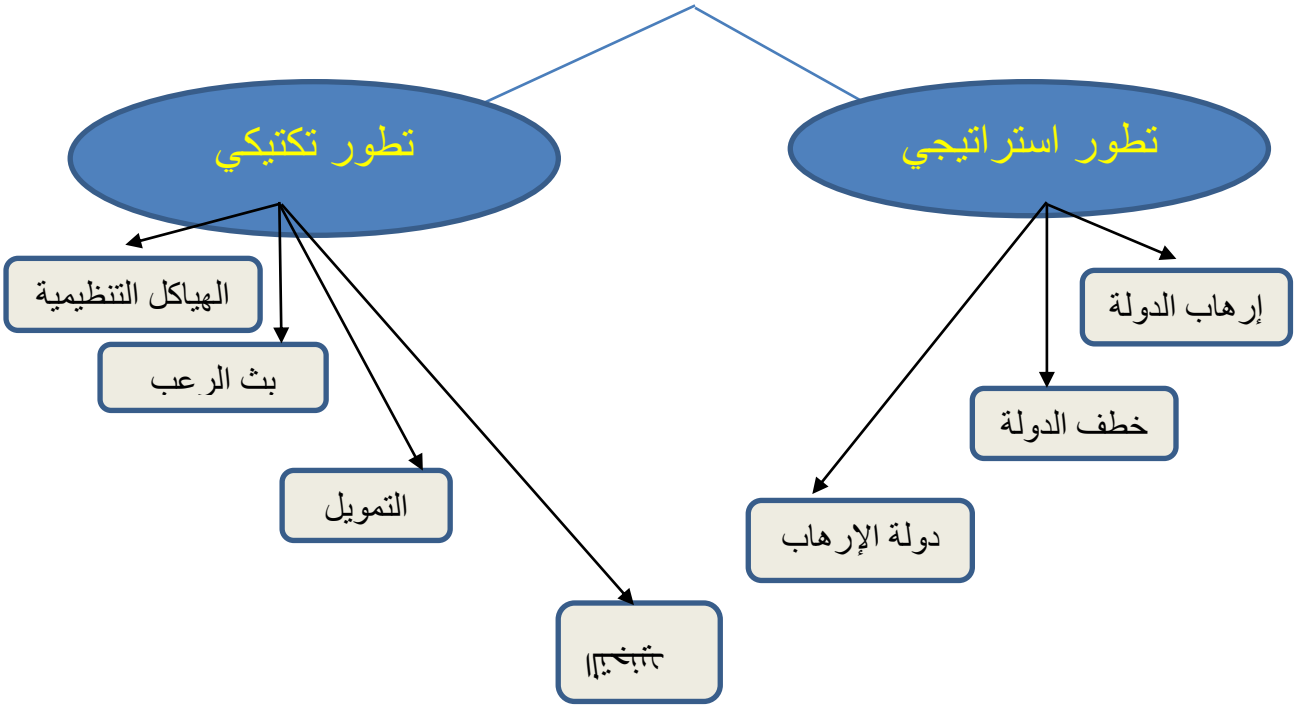

ثالثاً- السيناريوهات المستقبلية للتنظيمات الإرهابية:

١- جماعة الإخوان المسلمين:

جماعة الإخوان المسلمين هي من أكبر التيارات المتأسلمة وأوسعها انتشاراً على المستويين الإقليمي العربي والعالمي(٥٠). فعمر هذه الجماعة أكثر من ٨٠ عاماً، تمكنت فيها من حشد عناصر القوة، وامتلاك

(٤٨) نرى أن التجنيد الإرهابي هو "قيام تنظيم أو جماعة إرهابية باستهداف مرشحين من فئات مختلفة بغرض كسب تعاطفهم، والتأثير على أفكارهم، بغرض استقطابهم لفكر التنظيم أو الجماعة، وتعبئتهم بالفكر المتطرف، لكسب ولائهم للجماعة، ثم دفعهم لتنفيذ أهداف التنظيم".
(٤٩) إعداد الباحثين.

سمة التمايز مقارنة بإمكانيات القوى السياسية الأخرى وملامحها. وهي أيضاً التيار الأكثر ثراءً وتنوعاً في استخدام إستراتيجيات مختلفة ومركبة تبعاً لظروف كل عصر، لتنجح في البقاء والحضور، برغم الأزمات التي مرت بها في المنطقة العربية على وجه الخصوص(٥١).

كانت هناك ثلاثة أهداف تراود فكر جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتهم وحتى الآن، هي: محاربة وطرد الوجود الأجنبي في الأراضي الإسلامية، وإحياء الخلافة الإسلامية. وإعادة أسلمة المجتمع(٥٢).

وطبقاً لمزاعم الجماعة المعلنة، فإنها تهدف إلى إصلاح سياسي، واجتماعي ،واقتصادي،من منظور إسلامي شامل في مصر، وكذلك في الدول العربية التي يتواجد فيها الإخوان المسلمون مثل الأردن، والكويت، وفلسطين ،والمملكة العربية السعودية، كما أن للجماعة دوراً في دعم عدد من الحركات الجهادية التي تُعدها حركات مقاومة في الوطن العربي والعالم الإسلامي ضد كافة أنواع الاستعمار أو التدخل الأجنبي، مثل حركة حماس في فلسطين، والتي صار يقترن اسمها بالإرهاب داخل مصر(٥٣).

السيناريوهات المحتملة لتنظيم الإخوان المسلمين:

أ- الزحف تحت الأرض:

بقاء التنظيم في العمل السري الذي يجيدونه، لتنفيذ مخططاته في هدم الكيان العربي، ومحاولة كسب أرضية جديدة لإقامة الخلافة المزعومة.

ب- عودة مظفّرة:

تماسك التنظيم الدولي للإخوان بشكل قوي مدعوماً بإرادة سياسية تركية، وبقوة تمويلية قطرية، ونجاحه في إعادة المراوغة والانتشار ومحاولة استغلال الظروف الاقتصادية لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية.

ج- فرض الأمر الواقع:

إستعادة هيكلهم وطاقاتهم بالتحالفات مع القوى الدولية المساندة للإرهاب (سرا وعلناً)، واكتساب تأييد المنظمات الإنسانية والحقوقية، وظهورهم بمظهر المضطهدين، مما يفرض وجودهم على الساحة كأحزاب سياسة وقوى معارضة وطنية.

---

(٥٠) محمد صادق، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.
(٥١) فخر أبو عواد، الإخوان المسلمون، الانتشار العالمي ومفهوم البيعة والولاء، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ٢٠١٤، ص ٣.
(٥٢) جمال سند السويدي، السراب، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ٢٠١٥، ص ٢٦٥.
(٥٣) محمد صادق، مرجع سبق ذكره، ص ٨٩.

٢- تنظيم الدولة الإسلامية " داعش":

تنظيم داعش يتزعمه "أبو بكر البغدادي"، وهو تنظيم إرهابي مسلح، ذو فكر عقائدي تكفيري متطرف، كان انطلاقه من رحم تنظيم القاعدة(٥٤)على يد أبومصعب الزرقاوي، يهدف إلى إقامة دولة الخلافة على مناطق بمساحات واسعة مثل ما حدث في العراق وسوريا وليبيا(٥٥). ويتبنى تنظيم داعش الإرهابي عددا من الأفكار منها:

- إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة.
- الجهاد الإسلامي عالمي.
- ويقوم على أن أساس قوة الإسلام العالمي يجب أن يرتكز على أرض إسلامية واحدة.
- منع ترميم أو إعمار كنائس المسيحيين المهدمة وعدم الجهر بصلواتهم والاكتفاء بأداء شعائرهم بصمت داخل الكنيسة.
- بالجهاد فقط يمكن الانتصار على الكافرين المعتدين(٥٦).

ولتحقيق تلك الأفكار والأهداف، يتبنى تنظيم الدولة الإسلامية إستراتيجية محددة الأهداف، هي(٥٧):

- السيطرة الكاملة على منابع وحقول النفط.
- الاستيلاء على العتاد العسكري الذي يتم الحصول عليه من الهجمات على المقار العسكرية.
- ضمان تدفق الأموال والمقاتلين والأسلحة وإمدادات الطاقة، من خلال مناطق ومعسكرات في المناطق التي يصعب الوصول إلىها، وذلك لضمان وصولها إلى عناصره.
- السيطرة على المناطق النائية الغنية بمصادر الطاقة، والاستفادة منها في توفير الدعم المالي للتنظيم (كمناطق النفط والغاز).
- جعل الدولة المسيطر عليها منطقة لإعداد أجيال جديدة من المقاتلين التكفيريين، لتحقيق المرحلة المقبلة التي كان يدعو لها أسامة بن لادن مؤسس تنظيم القاعدة الأم، وهو الانتقال من مرحلة القاعدة كتنظيم، إلى مرحلة القاعدة كدولة متشددة.
- العمل على اعتماد اسم الدولة الإسلامية، بدلاً من تنظيم القاعدة، من خلال نقل الإمامة من أفغانستان إلى دولتهم المزعومة.
- خلق جيل جديد يتمتع بالولاء المطلق لأبي بكر البغدادي، وجيش يتحدى العالم به.
- توسيع دائرة الحروب في البلدان الإسلامية والعربية، وهذا ما نشاهده الآن(٥٨) .

(٥٤) ماهر فرغلي، المعالم الفكرية لجماعة الدولة الإسلامية "داعش"، بحث منشور ضمن كتاب داعش" الأفكار- التمويل- الإخوان"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، أبوظبي، ٢٠١٤، ص ١٥.
(٥٥) محمد العبيدي، الجماعة التي تسمي نفسها دولة, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة ٦٧، أبوظبي، ٢٠١٥ ، ص ٤١.
(٥٦) رفعت السيد أحمد، بالوثائق القصة الكاملة للتنظيم الذي صنعته أمريكا.. ويحاربه العالم، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠١٥، ص٨.
(٥٧) محمود الشناوي، داعش، خرائط الدم والوهم، دار روعة للنشر، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٥٢-١٥٤.
(٥٨) جمال سند السويدي، السراب، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

السيناريوهات المتحملة لتنظيم داعش:

أ-**الانهيار:** يُتوقع ضعف تنظيم الدولة الإسلامية وانتهائه خلال فترة ليست بالطويلة، وزوال أسطورته تماماً ،خاصة بعد قيام الدول متضاربة المصالح بالاتفاق والتحالف الدولي على الإجهاز عليه.

ب- **التنقيل:** قيام بعض الدول الداعمة للإرهاب بالمساهمة في تنقيل مقاتلي داعش إلى جبهات أخرى، مثلما يحدث بنقلهم من سوريا والعراق إلى ليبيا، ومنها إلى السودان، ومحاولة جذبهم إلى اليمن. أو افتعال جبهات جهادية "الروهينجا" لتجميعهم من جديد.

ج- **ميلاد الخبائث من رحمه**: يعتمد هذا التنظيم على تجنيد النساء والأطفال لضمان انتقال أيدلوجيته للأجيال المتعاقبة، كما يعتمد على تجنيد غير العرب لضمان الانتشار الدولي، فبموت التنظيم ننتقل من محاربة تنظيم مجتمع واحد، لمواجهة عشرات التنظيمات، ومئات الخلايا النائمة، وآلاف الذئاب المنفردة والانغماسيين الأشد تطرفاً.

٣- الحوثيون:

مثلت الثورة الإيرانية بداية إحياء للمذهب الشيعي في اليمن، بعد أن ارتبط (بدر الدين الحوثي) وابنه (حسين بدر الدين الحوثي) بعلاقة وطيدة مع إيران، وسافر إليها لتلقي التعإليم في المذهب الشيعي عام ١٩٩٤. حيث ينتمي (بدر الدين الحوثي) إلى الطائفة "الجارودية"[٥٩].

لقد جاء قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠، والتي ارتبط قيامها بالإعلان عن السماح الدستوري للتعددية السياسية كإطار ثقافي وسياسي، وبناء عليه أعلن تنظيم "الشباب المؤمن" عن نفسه عام ١٩٩٠، وقد قام هذا التنظيم على بقايا تنظيم اتحاد الشباب الذي تأسس عام ١٩٨٦، كحركة مدروسة في إحياء الفكر العقائدي الزيدي، على يد العلامة (صلاح أحمد فليته) عام ١٩٨٢، وكان محمد بدر الدين الحوثي شقيق حسين بدر الدين الحوثي الأكبر يدرس مادة عن الثورة الإيرانية ومبادئها. وبذلك تشكلت أول نواة للفكر الحوثي في عام ١٩٨٢" [٦٠]. ولقد عمل الحوثيون على هيكلة أنفسهم كتيار حزبي منظم، يتكون من عدة أجنحة؛ سياسية وعسكرية وتعبوية[٦١].

---

(٥٩) "قامت إيران بدعم جماعة عبد الملك الحوثي أو أنصار الله، واستطاعت بمرور الزمن وبسياسة النفس الطويل، عن طريق الدعم الدؤوب والتدريب المستمر، إلى احتواء واحتضان الحركة، وتحويلها إلى أداة لينة موإلة تمام الموالاة للسياسة الإيرانية، وأداة تسعى لإنهاك دول الجوار، والتعدي على الأمن القومي الخليجي لصالح المشروع الإيراني، وجرائمها في إلمن خير دليل على ذلك". أنظر: علاقة إيران بالتنظيمات الإرهابية - دراسة في سيكولوجية العنف الإيرانية منذ قيام الثورة وحتى الآن، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، تاريخ النشر: ٢٠١٦/٥/٢٩، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٨/٦/١٥. متاح في: https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B1%D9%83

(٦٠) سالم حميد وآخرون، مخاطر الإسلام السياسي الصفوي والوجه الآخر للإخوان المسلمين، مركز المزماة لدراسات وبحوث الخليج العربي، أبوظبي، ٢٠١٤، ص ١٥٤.

(٦١) الحركة الحوثية، تجاذبات السياسات والعسكرة والتمذهب، مركز الإمارات للسياسات، أبوظبي، ٢٠١٤، ص٥٠.

أهداف تنظيم الحوثي:

هناك أهداف معلنة وأهداف غير معلنة لهذا التنظيم، أما الأهداف المعلنة فهي: تمكين الشيعة من ممارسة شعائرهم الدينية والطائفية (٦٢) لكن الأهداف غير المعلنة هي:

- احتلال الحرمين الشريفين: وتصفية أهل السنة والقضاء على الأنظمة الحاكمة، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية(٦٣).
- نشر الفكر الشيعي(٦٤): فهو نفس الاتجاه الذي تسير عليه إيران، وهو تصدير الثورة الإيرانية، وهذا ما يفعله الحوثي بنشر المذهب الفكري الإيراني في إلمن، والدليل على ذلك الدعم الذي تتلقاه جماعة الحوثي من إيران بسبب مساعدتها لإيران لتحقيق أهدافها في المنطقة.
- تشجيع الحركات الانفصالية: "بمساعدتها على الحركات الانفصإلية في جنوب إلمن، لبسط نفوذها في اليمن الشمالي. وهذا ما تسعى إليه الحركة من خلال حالة الاستقطاب الطائفي داخل المجتمع إلمني عن طريق مواجهة الدولة، واستعداء المذاهب الأخرى بعضها للبعض" (٦٥).
- بناء قوة طائفية: لشل حركة الشأن السياسي والاجتماعي والمذهبي، وخلق بنية مجتمعية مفككة غير متوحدة تشعلها نار الصراعات المذهبية والقبائلية (٦٦).

ويعتمد الحوثيون على عدة مصادر لتمويل مخططاتهم، على النحو التالي:

- الزكاة والصدقات: فقد أفتى بدر الدين الحوثي بجواز الزكاة والصدقة للحركة، وقد ألحقه ببند" سبيل الله" وكتب في ذلك رسالة سماها " بيان سبيل الله" طبعت ووزعت على نطاق واسع، وكان لها صدى كبير في تمويل الحوثي(٦٧).
- التبرعات والهبات: تأتي من ميسوري الحال الذين انضموا إلى حركة الحوثي من مختلف مناطق صعده.
- الدعم الخارجي: الموجه من إيران إلى الحوثي، ومن المؤسسات الدينية التابعة للمراجع الشيعية في إيران وخارج إيران(٦٨).

السيناريوهات المحتملة للحوثي:

أ- **التلاشي والانهيار:** تتجه الحركة إلى التلاشي والانهيار بسبب تعنّتها واستمرارها في العمل

---

(٦٢) علي الصادق، ماذا تعرف عن الحوثيين، دون دار نشر، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٦.
(٦٣) هدى المالكي، الحوثيون " النشأة، العقيدة، الأهداف"، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠١٤، ص٣٨.
(٦٤) من أهم أبعاد التدخل الإيراني في المنطقة العربية، يتمثل في البعد المذهبي، وهو ما يطلق عليه ظاهرة التشيع، أي نشر التشيع في المجتمعات السنية العربية، إلى جانب الاستقطاب المذهبي، وهو التشيع السياسي، بمعنى خلق تحزبات لإيران في أكثر الدول العربية في أوساط السنة. أنظر في ذلك: المنطلقات المذهبية للمشروع الجيوسياسي الإيراني، مركز الإمارات للسياسات، أبوظبي، ٢٠١٤، ص٤٧.
(٦٥) المرجع السابق ذاته، ص ٣٣.
(٦٦) جواد صندل جازع: الحركة الحوثية في إلمن، دراسة في الجغرافيا السياسية، بحث محكم منشور في مجلة ديالى، العدد ٤٩، ٢٠١١، ص ٣٣.
(٦٧) جواد صندل جازع: المرجع السابق، ص ٣٣.
(٦٨) إبتسام الكتبي" رئيس مركز الإمارات للسياسات، ليس أمام الحوثيين سوى الاندماج السياسي أو الانهيار، تقرير منشور في جريدة الإمارات إلىوم، تاريخ النشر ٢٠١٧/١٢/٢٣. تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٨/٦/١٥. الموقع الإلكتروني:
https://www.emaratalyoum.com/local-sectio

العسكري، أو بسبب نجاح الحكومة إلىمنية في المضي قدُماً ببناء مشروع تنموي وطني، يستجيب لاحتياجات المواطن اليمني وتوقعاته.

ب- **نشوب حرب أهلية:** داخل اليمن مغلفة بصراع طائفي، وستكون فترتها طويلة والتكالىف الإنسانية والمادية كبيرة، وسوف تدار من الأطراف الخارجية التي تتدخل في اليمن، ومن ثم فالحل لن يكون داخلياً، بل من الخارج.

ح- **تحالف المصالح:** تحالف تنظيم الحوثي مع التنظيمات الأخرى الصديقة والعدوة له، تغليباً لمصلحته على أيدلوجيته، مما سيترتب عليه ظهور تنظيم أكثر قبحاً وأشد خطراً.

٤- تنظيم حزب الله :

حزب الله تنظيم ولد من مجموعات إسلامية متفرقة وهو ذو انتماءات وتيارات مختلفة [٦٩]. فهو "حزب شيعي يؤمن بالجمهورية الإسلامية وفق النموذج الإيراني، معتمداً الجهاد مرجعية فكرية وفقهية وتربوية والتكليف الشرعي منهجاً وسلوكاً وإطاراً ضابطاً للأفراد والجماعة"[٧٠]. ويعد أكبر مصادر تمويل تنظيم حزب الله في لبنان هي إيران[٧١]، ويتلقى المساعدات المالية من إيران سنوياً عن طريق:

مساعدات مالية تقدمها المؤسسات التي يشرف عليها آية الله السيد علي خامنئي، ولها ميزانية مستقلة عن الحكومة الإيرانية. بالإضافة للمساعدات التي تقدمها الحكومة الإيرانية والمؤسسات الرسمية. وهذه المساعدات الإيرانية تضاءلت ميزانيتها إلى حد كبير في السنوات الأخيرة لأسباب مختلفة [٧٢]، من بينها الاكتفاء الذاتي النسبي لـ «حزب الله». تشير التقديرات إلى أن «حزب الله» يتلقى ما بين ١٠٠ مليون و ٢٠٠ مليون دولار سنوياً من إيران ومصادر إضافية من سوريا [٧٣].

وفي ظل محاولة حزب الله لنشر أفكاره وجذب التابعين له، قام الحزب مؤخراً بإعلان حزب الله السوري، كما كشفت السعودية من قبل عن القبض على مجموعة أشخاص بتهمة محاولة إنشاء حزب الله السعودي.

السيناريوهات المتحملة لحزب الله الإرهابي:

أ- **الضرب:** إدراك العالم لخطورة هذا التنظيم الإرهابي وتكوين تحالف دولي لمحاربته، وانشغال هذا الذراع الإيراني بالدفاع عن نفسه والبقاء.

---

(٦٩) أبو عبد الله بن محمد السعدي، كشف حقائق حزب الله وحسن نصر الله، دار الإخلاص للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٣، ص٢٩. د. سيد حسين العفاني، حزب الله الرافضي، تاريخ أسود ... وافتراءات، دار العفاني للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧ ، ص٧.

(٧٠) ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسات الأمريكية تجاه المنطقة ٢٠٠٣-٢٠١١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص١٥٧.

(٧١) والدليل على ذلك، فقد بلغت الأجرة الشهرية للمقاتل في تنظيم حزب الله خمسة آلاف ليرة لبنانية، وهي أعلى أجرة تقاضاها مقاتل في لبنان عام ١٩٨٦. علي حسين باكير: رؤية في حاضر ومستقبل حزب الله اللبناني، بحث محكم منشور في مجلة البيان، العدد ٢٢٣، يناير ٢٠٠٦، ص٧٤.

(٧٢) دول الخليج تقرر اعتبار حزب الله "إرهابياً"، مقال منشور على موقع سكاي نيوز عربية، تاريخ النشر ٢٠١٦/٣/٢ تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٨/٧/١٨، https://www.skynewsarabia.com/middle

(٧٣) حزب الله اللبناني من المقاومة .. إلى الطائفية، بحث منشور في موقع بوابة الحركات الإسلامية، تاريخ النشر ٢٠١٤/١١/٧. تاريخ دخول للموقع ٢٠١٨/٧/١٠ الموقع الإلكتروني، http://www.islamist-movements.com/4916

ب- **الانتشار:** عقب انتهاء الأزمة السورية، سيتفرغ الحزب لتنفيذ مخططه الإيراني، باستغلال الجالية الشامية (اللبنانية والسورية والعراقية) لتشييع ولتجنيد شباب دول مجلس التعاون الخليجي للقيام بالأعمال الإرهابية.

ج- **التوغل والتمدد:** يصبح الحزب ركيزة أساسية لإظهار قدرات إيران الانتقامية ضد الدول العربية، فينتشر أعضاؤه وجنوده في قطر، واليمن، مروراً بإحدى الدول المجاورة.

المطلب الثالث

السياسات الأمنية المقترحة لمواجهة التحديات الإقليمية

لقد كان أحد التطورات التي شهدتها المؤسسات الشرطية الدولية في العقود الأخيرة هي تبنيها أساليب استباقية في التعامل مع الإرهاب والجريمة المنظمة، وهو ما تمت الاستجابة له من خلال تبني مفهوم "الشرطة التنبؤية" التي ظهرت كترجمة لسياسة أمنية حديثة عرفت باسم "الشرطة التي تقودها الإستخبارات" **Intelligence-led Policing**(٧٤).

ويرجع ذلك إلى أوجه القصور التي شابت الاقترابات التقليدية المعمول بها في الأجهزة الشرطية، والقائمة على سياسة "رد الفعل" في مواجهة التهديدات الأمنية، والتي بدورها أخفقت في الحد من ارتفاع معدلات الجريمة في عدد من الدول الغربية.

ليس هناك تعريف متفق عليه للشرطة التي تقودها الاستخبارات، فالبعض يستخدم المفهوم للإشارة إلى عملية تقييم المخاطر **Threat Assessment**، في حين أن البعض الآخر يستخدمه للإشارة إلى عملية جمع البيانات والمعلومات، وترجع هذه الاختلافات إلى عدد من العوامل، أولها : حداثة المفهوم نسبياً، وتطوره المستمر من مرة إلى أخرى، واختلاف تطبيق هذا المفهوم من دولة إلى أخرى ويتضح هذا بصورة أساسية في اختلاف تطبيق هذا المفهوم بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا(٧٥)

ويمكن تعريف شرطة الإستخبارات على أنها "جمع وتحليل المعلومات للحصول على منتج إستخباراتي، يهدف إلى المساهمة في صنع القرار داخل أجهزة إنفاذ القانون، على المستويين التكتيكي والإستراتيجي"(٧٦).

---

(74) Matthew Bacon, Taking Care of Business: Police Detectives, Drug Law Enforcement and Proactive Investigation,(Oxford: Oxford University Press, 2016), pp. 128 – 129.

(٧٥) للمزيد راجع: شادي عبدالوهاب، الاعتماد المتزايد لأجهزة الأمن الغربية على أساليب الاستخبارات، أوراق أكاديمية، مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، العدد ٤، بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٨، ص١-٩.

(76) OSCE Guidebook Intelligence-Led Policing, Organization for Security and Cooperation in Europe, June2017, (p. 18), accessible at: https://goo.gl/6sLQ4M

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الشرطة التي تقودها الاستخبارات تقوم على جمع وتحليل البيانات من أجل إنتاج معلومات استخباراتية، تُسهم في تطوير فهم أفضل للبيئة الإجرامية بما يساعد على وضع إستراتيجية أمنية لمواجهتها. لذا تتمثل أهم الأبعاد التي تقوم بها "استخبارات الشرطة"، في(٧٧):

١. تطوير قدرات تحليلية لأجهزة إنفاذ القانون واستحداث وظيفة محلل الجريمة **Crime Analyst**
٢. الاستخدام المنهجي لأدوات التنصت والمراقبة.
٣. توظيف تكنولوجيا المعلومات وتسخيرها لخدمة العمل الأمني.
٤. أحقية الولوج لكافة قواعد البيانات بالدولة.
٥. تكوين قواعد البيانات الشرطية الضخمة **Big Data**[٧٨].

أشكال "شرطة الاستخبارات" في الدول الرائدة:

ليس هناك شكل واحد متبع في الدول التي تطبق هذه السياسات الأمنية، لكن من أهم تلك الأشكال:

١- **تبني المناهج التحليلية لأجهزة الاستخبارات**: يعد المثال الأساسي في هذا الإطار هو "وزارة الأمن الداخلي" في **الولايات المتحدة،** والتي تتبنى أحد أشكال ما يعرف باسم "دورة الاستخبارات التحليلية"، لذا فإن وزارة الأمن الداخلي تقوم بمراكمة كم هائل من المعلومات، وتقوم الوزارة برفع المعلومات إلى كبار المسئولين التنفيذيين، والتي يتم توظيفها في إصدار قرارات لضبط الوضع الأمني((٧٩)).

٢- **إنشاء وحدة استخبارات داخل الأجهزة الشرطية:** تتمثل المهمة الأساسية لهذه الوحدات في جمع وتقييم وتحليل البيانات الاستخباراتية التي تتعلق بنشاط الجريمة والتحديات الأمنية. مثل شرطة **نيويورك** التي استعانت بموظفين سابقين في وكالة المخابرات المركزية، ودربت ضباطها في أكاديمية التدريب التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية. وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة مكافحة التجسس ومكافحة الإرهاب داخل شرطة نيويورك يقوم بها أكثر من ألف ضابط وفرد، ويقدر أن شرطة نيويورك أنفقت أكثر من 1.6 مليار دولار لتعزيز قدراتها في مجال المراقبة والرصد والتحليل[٨٠].

٣- **استخدام بعض أدوات أجهزة الاستخبارات** :عمدت أجهزة الشرطة في **بريطانيا** إلى استخدام أجهزة محاكاة أبراج الهواتف المحمولة **Cell SiteSimulator**، والمعروفة باسم ستينجراي **StingRay** أو

(77) Jeremy G. Carter and Scott W. Phillips, Intelligence-led Policing and Forces of Organisational Change in the USA, Policing and Society, Vol. 25, Issue 4, 2015, p. 3.

(78) FBI Using Big Data to Predict Terrorism, Cyber Security Intelligence, September 25, 2016, accessible at: https://bit.ly/2MRpr8i

(79) Harold M. Greenberg, Is the Department of Homeland Security an Intelligence Agency?, Intelligence and National Security, Vol. 24, no. 2, April 2009, p. 216.

(80) David H. Bayley and David Weisburd, Cops and Spooks: The Role of the Police in Counterterrorism, in: David Weisburd (et al.), To Protect and To Serve: Policing in an Age of Terrorism, (New York: Springer, 2009), p. 92.

سمكة الراي اللاسعة، وهي عبارة عن أجهزة تجسس ورصد محمولة تقوم بإطلاق إشارة ذات تردد أقوى يفوق إشارة أبراج شركات الاتصالات المحمولة الحقيقية الموجودة بالقرب منها، وهو ما يدفع أجهزة المحمول وغيرها من الأجهزة للاتصال بستينجراي، مما يمكن الجهاز من مسح بيانات واعتراض كل الاتصالات والرسائل النصية والبريد الإلكتروني في المنطقة بأكملها وليس لهاتف شخص مشتبه به فقط، وكان مثل هذا الجهاز يستخدم بصورة حصرية من قبل أجهزة الاستخبارات والمؤسسات العسكرية في التجسس على الاتصالات الهاتفية(٨١).

٤- **تعيين محللين استخباراتيين**: برزت وظائف جديدة في الشرطة **الإسترالية** مثل "محلل استخباراتي" و"محلل الجريمة" ارتباطاً بتبني عدد من الدول لاقتراب الشرطة التي تقودها الاستخبارات، ويمكن تعريف المحلل الاستخباراتي على أنه الشخص المحترف الذي يقوم بتجميع كافة الحقائق، ويوثق الظروف والأدلة والاستجوابات وغيرها من المواد المتعلقة بالجريمة، ويقوم بوضعها في إطار منطقي لتحليل القضايا الإجرامية ووصف اتجاهاتها المستقبلية(٨٢).

٥- **توظيف البيانات الضخمة**: عمدت الشرطة الوطنية **الهولندية Dutch National Model** لجمع البيانات المتوفرة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، مثل فيس بوك وتويتر، ونظام تحديد المواقع العالمي **GPS**، مقاطع الفيديو من كاميرات الشوارع، وقارئات لوحات السيارات، وسجلات السفر، وبطاقات الائتمان ووسائل الإعلام، وتوظيفها في الحفاظ على الأمن العام، من خلال تبني تدابير استباقية، تهدف إلى التنبؤ ومنع ومواجهة التهديدات الاجتماعية حال حدوثها. لذا عملت الشرطة الهولندية على إنشاء شبكة من المجسات الذكية **Intelligen Sensor Network** تغطي كامل هولندا، والتي تقوم بجمع وتحليل المعلومات من البيئة الواقعية والافتراضية على حد سواء(٨٣).

أهمية تبني سياسة " الشرطة التي تقودها الاستخبارات ":

- مكافحة الجريمة الإرهابية : لأنها تمد الأجهزة الشرطية بمعلومات آنية عن الجريمة والعمليات الإرهابية التي يتم ارتكابها، أو حتى الأنشطة الإجرامية التي يتم التخطيط لها على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد اكتشفت شرطة نيويورك أن أحمد خان رحمي، منفذ تفجيرات نيويورك ونيوجرسي في سبتمبر 2016، قد قام بشراء مكونات القنابل، التي استخدمها في الهجوم من موقع "إي - باي" ebay، كما أنه كان يتابع الفيديوهات التي يضعها الإرهابيون على مواقع التواصل الاجتماعي، ونجحت الشرطة في تحديد هويته من خلال كاميرات المراقبة المثبتة في الشوارع،

(81) StingRay Technology: How Government Tracks Cellular Devices, Infosec, November 10, 2014, accessible at: https://bit.ly/2KJEcox

(82) Joe Newbold, 'Predictive Policing', 'Preventative Policing' or 'Intelligence Led Policing'. What is the future?, Warwick Business School, (p. 16), accessible at: https://bit.ly/2N2ghpv.

(83)Judith Dijk (et al.), Intelligent sensor Networks and Surveillance, Journal of Police Studies, Vol. 20, Issue 11, 2011, pp. 112 – 114.

والتي أظهرته، وهو يضع المتفجرات(٨٤).

- مواجهة الاضطرابات المجتمعية: فقد اتجهت الشرطة البريطانية للتعامل مع التظاهرات من خلال اقتراب "التعجيز الإستراتيجي" **Incapactation Strategic**، الذي يعتمد على القيام بالاعتقالات المسبقة للعناصر والأفراد الذين من الممكن أن يتورطوا في أعمال شغب. وفي هذا الإطار باتت الشرطة البريطانية تقوم برصد التغريدات في وقتها الحقيقي، لرصد حركة المتظاهرين، واختراق الاتصالات التي تتم عبر مواقع التواصل لتحديد العناصر المشاغبة، بالإضافة إلى وضع بروفايل على حسابات الشرطة البريطانية بالمواقع الاجتماعية عن منظمي التظاهرات والمشاركين فيها، تتضمن معلومات حول العادات، وأنماط المعيشة، وعناوين إقامتهم، والمناطق التي يترددوا عليها، والمخاطر التي قد يمثلونها على العامة، وغيرها من الموضوعات(٨٥).
- تنمية الشراكة مع أجهزة الاستخبارات : ترتب على تعزيز الدول الغربية جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب تنامي التعاون بين المؤسسات الشرطية والأجهزة الاستخباراتية، فقد كانت الأجهزة الشرطية في العديد من الدول الغربية، مثل بريطانيا، وفرنسا، وكندا، وأستراليا تركز على مكافحة الجريمة،في حين كانت الأجهزة الاستخباراتية تركز على مواجهة التهديدات الإرهابية، غير أنه برزت الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الجانبين، خاصة مع دخول الشرطة كلاعب مهم في مكافحة الإرهاب، وكان أحد أشكال هذا التعاون هو "شراكة مراكز تبادل المعلومات" **Fusion Center Partnership**، التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية العاملة على المستويين الاتحادي والمحلي، وتأسيس ثقافة تبادل المعلومات، وتتمتع مراكز تبادل المعلومات بالقدرة على جمع وتحليل المعلومات التي تحصل عليها من مختلف الأجهزة الأمنية بهدف رسم صورة كلية وخلق منتجات استخباراتية (في صورة تقارير) تُسهم في دعم اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بكيفية توزيع الموارد والعناصر الشرطية لمواجهة التهديدات الأمنية(٨٦).
- الحد من الآثار السلبية للثورة التكنولوجية: ينذر تصاعد التهديدات الأمنية، وتطور نظم الذكاء الاصطناعي، بتوسع الأجهزة الأمنية في اعتماد نموذج الشرطة التي تقودها الاستخبارات لتعزيز فاعليتها، خاصة في ضوء استمرار توتر البيئة الأمنية، وحرص الأجهزة الأمنية على تبني أساليب استباقية في مواجهة هذه التهديدات، وعدم الاكتفاء بأسلوب رد الفعل.

(84) Walter L. Perry (et al.), Predictive Policing: The Role of Crime Forecasting in Law Enforcement Operations, Rand, 2013, (p. 102), accessible at: https://bit.ly/2PGnb0w.

(85) Lina Dencik (et al.), Prediction, Pre-emption and Limits to Dissent: Social media and Big Data uses for Policing protests in the United Kingdom, News Media and Society, Vol 20, Issue 4, 2018, p. 1434.

(86) Richard A. Best Jr., Intelligence and Law Enforcement: Countering Transnational Threats to the U.S., Congressional Research Service, no. RL30252, December 3, 2001, pp. 9 – 10.

إن ما سبق قد دعا "رابطة كبار ضباط الشرطة " لتطوير مبادرة " خطة مشاركة الاستخبارات الجنائية الوطنية" **National Criminal Intelligence Sharing Plan** ، التي تدعو كل المؤسسات الشرطية لتبني نموذج الشرطة التي تقودها الاستخبارات، وبالفعل تبنتها وزارة العدل الأمريكية، وكل أجهزة إنفاذ القانون الأمريكية بدءاً من عام ٢٠٠٤.

وواقع الأمر فإنه يجب التأكيد على أن كل أجهزة إنفاذ القانون في كل من الولايات المتحدة ،وكندا والمملكة المتحدة ،وأستراليا استخدمت الاستخبارات قبل تطوير مفهوم "الشرطة التي تقودها الاستخبارات"، بل إن هذا المفهوم جاء ليعكس التطور الفعلي الذي طرأ على المناهج المعتمدة في الشرطة، في هذه الدول على مدار عقود(٨٧).

كما أن واقع الأمر يشير إلى أن الشرطة الإماراتية طورت من مناهجها كذلك(٨٨)، وإن أجهزة الشرطة الإماراتية بانتشارها الطبيعي في كافة أرجاء البلاد، وتغلغلها في كافة الكيانات المجتمعية، وتواصلها مع كافة شرائح الجماهير، مع ما ينتج من ذلك من كم هائل من المصادر البشرية، يجعلها مؤهلة وقادرة على القيام بهذا الدور الأمني. وأن كل ما يحتاجه الأمر هو تقنين هذه المعلومات وتحليلها للتنبؤ بالمستقبل الأمني وتحدياته، بهدف دعم متخذ القرار الأمني الرشيد، على المستويين التكتيكي والإستراتيجي.

لذا ... فإن هذه الدراسة تقترح أن يتم تطبيق سياسة "الشرطة التي تقودها الاستخبارات"، من خلال إنشاء إدارة "الشرطة التنبؤية" بوزارة الداخلية الإماراتية، تتشكل من مجموعة من "المحللين الأمنيين".

(87) Edmund F. McGarrell (et al.), Intelligence-Led Policing as a Framework for Responding to Terrorism, Journal of Contemporary Criminal Justice, Vol. 23, no. 2, May 2007, p. 143.

(88) راجع: نجاحات الشرطة الإماراتية في قضايا: شبح الريم، المبحوح، شباب المنارة، سوزان تميم، استعادة إماراتي من نيجيريا، ....الخ.

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى الحصول على المعلومات اللازمة حول أفضل الممارسات الأمنية الواجب اتباعها لمواجهة التحديات الأمنية، من خلال إجراء دراسة ميدانية على مجموعة من الخبراء الأمنيين، ولقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، بالشكل التالي:

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية.

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات الباحثين حول متغيرات الدراسة.

المطلب الثالث: التحليل الاستدلالى لقياس أثر السياسات الأمنية على التحديات الإقليمية.

المطلب الأول

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أولاً- أداة الدراسة:

١- طريقة دلفي Delphi method

لم يعد خافياً أنّ التغيير المتسارع الذي شهده العالم في الآونة الأخيرة قد أدى إلى تزايد الاهتمام بالمستقبل، والذي أضحى اتجاهاً جديداً تضمنته سائر البحوث والدراسات العلمية، فظهرت الكثير من العناوين التي تتناول هذا الاتجاه، كالدراسات المستقبلية **Futures Studies** أو علم المستقبل **Futurology** أو بحوث المستقبل **Futures Research** أو دراسات البصيرة **Foresight Studies** أو التحركات المستقبلية**Futures Mouvements** ، وغيرها من المرادفات والتي تُعرّف في مجملها بأنها: «مجموعة من الدراسات التي تحاول أن تتنبأ المستقبل، بتنبؤات مشروطة وفق المنهجية العلمية من حيث طبيعته واحتمالاته وأحداثه ومشكلاته، والعلاقات بين متغيراته، وذلك اعتمادا على إمكانية السيطرة وصفيا على اتجاهات الأحداث المعاصرة، وتلمس تطورها في المستقبل القادم.

وقد استخدم المستقبليون في رحلة استشرافهم للمستقبل تقنيات متعددة، لعل من أشهرها تقنية دلفي **Delphi Technique** ، حيث تعد حجر الأساس لبحوث المستقبليات، باعتبارها الأسلوب الأكثر استخداما

في التوقع للمستقبل، حيث تعد أفضل الأساليب وأكثرها فعالية في الحصول على آراء الخبراء واتجاهاتهم وتصوراتهم بشأن التغيرات المرغوبة لمواجهة ما يتوقع حدوثه في المستقبل(٨٩).

ويُعد أسلوب دلفي "وسيلة اتصال منظمة بين مجموعة مختارة من الخبراء وأصحاب الاختصاص في ميدان معين، للتنبؤ بالمستقبل عبر العمل التعاوني المنظم لاقتراح الحلول المناسبة لمشكلة معينة دون الحاجة للاجتماع أو المواجهة فيما بينهم".

ويعتمد أسلوب دلفي في توقعه للمستقبل على ما يتنبأ به مجموعة من الأشخاص المشتغلين بالمجال محل البحث أو مجالات مقاربة، أو ما يطلق عليهم مصطلح "الخبراء **Experts** "، وذلك بأن ترسل لهم بسرية مجموعة من الأسئلة بصيغة استبيانات مسحية متكررة **Iterative Survey** .

ويفترض أسلوب دلفي أن من يتم استشارتهم هم خبراء بالفعل، أي نجدهم قادرين على إجابة الأسئلة المطروحة، على أن يقوم المنسقون أي(المسهلين **Facilitator**) بتجميع مقترحات الخبراء وحذف المتشابه وغير المنطقي منها، ثم إعادة عرضهم على الخبراء في جولتين أو ثلاث جولات، حتى يتم التوصل إلى التقاء في الآراء **Convergence of Opinions** .

والفرضية الرئيسة التي يبنى عليها أسلوب دلفي هي أن الرأي الجماعي أفضل من محصلة الآراء الفردية، بالإضافة أنه يقوم على إستراتيجية استقلالية آراء الخبراء وإخفاء هوياتهم عن بعضهم البعض حرصًا على رفع درجة الحيادية والموضوعية، كما يمكن استخدام أسلوب دلفي وفق طرق متعددة تختلف باختلاف الهدف من الدراسة المستقبلية والتقنية المستخدمة(٩٠).

إلا أن هذه الدراسة اعتمدت نموذج "دلفي للسياسات **The Policy Delphi** "(٩١) كأداة معيارية للدراسة، ويتميز ذلك النموذج بأنه لا يسعى إلى الوصول لإجماع في الرأي حول موضوع معين أو إيجاد حل وحيد للمشكلة، بل يسعى للكشف عن اتجاهات واختلافات أساسية بين الخبراء، تفيد في الوصول إلى طرح مجموعة بدائل أو حلول لتدعيم خطط أو سياسات مطروحة أمام صانعي السياسات العامة.

---

(٨٩) دلفي معبد في أحد مدن إلدونان القديم خصص لعبادة الإله "أبوللو" الذي يرمز إلى قوة العقل، وكان به بعض الكهنة والحكماء الذين يتنبئون بالمستقبل، فكان إلدونانيون يلجأون إلى ذلك المعبد للتنبؤ بمستقبلهم من خلال تفسير الكهنة بمختلف القضايا في الشئون الشخصية والحربية، وفي النهاية يتكون لديهم رأي عن الاحتمالات المتوقعة. ويعود توظيف أسلوب دلفي في التنبؤ من ١٩٥٠-١٩٦٠ ، وذلك من قبل مؤسسة تدعي (راند)، بغرض التنبؤ بمتغيرات الحرب الباردة.

(٩٠) من هذه الطرق: دلفي التقليدية، مؤتمر دلفي، سياسة دلفي، دلفي القرارات ...الخ.

(٩١) منذ بداية ١٩٧٠، استخدام نموذج دلفي في عملية صنع السياسات العامة، في المجالات العسكرية والاجتماعية والصحية والأمنية، نظراً للطبيعة المعقدة للقضايا المتعلقة بصنع السياسات العامة في تلك المجالات، وتتميز هذه الطريقة بأنها منهجية ومنظمة وموثقة أيضاً. وهي تعد – إلى حد ما - تطوير لطريقة العصف الذهني أو Brainstorming إلا أنها لا تتطلب أن يوجد المشاركون وجهاً لوجه ضماناً لعدم تأثر خبير بآراء خبير آخر وفقاً لمركزه أو منصبه أو خبرته.

٢- آلية عمل نموذج دلفي للسياسات:

سيتم تطبيق نموذج الدراسة الميدانية باتباع عدة خطوات متتالية، يمكن إيجازها بالشكل التالى:

أ- المتغير التابع:

الجولة الأولى: سيتم استخدام أداة الدراسة لعرض استمارة استقصاء رأي للتوصل لأكثر السيناريوهات المحتملة لتطورات التحديات الإقليمية محل الدراسة، عن طريق عبارات استطلاعية لجمع توقعات آراء الخبراء حول تطور الأحداث بدول الجوار (إيران، سوريا، اليمن، قطر)، وكذا التطور النوعي للتنظيمات الإرهابية الإقليمية (الإخوان، داعش، الحوثيون، حزب الله)، ثم تحليلها كيفياً (ملحق١).

ب- المتغير المستقل:

سيتم التوصل إلى آراء عينة الدراسة حول السياسات الأمنية المستقبلية المرغوبة من خلال جولتين.

الجولة الثانية: سيتم استخدام أداة الدراسة الثانية لعرض استبانة مفتوحة لاستكشاف مقترحات، عينة الدراسة، من الخبراء حول السياسات الأمنية الإماراتية الواجب إتباعها مستقبلاً لمواجهة السيناريو الأكثر احتمالاً لتطور كل تحد إقليمي على حدة – والذي تم التوصل إليه في الخطوة السابقة (ملحق ٢).

الجولة الثالثة: سيتم استخدام أداة الدراسة لعرض استبانة مغلقة، والتي ستنتج من خلال عمل قائمة بأفكار وتصورات الخبراء حول السياسات الأمنية المستقبلية المرغوبة - والتي تم التوصل إليها من الخطوة السابقة، وتحويل القائمة السابقة إلى أداة لجمع المعلومات (ملحق ٣).

مناقشة النتائج والتوصيات:

حيث سيتم تفسير البيانات وتحليلها إحصائيًا، وكتابة التقرير النهائي حول أهم السياسات الأمنية الإماراتية المقترح تطبيقها مستقبلاً لمواجهة التحديات الإقليمية.

ثانياً- مجتمع الدراسة:

في البداية تم تحديد مجموعة أولية من الخبراء الأمنيين (٤ خبراء) بالإضافة لعدد (١) خبير من خارج المجال الأمني، كل خبير رشح مجموعة مصغرة من الخبراء (٦ خبراء) في نفس المجال أو مجال مقارب، تم إعداد قائمة بأسماء الخبراء وعناوينهم الإلكترونية (٣٠ شخص)، وإخضاع القائمة لمعايير مناسبة لتقويم مستوى الخبرة (التعليم، سنوات الخبرة، التخصص)، وتم استبعاد بعض الأسماء لعدم استيفائهم شروط الخبرة وصولاً لعينة الدراسة (٢٥ خبيرا).

وقد روعي في هذه العينة ما يلي:

- إخفاء هوية المشاركين لضمان الحيادية وعدم التحيز.
- أن يضم تشكيل العينة مجموعة من خارج المجال الأمني بالإضافة للأغلبية من الأمنيين.
- أن تضم العينة مجموعة من الخبراء المتقاعدين بالإضافة للعاملين الحالين بالمجال الأمني.
- أن يضم تشكيل العينة خليطا من العاملين بالشرطة والقوات المسلحة وبعض الأجهزة الأمنية.
- أن يضم تشكيل العينة بعض الخبراء العرب في المجال الأمني.
- أن يتم توزيع استقصاءات الرأي الثلاثة إلكترونياً لضمان السرعة، والحيادية، وعدم التحيز.
- أن يتم توزيع الاستقصاءات عن طريق الجهة المسئولة بوزارة الداخلية لضمان السرية.

ثالثاً- نموذج الدراسة وفرضياتها:

فرضيات الدراسة:

تبحث الدراسة صحة فرضية رئيسة هي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستشراف السياسات الأمنية على مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية.

وتنبثق من هذه الفرضية الرئيسة عدة فروض فرعية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستشراف السياسات الأمنية للتعامل مع دول الجوار العدائية على مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستشراف السياسات الأمنية للتعامل مع التنظيمات الإرهابية على مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية.

٢- نموذج الدراسة:

شكل رقم (٥) نموذج الدراسة

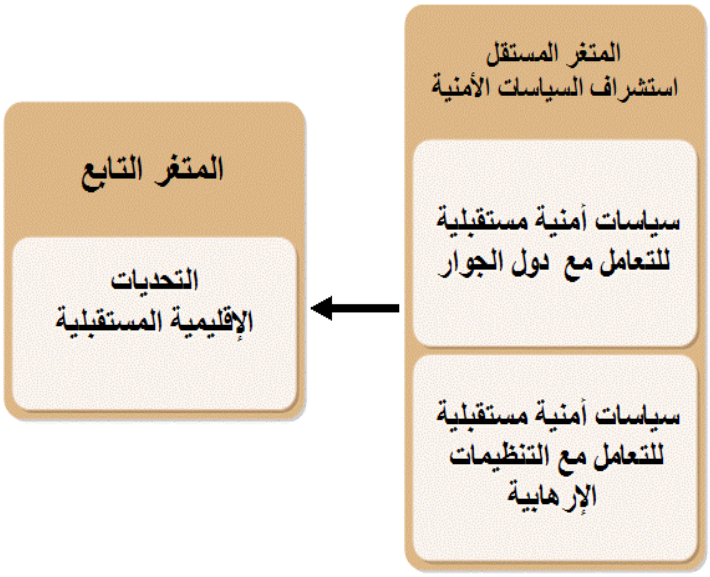

المطلب الثاني

تحليل اتجاهات المبحوثين حول متغيرات الدراسة

تستعرض الدراسة في هذا المطلب التحليل الوصفي للدراسة، والتحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة على عبارات الاستقصاء، ودلالات ذلك من مؤشرات، كما يلي:

أولاً- التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

١- اختبار ثبات وصدق المقياس:

يقصد باختبار ثبات وصدق المقياس بيان مدى استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي إنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، لذا يتم إجراء هذا الاختبار على عبارات الاستقصاء ككل، ثم لكل مجموعة عبارات تخص محورا من محاور الدراسة الميدانية الثلاثة، وكانت النتائج كالتالى:

أ- اختبار الثبات:

لإجراء اختبار الثبات لعبارات المقياس، استخدم أحد معاملات الثبات وهو معامل (كرومباخ ألفا)، ومعامل الثبات يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات، فإن قيمة المعامل تكون صفراً، وإذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي واحدا صحيحا، وكلما اقتربت قيمة الثبات من الواحد كان الثبات مرتفعاً، وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً.

ولقد اجتاز الاستقصاء اختبار (كرومباخ ألفا) لقياس الثبات، وجاءت قيمة معامل كرومباخ ألفا هي ٠.٨١٧، وهذه درجة كافية لاستكمال الدراسة الميدانية.

ب- اختبار الصدق:

اختبار الصدق إحصائياً، يعني أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه، ويساوي رياضياُ الجذر التربيعي لمعامل الثبات، ولقد جاءت قيمة الجذر التربيعي لكرومباخ ألفا لجميع عبارات البحث هي ٠.٩٢٤، وهي قيمة مرتفعة جداً، وكافية للتعبير عن صدق وثبات المقياس، حيث تعبر عن قدرة أداة الدراسة على إعطاء نفس النتائج إذا تكرر القياس مرة أخرى.

الجدول التإلى رقم (١) يوضح قيم معامل الثبات، ومعامل المصداقية لكافة عبارات محاور الدراسة.

جدول رقم (١)

قيمة كـــرومبـــاخ الفـــا

المحور	الثبات قيمة كرومباخ الفا
الأول	٠.٩٢٣
الثانى	٠.٨٨٠
الثالث	٠.٨٧٥

يتضح من الجدول السابق أن درجة الثبات لاستمارة الاستبيان، ودرجة الصدق لإجابات المستقصى منهم على استمارة الاستبيان، مقبولة بدرجة كافية لاستكمال الدراسة الميدانية. حيث إنها تزيد عن ٦٠ %.

ثانياً: خصائص عينة الدراسة:

١- <u>المؤهل العلمي</u>

الجدول رقم (٢)

وصف العينة تباعاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمى	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	١٤	%٥٦
ماجستير	٥	%٢٠
دكتوراه	٦	%٢٤
المجموع	٢٥	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ٥٦% من عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس، وأن ٢٠% من العينة من حملة الماجستير، كما أن ٢٤% من العينة من درجة الدكتوراه.

وهذا يشير إلى أن جميع الخبراء المشاركين في هذه الدراسة ينطبق عليهم أن مؤهلهم العلمي بكالوريوس فأعلى.

٢- سنوات الخبرة:

الجدول رقم (٣)

وصف العينة تبعاً لسنوات الخبرة

المؤهل العلمى	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ١٥ عام	٠	%٠
من ١٥- ٢٠	٧	%٢٨
من ٢٠-٢٥	١٢	%٤٨
أكثر من ٢٥عام	٦	%٢٤
المجموع	٢٥	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ١٨% من عينة الدراسة خبرتهم من ١٥-٢٠ سنة، وأن ٤٨% من العينة خبرتهم من ٢٠-٢٥، كما أن ٢٤% من العينة خبرتهم أعلى من ٢٥ عاما، كما أن ٠% من العينة خبراتهم أقل من ١٥ عام.

وهو ما يعني أن كافة عينة الدراسة لديهم أكثر من ١٥ عاما خبرة في العمل الأمني والمجالات المتعلقة به.

٣- التخصص:

الجدول رقم (٤)

وصف العينة تبعاً للتخصص

المؤهل العلمى	التكرار	النسبة المئوية
خبرة أمنية مهنية	٥	%٢٠
خبرة أمنية أكاديمية	٨	%٣٢
مجالات تتعلق بالأمن	١٢	%٤٨
المجموع	٢٥	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ٤٨% من عينة الدراسة مارسوا العمل الأمني، وأن ٣٢% من العينة خبرة أكاديمية بالعمل الأمني، كما أن ٢٠% من العينة خبرتهم بمجالات ذات صلة بالعمل الأمني.

وهذا يشير إلى أن جميع الخبراء المشاركين في هذه الدراسة ينطبق عليهم الخبرة الأمنية التخصصية.

تشير الإحصائيات السابقة إلى أن كافة أفراد عينة الدراسة تنطبق عليهم شروط الخبرة في المجال الأمني، وهذا مؤشر جيد للدراسة.

ثانياً: التحليل الإحصائي:

١- التحديات الإقليميةً المستقبلية:

الجولة الأولى: تُعد التحديات الإقليمية التي من المتوقع أن تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة في المستقبل القريب، هي المتغير التابع لهذه الدراسة. ولاستشراف مستوى تلك التحديات مستقبلاً، تم طرح استمارة رأي على مجموعة الخبراء من عينة الدراسة، حدد فيها ثلاثة سيناريوهات لكل تحد (عادي، سيئ، أسوأ)، بغرض التعرف على أرائهم حول أكثر السيناريوهات احتمالاً. وهو ما يبينه الجدول التإلى رقم (٥):

جدول (٥): التحديات الإقليمية المستقبلية

رقم العبارة	التحدي	السيناريو المقترح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
١	إيران	الحرب الباردة: بقاء الوضع كما هو عليه استمرار تدخل إيران في الشؤون الداخلية للبلاد وإصرارها على إكمال برنامجها النووي، ومحاولة التمدد الشيعي وإثارة القلاقل.	٤.٦٠	٠.٥١	الموافقة

٢		حالة التأزم: قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية، بسبب دعم إيران القوي للميليشيات الشيعية والتنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة. (حروب الوكالة)	٤.٤٥	٠.٥١	محايد
٣		الحرب: حدوث مواجهات مباشرة بين القوات العربية والإيرانية، أو عناصر إيرانية مستترة داخل قوات موالية لها، إما على الأراضي السورية أو اليمنية.	٤.٤٥	٠.٥١	رفض
٤	سوريا	الحل السياسي: تشكيل حكومة انتقالية ذات صلاحيات تشارك فيها مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية الفاعلة، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة بإشراف دولي، مع إعادة بناء الجيش السوري، وعودة اللاجئين.	٤.٤٠	٠.٥٠	رفض
٥		الفوضى والتقسيم: الانتصار الظاهري للنظام حرباً، وتقسيم الدولة إلى كيانات ضعيفة متصارعة، وإنهاء وحدة الدولة، وتعزيز الانقسام المجتمعي على أسس دينية وطائفية وعرقية، وتعزيز وجود الجماعات والتنظيمات المتطرفة.	٤.٤٥	٠.٥١	الموافقة
٦		حالة الصراع: سقوط النظام، مع غياب الحسم العسكري واستمرار الحرب الأهلية وتشريد الملايين، وإعطاء مبرر لاستمرار نفوذ المجموعات المتشددة وتوفير حاضنة شعبية داعمة لهم. تحويل الأراضي السورية لساحة اقتتال لكافة الدول، وملعب لأجهزة الاستخبارات الدولية.	٤.٤٠	١.١٢	محايد
٧	اليمن	الحل السياسي: حسم الصراع سياسياً، واحتمال قيام الحوثيين بإعلان مملكة حوثية في شمال اليمن - وهو ما يتماشى مع السياق التاريخي لليمن، الذي ظل مملكة باستثناء الـ ٥٢ سنة الأخيرة، واستمرارها في تهديد الملاحة البحرية ودول الجوار.	٤.٣٥	٠.٤٩	رفض
٨		انكسار القوة وبقاء الفكرة: دحر الحوثي أمام قوات التحالف، إلا أنهم يتحولون إلى نموذج مثل حزب الله، أي يمتلكون "فيتو" الدولة من دون أن يحكموا بشكل كامل، أي ما قد نطلق عليهIranization ، أي إيرانية اليمن، وهو ما يضمن لإيران قلب الطاولة دائماً بالداخل اليمني وفي جوارها الإقليمي.	٤.٣٥	٠.٤٩	محايد
٩		التحول لبؤرة إرهابية: تفكك الحوثي تماماً بحيث لم يعد قوة حاكمة، إلا أن الساحة تصبح خالية لعبث التنظيمات الإرهابية، كالقاعدة، والإخوان، وداعش، وعدم تأمين بعض دول جوار اليمن لحدودها بالشكل المناسب. وتساعد الطبيعة الطبوغرافية لليمن لتحولها إلي مزرعة للتنظيمات الإرهابية.	٤.٢٢	٠.٥١	الموافقة
١٠	قطر	انهيار النظام: استمرار العزلة التي يعيشها النظام، ستؤدي إلى ظهور مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية، تشجع بعض الأطراف داخل قطر سواء من داخل الأسرة الحاكمة أو من خارجها على التحرك لتغيير النظام الحالي، وقد يتخذ هذا التغيير طابعاً سلمياً أو عنيفاً كحدوث انقلاب (كعاداتهم).	٤.١٥	٠.٥١	محايد
١١		التحالف مع الشياطين: تعزيز قطر لتحالفها مع إيران وتركيا والقوى المناهضة مثل الحوثيون والتنظيمات الإرهابية مثل الإخوان ومحاولة تجنيد بعض الموالين والخائنين، لزيادة التهديدات ضد دول المقاطعة والإضرار بأمنها – خاصة دول جوارها.	٤.١٠	٠.٧١	الموافقة
١٢		تدخل عسكري دولي: زيادة تورط قطر في دعم الإرهاب، نقل ملفها إلى الأمم المتحدة، استصدار قرار باعتبارها دولة راعية للإرهاب وبالتالي فرض عقوبات عليها، والتدخل العسكري لدعم قوى المعارضة الوطنية، هروب النظام، ذعر وهروب العناصر الإرهابية وانتشارها واختفائها عن أعين الملاحقة الأمنية.	٤.١٠	٠.٦٧	رفض
١٣	الإخوان	الزحف تحت الأرض: بقاء التنظيم في العمل السري الذي يجيدونه، لتنفيذ مخططاته في هدم الكيان العربي، ومحاولة كسب أرضية جديدة لإقامة الخلافة المزعومة.	٣.٨٥	٠.٦٤	الموافقة
١٤		عودة مظفّرة: تماسك التنظيم الدولي للإخوان بشكل قوي مدعوماً بإرادة سياسية تركية، وبقوة تمويلية قطرية، ونجاحه في إعادة المراوغة والانتشار ومحاولة استغلال الظروف الاقتصادية لتنفيذ مخططاتهم	٣.٧٥	٠.٧٥	محايد

		الإجرامية.			
١٥		فرض الأمر الواقع: استعادة هيكلهم وطاقاتهم بالتحالفات مع القوى الدولية المساندة للإرهاب (سرا وعلناً)، واكتساب تأييد المنظمات الإنسانية والحقوقية، وظهورهم بمظهر المضطهدين، مما يفرض وجودهم على الساحة كأحزاب سياسة وقوى معارضة وطنية.	٣.٦٥	١.١٦	رفض
١٦	داعش	الانهيار: يُتوقع ضعف تنظيم الدولة الإسلامية وانتهاءه خلال فترة ليست بالطويلة، وزوال أسطورته تماماً خاصة بعد قيام الدول متضاربة المصالح بالاتفاق والتحالف الدولي على الإجهاز عليه.	٣.٤٠	١.٣١	رفض
١٧		التنقيل: قيام بعض الدول الداعمة للإرهاب بالمساهمة في تنقيل مقاتلي داعش إلي جبهات أخرى، مثلما يحدث بنقلهم من سوريا والعراق إلي ليبيا، ومنها إلي السودان، ومحاولة جذبهم إلي اليمن. أو افتعال جبهات جهادية "الروهينجا" لتجميعهم من جديد.	٣.٣٥	١.٢٣	محايد
١٨		ميلاد الخبائث من رحمه: يعتمد هذا التنظيم على تجنيد النساء والأطفال لضمان انتقال أيدلوجيته للأجيال المتعاقبة، كما يعتمد على تجنيد غير العرب لضمان الانتشار الدولي، فبموت التنظيم ننتقل من محاربة تنظيم متجمع واحد، لمواجهة عشرات التنظيمات، ومئات الخلايا النائمة، وآلاف الذئاب المنفردة والانغماسيين الأشد تطرفاً.	٢.٩٥	١.١٨	موافق
١٩	الحوثيون	التلاشي والانهيار: تتجه الحركة إلى التلاشي والانهيار بسبب تعنّتها واستمرارها في العمل العسكري، أو بسبب نجاح الحكومة اليمنية في المضي قدُماً ببناء مشروع تنموي وطني، يستجيب لاحتياجات المواطن اليمني وتوقعاته.	٢.٩٥	١.١٠	محايد
٢٠		نشوب حرب أهلية: نشوب حرب أهلية داخل اليمن مغلفة بصراع طائفي، وستكون فترتها طويلة والتكاليف الإنسانية والمادية كبيرة، وسوف تدار من الأطراف الخارجية التي تتدخل في اليمن، ومن ثم فالحل لن يكون داخلياً، بل من الخارج.	٢.٥٠	١.٣٦	رفض
٢١		تحالف المصالح: يتحالف تنظيم الحوثي مع التنظيمات الأخرى الصديقة والعدوة له، تغليباً لمصلحته على أيدلوجيته، مما سيترتب عليه ظهور تنظيم أكثر قبحاً وأشد خطراً.	٢.٤١	١.١٩	موافقة
٢٢	حزب الله	الضرب: إدراك العالم لخطورة هذا التنظيم الإرهابي وتكوين تحالف دولي لمحاربته، وانشغال هذا الذراع الإيراني بالدفاع عن نفسه والبقاء	٣.٧٥	١.١٦	رفض
٢٣		الانتشار: عقب انتهاء الأزمة السورية، سيتفرغ الحزب لتنفيذ مخططه الإيراني، باستغلال الجالية الشامية (اللبنانية والسورية والعراقية) لتشييع ولتجنيد شباب دول المجلس التعاون الخليجي للقيام بالأعمال الإرهابية.	٤.١٠	٠.٦٤	محايد
٢٤		التوغل: يصبح الحزب ركيزة أساسية لإظهار قدرات إيران الانتقامية ضد الدول العربية، فينتشر أعضاءه وجنوده في قطر، واليمن، مروراً بإحدى الدول المجاورة.	٤.١٥	٠.٦٧	موافق
المتوسط العام		٣.٩٤			موافق

تشير نتائج الجدول السابق لرأي الخبراء فيما يتعلق بالتحديات الإقليمية، والتي تم قياسها من خلال (٢٤) عبارة، وأن كل حالة تمثلت بثلاثة سيناريوهات، وأن النتائج تشير إلى ارتفاع مستوى التحديات الإقليمية المستقبلية، وإلى أن الخبراء يرجحون ثمانية سيناريوهات مستقبلية للتحديات الإقليمية، كالتالى:

على صعيد الدول المجاورة: يتوقع أن تستمر حالة الحرب الباردة مع إيران، وأن تنزلق سوريا نحو الفوضى والتقسيم، وأن اليمن ستتحول لبؤرة إرهابية، بالإضافة لأن قطر ستتحالف مع الشيطان لتهديد

دول المنطقة، وعلى صعيد التنظيمات الإرهابية: سيلجأ الإخوان للزحف تحت الأرض حتى يتماسك، عكس داعش الذي سيسعى للانتشار عن طريق ميلاد تنظيمات لامركزية من رحمه، أما الحوثيون فسيتحالفون مع أصحاب المصالح في محاولة أخيرة للبقاء، بالإضافة إلى أن تنظيم داعش سيحاول التمدد والتوغل في المنطقة العربية.

٢- السياسات الأمنية:

الجولة الثانية: تم استخدام أداة الدراسة الثانية، وهي استبانه مفتوحة لاستكشاف مقترحات عينة الدراسة من الخبراء حول السياسات الأمنية الإماراتية الواجب اتباعها مستقبلاً لمواجهة كل سيناريو محتمل لتطور كل تحد إقليمي على حدة – والذي تم التوصل إليه في الجولة الأولى.
وقد كان مجموع ما أقترحه الخبراء من عينة الدراسة عدد ١٤٥ سياسة أمنية يمكن اتباعها لمواجهة التحديات الإقليمية.

الجولة الثالثة: قام الباحثان بتجميع مقترحات عينة الدراسة، وحذف المتشابه منها، وغير المنطقي، وتم صياغة أداة الدراسة الثالثة وهي استبانة مغلقة، مكونة من ٨٩ عبارة، تدل على محورين: الأول محور دول الجوار، والثاني التنظيمات الإرهابية، وذلك بغرض التعرف على آراء عينة الدراسة حول استشراف أفضل السياسات الأمنية التي يمكن أن تواجه التحديات الإقليمية المستقبلية، وجاءت آراء عينة الدراسة، كما هو موضح في الجداول التالية أرقام (٧،٦):

جدول (٦): السياسات الأمنية المقترحة
لمواجهة التحديات الناجمة عن دول الجوار

رقم العبارة	دول الجوار العدائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
١	تبني سياسة الشرطة التنبؤية التي تقوم على منهجية التحليل المعلوماتي للتنبؤ بالمستقبل الأمني وتحدياته، بهدف دعم متخذ القرار الأمني الرشيد، على المستويين التكتيكي والاستراتيجي.	٤.٨٠	٠.٤١	موافق
٣	تبني سياسة التوسع في استخدام الأساليب الاستخبارية كالتنصت والمراقبة والتجنيد واستخدام قواعد البيانات الكبيرة لإجهاض العمليات الإرهابية قبل وقوعها.	٤.٨٠	٠.٤١	موافق
٤	تبني سياسة أمنية استباقية للحد من قدرة الجهات المناوئة علي التأثير السلبي علي استقرار دول المحيط الجغرافي.	٤.٧٥	٠.٤٤	موافق
٥	إتباع سياسة أمنية واعية تعمل على تحجيم القدرة علي توسع الفكر الهدام، من خلال مراقبة أجهزة الأمن للعناصر البشرية الداعية له.	٤.٥٥	٠.٥١	موافق
٦	إجراءات أمنية مبدعة تقوم علي فكرة الرصد المسبق للبرامج الهادفة لزعزعة الاستقرار بالدولة.	٤.٣٥	٠.٤٨	موافق

٧	توسيع فكرة الشرطة المجتمعية وإقامة برامج ومشروعات متنوعة تهدف لتعميق أواصر التعاون بين المواطن وأجهزة الشرطة.	٤.١٠	٠.٧٠	موافق
٨	تطبيق مبدأ اعرف عدوك، من خلال الاستفاضة في دراسة وضع الدول الإقليمية بجميع جوانبها) الأمنية - الثقافية - الاجتماعية.... إلخ).	٣.٩٥	٠.٦٤	موافق
٩	تحديد الثغرات الأمنية ونقاط الضعف لدى الخصوم الحاليين والمحتملين.	٣.٦٠	١.١٠	موافق
١٠	الاستعداد الأمني لإدارة الحروب الباردة طويلة الأمد.	٣.٣٨	١.٧٧	محايد
١١	تجنيد عناصر مواليه من الدول الإقليمية الموجودة داخل البلاد وتدريبها لتنفيذ مهام أمنية مستقبلية.	٢.٩١	١.١٥	مرفوض
١٢	تعزيز البعثات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية ودعمها بعناصر أمنية مدربه تتمكن من العمل بسواتر مناسبة.	٣.٦٧	١.٧٥	محايد
١٣	لفت الأنظار المحلية والدولية للإشكاليات التي تعاني منها تلك الدول لإنهاء التعاطف الشعبي معها وتسليط الأضواء عليها من خلال المنابر الإعلامية الموجهة.	٣.٢٥	١.٣٣	موافق
١٤	المراقبة الدائمة للمواقع على شبكة الانترنت مثل مواقع التواصل الاجتماعي والمنتديات والتي تروج للسياسات والفكر المضاد والعمل على حجبها.	٣.١٥	١.٤٦	موافق
١٥	إيجاد مصالح مشتركة تشكل بناء جديد للتعاون وتغيير حالة العداء تجاه المذهب السني وتوجيهه إلى القبول والتعايش مع الدول المحيطة. ثم العمل على توجيه الدفة الإيرانية تجاه العدو الحقيقي للإسلام.	٣.٠٠	١.٣٠	مرفوض
١٦	حصر جميع الجالية الايرانيه في الدولة والتدقيق عليهم امنياً وإبعاد كل من يستشف كونه خليه نائمة وليس مقيم عادي، وتقليل عدد الجالية الايرانيه في الدولة لأقل عدد ممكن خلال ٥ سنوات القادمة	٤.٥٠	٠.٥١	موافق
١٧	إفراد خطة إبداعية مرنة للإعلام الأمني ليتمكن من المساهمة الإيجابية في رسم صورة من واضحة للرأي العام من خطورة التحديات الأمنية.	٤.٦٠	٠.٥٠	موافق
١٨	إحكام السيطرة على المنافذ ولاسيما المنافذ الحدودية المباشرة أو غير المباشرة وتعميم استراتيجيات مشدده لفحص المترددين من خلالها.	٣.٥٥	١.١٣	محايد
١٩	تعزيز مصادر جمع المعلومات الأمنية والاستفاضة في تحليلها وفحص مدلولها.	٣.٩٢	٠.٦٥	موافق
٢٠	إحكام المتابعة الأمنية لمراكز النشاط المباشرة وغير المباشرة والرسمية وغير الرسمية والتعامل الحازم مع ما يتم رصده من معلومات.	٣.٤٠	١.٣١	محايد
٢١	الاستمرار في دراسة الأوضاع الإقليمية والدولية للدول المناوئة ورصد ما يطرأ عليها من مستجدات وتحليلها وفحص خلفياتها.	٣.١٥	١.٤٦	موافق
٢٢	اتخاذ خطوات عملية بشأن زيادة تأمين البرنامج الاماراتي السلمي للطاقة النووية.	٣.٢٥	١.٢٩	محايد
٢٣	التعاون الأمني والاستخباراتي مع الدول الإقليمية الحليفة في مكافحة الأنشطة الهدامة.	٤.٥٠	٠.٥١	موافق
٢٤	التنسيق الأمني مع بعض الدول الإقليمية التي تعاني مشكلات داخلية لتوحيد المواقف .	٣.٥٥	١.١٣	محايد
٢٥	الاستعداد الجيد لرصد أية إشارات إنذار مبكر لتمدد النشاط الهدام داخل الدولة.	٤.٣٠	١.٠٩	موافق
٢٦	التعاون الأمني العميق والفعال مع الأجهزة الأمنية الغربية.	٢.٤١	١.١٩	مرفوض
٢٧	مراقبة أجهزة الأمن لعمليات تحويل الأموال الخارجية والداخلية لرصد عمليات التحويل المشتبه بدعمها لكيانات مناوئة.	٤.٢٥	١.٠٩	موافق
٢٨	مراقبة أجهزة الأمن للمناطق التي تصلح لتجنيد بعض الموالين والخائنين وتدريبهم على الأغراض العسكرية وإحكام السيطرة عليها.	٤.٢٠	٠.٤٤	موافق
٢٩	إقامة أحزمة أمنية معنوية تهدف إلي الحد من تسلل العناصر الموالية للنظم العدائية فكريا وماديا.	٢.٤١	١.١٩	مرفوض
٣٠	إقامة برامج تهدف إلي استمالة العناصر الوافدة للعمل بالدولة وخاصة رعايا دول شرق أسيا للحيلولة دون قدرة النظام العدائية من تجنيدهم والاستفادة منهم في خطتها لتهديد	٣.٩٨	٠.٧٦	موافق

	الأمن الداخلي .			
٣١	توسيع نطاق التعاون مع الدول الحليفة في مجال التدريب الأمني والاستفادة من الخبرات الأمنية المتخصصة في مجالات مكافحة الإرهاب.	٣.٧٨	٠.٧٥	موافق
٣٢	التحرك الدولي لتشديد إجراءات العزلة ضد النظم العدائية بالتعاون مع الدول الحليفة.	٢.٩٥	١.١٨	مرفوض
٣٣	استخدام أحدث أساليب التكنولوجيا الحديثة في جمع المعلومات الأمنية.	٣.٨٤	٠.٨٠	موافق
٣٤	رصد التنظيمات الإرهابية المتواجدة في بؤر الصراع حالياً.	٣.٨٦	٠.٨٩	موافق
٣٥	التوسع في الخطط الأمنية الرامية للحد من قدرة العناصر الفارة من المجتمعات الإقليمية المتقاتلة من الولوج أو الانخراط داخل المجتمع.	٣.٨٨	٠.٧٨	موافق
٣٦	الرد على كافة الإشاعات التي تبثها القنوات الإعلامية للنظم العدائية.	٣.٧٧	٠.٦٦	موافق
٣٧	اتباع سياسة القوة الناعمة في تقليص الفجوة الاتصالية مع شعوب الدول الإقليمية بصفة عامة.	٣.٦٦	٠.٧٠	محايد
٣٨	اليقظة الأمنية وتكثيف الإجراءات الأمنية على العناصر القادمة من الخارج وسبق لهم التردد على إيران و تركيا و قطر وسوريا واليمن.	٤.١١	١.١٦	موافق
٣٩	تعظيم قدرة أجهزة المعلومات في جمع المعلومات الاستخبارية والأمنية بإقامة دورات متخصصة والاستعانة بالخبرات الأمنية في مجال جمع المعلومات الاستخبارية.	٤.٨٨	٠.٣٣	موافق
٤٠	توسيع التعاون مع الجهات المسئولة عن المساجد للسيطرة التامة علي محتوي الخطاب الديني.	٣.٥١	١.٧٨	مرفوض
٤١	إعداد جيل مؤهل من طلبة الكلية قادر على الاختراق والتعامل مع الكيانات المناوئة.	٤.٤٣	٠.٨٣	موافق
٤٢	التركيز على إيجاد شركاء من داخل الدول المناوئة.	٣.٣٥	١.٢٣	مرفوض
٤٣	اتخاذ كافة الخطوات التي من شأنها عزلة الكيانات المهددة.	٢.٩٨	١.٠٨	مرفوض
٤٤	التركيز على تبني سياسات أمنية تنموية في البلاد المتردية وتدريب عناصرها الأمنية واكتساب ولائهم.	٤.٢٢	٠.٨٣	موافق
٤٥	محاصرة الدول الداعمة التنظيمات الإرهابية أمنياً وسياسياً من خلال تشكيل تحالفات داخلية وإقليمية مناهضة له.	٢.٦٠	١.٠٥	مرفوض
٤٦	المتابعة المستمرة لأفراد بعض الجاليات للحد من قدرتها على نقل الوضع ببلادها إلى داخل الإمارات بما يهدد استقرارها.	٤.٣٣	٠.٨٦	موافق
٤٧	مراقبة الأشخاص المتأثرين بالفكر الهدام حال عقدهم لاجتماعات ولقاءات يكون الهدف منها المساس بالأمن الوطني ومصالح الدولة	٤.٢١	١.٢١	موافق
٤٨	المبادرة بإنشاء مرصد عربي لمكافحة التطرف والإرهاب .يقوم بدور معلوماتي واستخباراتي لمواجهة التداعيات المترتبة على انتشار التطرف المتوقع في المنطقة في حال تقسيم بعض الدول الإقليمية.	٤.٠٠	٠.٨٦	موافق
المتوسط العام		٣.٩٤		موافق

تشير نتائج الجدول السابق إلى رأي الخبراء فيما يتعلق السياسات الأمنية المقترحة لمواجهة التحديات الناجمة عن دول الجوار، والذي تم قياسه من خلال (٤٨) عبارة.ولوحظ وجود استجابة بدرجة (موافق) على (٣٢) عبارة، وبدرجة محايد (٧) عبارات، وبدرجة (مرفوض) على (٩) ، وذلك بمتوسطات حسابية تراوحت من (٢.٦٠) إلى (٤.٨٠) ومتوسط حسابي عام (٤.٤٨) وبدرجة موافق.

ويلاحظ أن العبارة رقم (١) "تبني أسلوب الشرطة التنبوئية التي تقوم على منهجية التحليل المعلوماتي للتنبؤ بالمستقبل الأمني وتحدياته، بهدف دعم متخذ القرار الأمني الرشيد، على المستويين التكتيكي والإستراتيجي"، و الفقرة رقم (٢) " تبني سياسة التوسع في استخدام الأساليب الاستخبارية كالتنصت والمراقبة والتجنيد واستخدام قواعد البيانات الكبيرة لإجهاض العمليات الإرهابية قبل وقوعها"، حازوا على متوسط حسابي حيث بلغ (٤.٨٠)، وانحراف معياري بلغ (٠.٤١). كما حازت العبارة رقم (٣) " تبني سياسة أمنية استباقية للحد من قدرة الجهات المناوئة علي التأثير السلبي علي استقرار دول المحيط الجغرافي" بمتوسط حسابي بلغ (٤.٧٥) وبانحراف معياري بلغ (٠.٤٤). كما حازت العبارة رقم (١٧) "أفراد خطة إبداعية مرنة للإعلام الأمني ليتمكن من المساهمة الإيجابية في رسم صورة من واضحة للرأي العام من خطورة التحديات الأمنية" بمتوسط حسابي بلغ (٤.٦٠) وانحراف معياري (٠.٥٠).

جدول (٧): السياسات الأمنية المقترحة

لمواجهة التحديات الناجمة عن التنظيمات الإرهابية

رقم العبارة	التنظيمات الإرهابية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
١	تعيين محللين أمنيين يقومون بتحليل البيانات والمعلومات التي يتحصل عليها رجال الشرطة، والمساهمة في تطوير فهم أفضل للبيئة الإجرامية والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية.	٤.٧٠	٠.٤٧	موافق
٢	تطبيق سياسة "الشرطة التي تقودها الاستخبارات" والتي تعتمد على إنتاج معلومات أمنية عالية الجودة، واستخدمها كمحرك للعمل الأمني.	٤.٩٥	٠.٢٢	موافق
٣	التنسيق التام مع مسئولي البنوك وشركات الصرافة ومقدمي خدمات الانترنت للتصدي لعمليات غسيل الأموال وتنقيل الأموال الساخنة المصدر الرئيس لقدرة التنظيمات الإرهابية علي الاستمرار.	٤.٥٢	٠.٥٢	موافق
٤	إعادة مناقشة عناصر التنظيمات الإرهابية الموجودون داخل السجون، وإيجاد المتعاونين منهم.	٤.٧٠	٠.٤٧	موافق
٥	إقامة برامج تدريبية متنوعة لأفراد الأمن في مجالات وسائل جمع المعلومات.	٤.٧٠	٠.٤٧	موافق
٦	إقامة برامج تدريبية للمواطنين تحت أستر مختلفة لرفع الوعي الأمني.	٤.٦٥	٠.٤٨	موافق
٧	إقامة دورات تدريبية للوافدين الجدد أو عند تجديد الاقامات لتجنيدهم أو لاستمالتهم.	٤.٦٥	٠.٤٨	موافق
٨	الاستمرار في جهود التنسيق على المستوى العربي وذلك لرصد تحركات الجماعات الإرهابية لزعزعة أمن دول المنطقة.	٤.٦٥	٠.٤٨	موافق
٩	التحرك على مستوى دول العالم لكشف ممارسات الجماعات الإرهابية والتنسيق مع الدول التي يوجد بها التنظيمات الإرهابية لتضييق الخناق عليه.	٤.٦٠	٠.٥٠	موافق
١٠	التنسيق الأمني مع الدول العربية الحليفة لتضييق الخناق على الدول التي تقدم دعم لجماعة الإخوان.	٤.٥٠	٠.٥١	موافق
١١	التعاون والتنسيق بين كافة أجهزة الأمن في القضاء على التنظيمات الإرهابية داخلياً.	٤.٢٥	٠.٤٤	موافق
١٢	أن يعطى للتنظيمات الإرهابية هامش من الحرية المدروسة لمعرفة	٣.٦٦	٠.٧٠	محايد

	أنصارهم وخطتهم والعمل على استئصالها أولا بأول.			
١٣	تعظيم الإجراءات الأمنية المطبقة بالمطارات ونسخها كما هي بالمنافذ البرية والبحرية في ضوء وجود معايير عالمية لتلك الإجراءات.	٤.٠٥	٠.٢٢	موافق
١٤	استمرار التنسيق الأمني على المستويين العربي والعالمي لمواجهة التطور في الفكر والتنظيم الإرهابي والتحولات التي تطرأ على التنظيمات الإرهابية.	٤.٤٤	٠.٥٠	موافق
١٥	رصد مصادر تمويل الجماعات الإرهابية المادي واللوجستي، وقطع كافة مصادر التمويل عن التنظيمات الإرهابية.	٣.٩٩	٠.٣٧	موافق
١٧	اتخاذ خطوات نحو إيجاد حلول للمشكلات الأمنية وخاصة في بعض بؤر الصراع الملتهبة ليبيا.	٢.٤١	١.١٩	مرفوض
١٨	التنسيق مع القوي الغربية بشأن حالات المعاناة التي يمر المسلمين كأقلية في بعض دول العالم تحسبا لتحرك الجماعات الإرهابية تجاه تلك الأقليات	٢.٥٠	١.٣٦	مرفوض
١٩	متابعة مسارات انتقال التنظيمات الإرهابية إلى دول أخرى وتقييم مدى تهديدها لأمن الدولة.	٣.٦٥	٠.٨٦	موافق
٢٠	تبني سياسات أمنية استباقية وإقامة خطط واعية لاستشراف التحركات المتوقعة لتلك العناصر والأفراد.	٤.١٥	٠.٣٦	موافق
٢١	متابعات متميزة لشبكات التواصل الاجتماعي للحد من خطورتها وخفض قدرتها لاختراق المجتمع.	٤.٠٧	٠.٨٩	موافق
٢٣	فضح الدول الداعمة للإرهاب ومحاوله تحريك الضغط الدولي على تلك الدول الداعمة أو إيقاع العقوبات عليها.	٣.١٥	١.٤٦	محايد
٢٤	انتهاج سياسة إعلامية تكشف الوجه الحقيقي لهذا للكيانات المتأسلمة وانه لا يعبرون عن الإسلام بل هم تنظيمات إرهابية.	٣.٩٩	٠.٣٧	موافق
٢٥	مراقبة عناصر الاتصال التي يمكن تجنيدها لتوفير الدعم اللوجستي للتنظيمات الإرهابية.	٣.٨٣	٠.٧٣	موافق
٢٦	الاستمرار في فرض سياسة العزلة على الدول التي تدعم الكيانات الإرهابية بما يوقف تمددها.	٢.٩٥	١.١٨	مرفوض
٢٧	تقوية الدول الإقليمية في مواجهة التنظيمات التي ابتليت بها، مع التركيز على دعم الجيش الوطني بها.	٢.٤١	١.١٩	مرفوض
٢٨	متابعة الجاليات الوافدة في الدولة للتأكد من عدم اختراقها من قبل التنظيمات الإرهابية المنتشرة ببلادها الأصلية.	٣.٧٨	٠.٦٥	موافق
٢٩	إنشاء قواعد بيانات ضخمة لكافة العناصر المناوئة على المستوى الإقليمي ومتابعة تحركاتهم.	٣.٦٥	٠.٨٦	موافق
٣٠	حل القضية الفلسطيني سوف يبطل عمل وتأثير حزب الله في المنطقة.	٢.٩٥	١.١٨	مرفوض
٣١	إستعداد وجاهزية القوات لمواجهة أية أعمال إرهابية (اليقظة / الردع / سرعة رد الفعل)	٤.٧٠	٠.٤٧	موافق
٣٢	تفعيل خطط تأمين كافة المنشآت الهامة والحيوية بالبلاد وتكثيف التدابير التي تكفل السيطرة الأمنية عليها	٤.٧٠	٠.٤٧	موافق
٣٣	مراجعة آليات العمل الأمني لبيان مدى مطابقته ومتطلبات المرحلة الأمنية الراهنة ووصولاً لأقصى درجات معدلات الأداء .	٤.١٠	٠.٦٤	موافق
٣٤	استخلاص الدروس المستفادة من العمليات الإرهابية من خلال الدراسة الدقيقة لـ (طرق / أساليب) تنفيذ تلك العمليات في الدول المقارنة وكيفية مواجهة العناصر الإرهابية .	٣.٧٥	١.١٦	موافق
٣٥	اتخاذ كافة الاحتياجات والإجراءات الأمنية والتأمينية ، وتنشيط وتوعية الخدمات الأمنية المكلفة بحماية التواجد الأجنبي بالبلاد ومقومات صناعة	٣.٩٥	١.٠١	موافق

	السياحة.			
٣٦	حصر الشخصيات الهامة) السياسية- الدينية – القضائية – الشرطية – العسكرية .....) والتي يمكن أن تكون هدفاً للاعتداء عليها ومراجعة إجراءات تأمينها.	٤.٠٠	٠.٦٢	موافق
٣٧	رصد وتحليل الأنشطة الإرهابية الدولية التي تستهدف النيل من استقرار البلاد.	٤.٣٠	١.٠٩	موافق
٣٨	توسع الأجهزة الأمنية في الكشف الدوري على العاملين في الأماكن والمنشآت الحيوية وبصفة خاصة الأجانب منهم، للتيقن من عدم انتماء لأي من لجماعات متطرفة أو داعية لنشر أفكار هدامة.	٤.٢٥	٠.٤٤	موافق
٣٩	اتخاذ إستراتيجية تعجيزية استباقية للوقفات الاحتجاجية والتظاهرات التي تتخذ من العنف سبيلا وتنطوي علي مخالفة القانون.	٣.٢٠	١.٠٢	محايد
٤٠	متابعة أجهزة الأمن لتجار الأسلحة، والعاملين في مجالات يتم بها تداول السلاح والمتفجرات.	٤.٣٥	٠.٤٩	موافق
٤١	مسح المناطق الصحراوية في الدولة، عن طريق الأقمار الصناعية، والتي تكون مستهدفة من هذه العناصر المسلحة من أجل إقامتها وتدريبها... كغطاء لتنفيذ ما تبغي.	٤.١٠	١.٠٢	موافق
المتوسط العام	٤.٣٧			موافق

تشير نتائج الجدول السابق أن رأي الخبراء بخصوص السياسات الأمنية المقترحة لمواجهة التحديات الناجمة عن التنظيمات الإرهابية، تم قياسها من خلال (٤١) عبارة، ولوحظ وجود استجابة بدرجة (موافق) على (٣١) عبارة، وبدرجة محايد (٣) عبارات، وبدرجة مرفوض (٥) عبارات، وبمتوسطات حسابية تراوحت من (٢.٤١) إلى (**٤.٩٥**) ، وبمتوسط حسابي عام (٤.٣٧) وبدرجة موافق.

ونرى أن العبارة رقم (٢) "إتباع سياسة الشرطة التي تقودها الاستخبارات" حازت على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (٤.٩٥) وانحراف معياري (٠.٢٢)، والعبارة رقم (١) "تعيين محللين تنبوئين" حازت على متوسط حسابي حيث بلغ (٤.٧٠) وبانحراف معياري رقم (٠.٤٧) وهي ذات الدرجة العالية التي حازت عليها تلك السياستان في آراء العينة في المحور الأول مما يؤكد صلاحية تلك السياسات للتطبيق في المحورين.

وقد يعزى رفض عينة الدراسة من الخبراء الأمنيين لبعض العبارات مثل العبارة رقم (٢٦) لرؤيتهم أن تلك السياسات - المرفوضة - تحتاج إلى تدخل دولي وهو ليس مجال عمل الأجهزة الأمنية، كما قد يعزى حيادية رأي عينة الدراسة على بعض العبارات مثل العبارة رقم (١١) الخاصة بإعطاء هامش حرية للتنظيمات الإرهابية لخطورة وحساسية تلك الخطوة وحاجتها لمزيد من الدراسة والتخطيط، أو العبارة رقم (٣٨) لاقتناعهم بعدم وجود تظاهرات عنيفة بدولة الإمارات.

المطلب الثالث

التحليل الاستدلالي لقياس أثر السياسات الأمنية على التحديات الإقليمية

يتناول هذه المطلب اختبار فرضية الدراسة الرئيسة والفرضيتان الفرعيتان المنبثقتان منها، من خلال استخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل الانحدار المتعدد، وبالاستناد على الاختبارات الإحصائية المقترنة بهما، لفرضيات الأثر للمتغير المستقل على المتغير التابع، وذلك كما يلي:

H0 - الفرضية الرئيسة: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستشراف السياسات الأمنية الإماراتية على مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$)".

جدول رقم (٨)

معامل الارتباط بين محاور الدراسة

محاور الاستبانه	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول (السياسات الأمنية للتنظيمات الإرهابية)	١	٠.٦٠١	٠.٦١٨
المحور الثاني (السياسات الأمنية لدول الجوار)	٠.٦٠١	١	٠.٨٥٥
المحور الثالث (التحديات الإقليمية المستقبلية)	٠.٦١٨	٠.٨٥٥	١

من الجدول رقم (٨) السابق يتضح وجود ارتباط موجب دال إحصائياً بين السياسات الأمنية للتنظيمات الإرهابية بقيمة ارتباط ٠.٦٠١، أي ٦٠%، وبين السياسات الأمنية للتنظيمات الإرهابية والتحديات الإقليمية المستقبلية بقيمة ٠.٦١٨، أي ٦٢%، وبين السياسات الأمنية لدول الجوار والتحديات الإقليمية المستقبلية بقيمة ٠.٨٥٥، أي ٨٦%.

للتحقق من صحة الفرضية الرئيسة ككل تم استخدام تحليل التباين الأحادي، كما تم استخراج معامل الانحدار البسيط لبيان الأثر بين استشراف السياسات الأمنية الإماراتية لمواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية، وفيما يلي توضيح نتائج التحليل.

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لأثر استشراف السياسات الأمنية الإماراتية في مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية

	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	F المحسوبة	مستوى الدلالة
استشراف السياسات الأمنية الإماراتية	بين المجموعات	٨٩٠.٧٣٠	٥.٧٨٨	١	٨.٠٩٧	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	٨٩٢.٠٠٤	٦٢.٤٥٥	٢٤		
	المجموع	١٧٨٢.٤٣٤	-	٢٥		

*** قيمة F الجدولية =١.٤٣ عند مستوى الدلالة (α≥0.05)**

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (٩) إلى نتائج اختبار تحليل التباين حيث بلغت قيمة F المحسوبة ٨.٠٩٧ وهي أعلى من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة (α≥0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاستشراف السياسات الأمنية الإماراتية على مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية.

جدول رقم (١٠)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر استشراف السياسات الأمنية الإماراتية في مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية

المتغير المستقل	B	B	t	Sig	R**	R2
الثابت	٠.٠٠٢	٠.٩٨	٤.٣٦	٠.٠٠٠	0.56	0.46
استشراف السياسات الأمنية الإماراتية	٠.٤٥			٠.٠٠٠		

*** قيمة t الجدولية = ١.٦٥ عند مستوى دلالة (α≥0.05)**

*** قيمة R دالة عند مستوى (α≥0.05)**

تبين النتائج الواضحة في الجدول (١٠) تحليل الانحدار البسيط لأثر استشراف السياسات الأمنية الإماراتية في مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية والتي تبين منها أن معامل الارتباط بين استشراف السياسات الأمنية الإماراتية بأبعادها (تحديات دول الجوار، التنظيمات الإرهابية) وبين مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية بلغ (٠.٥٦) وهو معامل ارتباط قوي وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α≥0.05).

كما تبين من الجدول أعلاه أن التباين المفسر بلغ (R2=0.46) أي أن استشراف السياسات الأمنية الإماراتية بأبعادها فسرت ما قيمته (٤٦%) من مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية. ولبيان مقدار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والذي يبين أن قيمة الأثر (β=٠.٩٨) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في استشراف السياسات الأمنية الإماراتية يؤدي إلى الزيادة في مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية بقيمة (٥٦%) . ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة (t) المحسوبة لأثر استشراف السياسات الأمنية الإماراتية والتي بلغت (t=٤.٣٦) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (α≥0.05).

وبالتالى ترفض الفرضية الصفرية الرئيسية، وتقبل الفرضية البديلة والتي تثبت وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لاستشراف السياسات الأمنية الإماراتية على مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية.

اختبار أبعاد المتغير المستقل على التابع:

ولبيان أي من أبعاد المتغير المستقل كان له الأثر الأكبر في مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية تم احتساب معامل الانحدار الخطي المتعدد أثر أبعاد استشراف السياسات الأمنية الإماراتية (لدول الجوار العدائية، وللتنظيمات الإرهابية) في مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية، والجدول (١١) يبين ذلك:

جدول رقم (١١)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر استشراف السياسات الأمنية الإماراتية في مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية

المتغير المستقل	B	B	T	Sig	R**	R2
تحديات دول الجوار	0.031	0.123	2.054	0.041	٠.٦٤	0.42
التنظيمات الإرهابية	0.17	0.26	4.55	0.00		

*** قيمة t الجدولية = ١.٦٥ عند مستوى دلالة (α≥0.05)**

*** قيمة R دالة عند مستوى (α≥0.05)**

تظهر النتائج المبينة في الجدول (١١) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر استشراف السياسات الأمنية الإماراتية في مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية والتي تبين منها أن معامل الارتباط بين أبعاد استشراف السياسات الأمنية الإماراتية ومواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية بلغ (R = 0.64) وهو معامل ارتباط قوي وطردي ودال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≥0.05). كما تبين أن التباين المتغير بلغ (R2= 0.42) أي أن أثر أبعاد استشراف السياسات الأمنية الإماراتية فسر ما قيمته (٤٢%) من مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية، أما النسبة الباقية فالعوامل أخرى قد تكون مجالاً لدراسات آخرى، أشارات النتائج إلى أن البعد الأكثر تأثيراً في السياسات الأمنية تلك التي ستكون موجهة للتعامل مع دول الجوار العدائية، وهو أمر منطقي ويستقيم مع ما تؤكده الأحداث الأمنية من أن تلك الدول هي التي تدعم التنظيمات الإرهابية وتتيح لها الفرصة في البقاء والاستمرار.

اختبار الفرضيات الفرعية:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

Ho1-1: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) لاستشراف السياسات الأمنية للتعامل مع دول الجوار العدائية على مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية ".

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي لبيان أثر استشراف السياسات الأمنية للتعامل مع دول الجوار العدائية على مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية، كما تم استخراج معامل الانحدار الخطي البسيط لبيان هذا الأثر كما في الجدول (١٢).

جدول رقم (١٢)

تحليل الانحدار الخطي البسيط وتحليل التباين لأثر استشراف السيسات الأمنية للتعامل مع دول الجوار العدائية

على مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية

	مجموع المربعات	درجة الحرية	F*	Sig		B	β	T	Sig	R**	R2
أثر سياسات دول الجوار في مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية	4.599	2	٣.٨٩	0.001	الثابت	0.028	٠.٣٥	١٤.٣	0.000	0.25	0.62
	396.120	409			سياسات دول الجوار	0.076					
	400.718	411									

*** قيمة t الجدولية = ١.٦٥ عند مستوى دلالة (α≥0.05)**

*** قيمة R دالة عند مستوى (α≥0.05)**

لاختبار هذه الفرضية تم استخراج معامل الانحدار وقيمة (t) ، والجدول السابق يبين نتائج ذلك. حيث أشارت النتائج المبينة بالجدول إلى أن قيم معامل الانحدار(β) بلغت (٠.٣٥)، وأن قيمة الإحصائي (t) (١٤.٣) بمستوى دلالة (0.000)، وأن قيمة الإحصائي (F) بلغ (٣.٨٩) وهذه القيمة دالة عند مستوى 0.001 وهي أقل من القيمة الحرجة (٠.٠٥) لذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) لاستشراف تحديات دول الجوار في مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية".

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

Ho1-2: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) لاستشراف السياسات الأمنية للتعامل مع التنظيمات الإرهابية على مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين، كما تم استخراج معامل الانحدار الخطي البسيط لبيان كما في الجدول (١٣).

جدول رقم (١٣)

تحليل الانحدار الخطي البسيط وتحليل التباين لأثر استشراف السياسات الأمنية للتعامل مع التنظيمات الإرهابية

على مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية

	مجموع المربعات	درجة الحرية	F*	Sig		B	β	t	Sig	R**	R2
أثر سياسات دول الجوار في مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية	4.599	2	٣.٨٩	0.001	الثابت	0.028	٠.٣٥	١٤.٣	0.000	0.25	0.62
	396.120	409			سياسات دول الجوار	0.076					
	400.718	411									

*** قيمة t الجدولية = ١.٦٥ عند مستوى دلالة (0.05≥α)**

*** قيمة R دالة عند مستوى (0.05≥α)**

لاختبار هذه الفرضية تم استخراج معامل الانحدار وقيمة (t) من أجل التعرف على أثر استشراف السياسات الأمنية للتنظيمات الإرهابية في مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية، والجدول السابق يبين نتائج ذلك. حيث أشارت النتائج المبينة بالجدول إلى أن قيم معامل الانحدار(β) بلغت (٠.١٨)، وأن قيمة الإحصائي (t) ٩.٥٢ بمستوى دلالة (٠.٠٠٣)، وأن قيمة الإحصائي (F) بلغ (٦.٩٠) وهذه القيمة دالة عند مستوى ٠.٠٠٤ وهي أقل من القيمة الحرجة (٠.٠٥) لذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) لاستشراف السياسات الأمنية للتعامل مع التنظيمات الإرهابية على مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية ".

نتائج الدراسة

١- السياسات الأمنية الإماراتية قادرة على مواجهة التحديات الأمنية الحالية، استناداً إلى اليات رسمها، وثقل الأشخاص المشاركون في صياغتها، والجهات المساهمة في وضعها، والأجهزة المنفذة لها، واعتماداً على النتائج الفعلية المعززة بنجاحات الأمن الإماراتي على أرض الواقع.

٢- ارتفاع مستوى التحديات الإقليمية المستقبلية التي ستواجه الأمن الإماراتي، سواء كانت ناجمة عن دول الجوار أم ناجمة عن التطور النوعي للتنظيمات الإرهابية، حيث توصلت الدراسة إلى أن السيناريوهات المتوقعة للحدوث في المحيط الخليجي الإقليمي، ما يلي:

- إيران: استمرار "الحرب الباردة" بمعنى بقاء الوضع كما هو عليه، واستمرار تدخل إيران في الشؤون الداخلية للبلاد، وإصرارها على إثارة الفتن والقلاقل بالمنطقة.

- قطر: رغبة في كسر حجاز العزلة سيقوم النظام القطري "بالتحالف مع الشيطان" والمتمثل في استمرار قطر في تعزيز تحالفها مع الدول والتنظيمات المناوئة، ومحاولة تجنيد بعض الموالين والخائنين، لزيادة التهديدات ضد دول المقاطعة والإضرار بأمنها.

وهذا يتفق مع دراسة كريستين (Kristian, ٢٠١٧) والتي توصلت إلى أن الاقتصاد القطري لن يصمد طويلاً، وأن النظام يمد خطوط التواصل مع كافة الدول مثل "روسيا" في محاولة للخروج من أزمته، وما أعلنته العراق مؤخراً من رفضها للأنضمام لحلف دعتها له قطر يضم أيضاً إيران وتركيا.

- سوريا: الانتصار الظاهري للنظام حرباً، وتقسيم الدولة إلى كيانات ضعيفة متصارعة عملاً، سيؤدي إلى "الفوضى والتقسيم" الذي ينتج عنه تعزيز وجود الجماعات والتنظيمات المتطرفة، وبقاءها كحاضنة جاذبة لمختلف التيارات الإرهابية.

وهذا ما يتفق مع دراسة (Anshumali, ٢٠١٧) والتي خلصت إلى أن تعدد اللاعبين والفواعل المسلحة دون الدولة على الساحة السورية، ينذر باستمرار الحرب إلى ما لا نهاية.

- اليمن: سوف يتحالف تنظيم الحوثي مع التنظيمات الأخرى - الصديقة والعدوة له "تحالف المصالح"، تغليباً لمصلحته على أيدلوجيته، مما سيترتب عليه ظهور تنظيم أكثر قبحاً وأشد خطراً.

وهذا مخالف لما جاءت به دراسة (Madeleine, ٢٠١٦) والتي توصلت لقدرة الحوثيون على الصمود والبقاء وأوصت بإشراكهم في الحكم، وقد يعزى ذلك لأن هذه الدراسة أجريت عام ٢٠١٦، وهذان العامان حملا الكثير من المتغيرات.

- الإخوان: "الزحف تحت الأرض" ويتلخص في بقاء التنظيم في العمل السري الذي يجيدونه، لتنفيذ مخططاته في هدم الكيان العربي، ومحاولة كسب أرضية جديدة واتباع جدد وتحالفات أخرى لإقامة الخلافة المزعومة.

- داعش: يعمل التنظيم على نشر أفكاره، استعداداً للميلاد من جديد في ثوب تنظيمات أخرى، فبموت التنظيم ننتقل من محاربة تنظيم متجمع واحد، لمواجهة عشرات التنظيمات، ومئات الخلايا النائمة، وآلاف الذئاب المنفردة والانغماسيين الأشد تطرفاً.

وهو ما أكدته دراسة (سيف، ٢٠١٨) من أن النشر الإلكتروني لأفكار داعش يهدف لضمان بقاء أفكار داعش وانتشارها مع إمكانية اعتبارها مرجعية لتنظيمات أصولية جديدة.

- حزب الله: سيحاول التنظيم "التوغل والتمدد" فينتشر أعضاءه وجنوده في قطر، واليمن، مروراً بإحدى الدول المجاورة، ومستغلاً افراد مواليه له من بعض الجاليات المنشرة في الدول الخليجية.

وهو ما يتفق مع دراسة (سمعان، ٢٠١٦) والتي خلصت إلى أن تنظيم حزب الله مرشح بقوة لمزيد من التدخل والتمدد في منطقة الشرق الأوسط.

٣- أثبتت الدراسة أن استشراف للسياسات الأمنية، يستقرئ فيه كافة التطورات الأمنية في المحيط الجيوسياسي وما تنطوي عليه من تداعيات أمنية ويعمل على وضع التصورات والرؤى الكفيلة بكيفية التعامل الفاعل والبناء معها مستقبلاً، لقادر على تمكين دولة الإمارات من مواجهة كافة التحديات الإقليمية المستقبلية.

٤- وزارة الداخلية هي الجهة الرئيسة المناط بها "سياسة الأمن الداخلي" باعتبارها جزء أساسي من سياسة الأمن الوطني الإماراتي، التي تعد بمعرفة مجلس الأمن الوطني.

٥- إن إتباع وزارة الداخلية لسياسات أمنية تعتمد على: التوسع في أساليب جمع المعلومات الأمنية، وتحليلها لتعظيم العائد منها، وتوظيفها في رسم السيناريوهات المحتملة للتحديات الأمنية، بالإضافة للتعاون المستمر مع الأجهزة الأمنية الصديقة، مع إتباع استراتيجيات متطورة للإعلام الأمني، وزيادة الاعتماد على الشرطة المجتمعية، وتمكين رأس المال البشري من التفكير المستقبلي، سيضمن استمرارية سيطرة وزارة الداخلية الإماراتية على التحديات الناجمة البيئية المحيطة ... "بإذن الله تعالى".

التوصيات

توصي الدراسة بتعميم نموذج الاستشراف الأمني الذي قدمته، والذي يعتمد على التخطيط بالسيناريو للوقوف على التغيرات المتوقعة للإشكالية محل الدراسة، واستخدام "سياسة دلفي" كأداة استشرافية لإيجاد أفضل الحلول المستقبلية لتلك الإشكالية.

وبناءً على النموذج السابق تقترح الدراسة أن تطبق وزارة الداخلية الإماراتية السياسات الأمنية الآتية:

١- تطبيق سياسة "الشرطة التي تقودها الاستخبارات"، والتي تقوم على اعتبار أن المعلومة السليمة هي محرك العمل الأمني، من خلال تعزيز مصادر جمع المعلومات الأمنية السرية والعلنية والمفتوحة (OSNT)، والتوسع في استخدام الأساليب الاستخبارية كالتنصت والمراقبة والتجنيد، وإحكام المتابعة الأمنية لمراكز النشاط المباشرة وغير المباشرة الرسمية وغير الرسمية، والاستفاضة في مراقبة المناطق التي تصلح لتدريب بعض الموالين والخائنين على الأعمال العسكرية، وإعادة مناقشة عناصر التنظيمات الإرهابية الموجودون داخل السجون، وإيجاد المتعاونين منهم.

٢- تبني سياسة "الشرطة التنبؤية"، التي تقوم على منهجية التحليل المعلوماتي للتنبؤ بالمستقبل الأمني وتحدياته، بهدف دعم متخذ القرار الأمني الرشيد، على المستويين التكتيكي والإستراتيجي، وتعيين "محللين أمنيين" يقومون بتحليل البيانات والمعلومات التي يتحصل عليها رجال الشرطة، والمساهمة في تطوير فهم أفضل للبيئة الأمنية، فمن خلال رصد وتحليل الأنشطة الإرهابية الدولية ومتابعة مسارات انتقال التنظيمات الإرهابية يمكن تقييم مخاطر التحديات الأمنية والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية.

٣- تنفيذ سياسة أمنية استباقية، للحد من قدرة الجهات المناوئة علي التأثير السلبي علي استقرار الدولة، من خلال رصد إشارات الإنذار المبكر للبرامج الهادفة لزعزعة الاستقرار بالدولة، والعمل على تحجيم قدرة الفكر المعادي علي التوسع، وإتباع خطط مبتكرة لكشف العناصر البشرية الداعمة له.

٤- التوسع في سياسة استخدام التكنولوجيا الحديثة، خاصة في جمع المعلومات الأمنية، وإنشاء قواعد البيانات الضخمة Big Data لكافة العناصر المناوئة على المستوى الإقليمي ومتابعة تحركاتهم، واستخدام الأقمار الصناعية في مسح المناطق الصحراوية في الدولة التي تكون مستهدفة من هذه العناصر المسلحة من أجل إقامتها وتدريبها، وتسخير الطائرات دون طيار (Drones) في أعمال المراقبة والتنصت ...الخ.

٥- رسم سياسة تدريبية إبداعية لرأس المال البشري بالمجتمع، بدءً من تعظيم قدرة العاملين بالأجهزة الشرطية على جمع المعلومات الأمنية، إلى إعداد جيل جديد مؤهل قادر على استشراف التحديات المستقبلية والتعاطي معها، مروراً بتجهيز العاملين بالمجالات المختلفة ذات الصلة بالأمن لكشف الكيانات المناوئة، وحتى إقامة برامج تدريبية للمواطنين تحت أستر مختلفة لرفع الوعي الأمني لديهم،

وانتهاء بإقامة دورات تدريبية للوافدين الجدد، أو عند تجديد الاقامات، لبيان المحاذير الأمنية، وتوعيتهم بدورهم في تحقيق الأمن الشامل.

٦- إفراد سياسة مرنة للإعلام الأمني، تتكيف مع التبدلات في الولاءات والتغير في التحالفات للنظم المعادية، وتعمل على المساهمة الإيجابية في رسم صورة واضحة للرأي العام عن خطورة التحديات الأمنية، وتكشف الوجه الحقيقي للكيانات المتأسلمة لإنهاء بعض أنواع التعاطف الشعبي معها، مع متابعة حثيثة لشبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي للحد من خطورتها وخفض قدرتها على اختراق المجتمع، بالإضافة للرد على كافة الإشاعات التي تبثها القنوات الإعلامية للنظم العدائية.

٧- إتباع سياسة القوة الناعمة، من خلال تقليص الفجوة الاتصالية بين الأجهزة الشرطية وجموع الشعب، والعمل على توسيع فكرة الشرطة المجتمعية، وإقامة برامج ومشروعات متنوعة لتحسين الصورة الذهنية عن رجل الشرطة لدى الرأي العام، مما يصب في صالح "الإدارة الرشيدة لسمعة الشرطة"، والتي تهدف لتعميق أواصر التعاون بين المواطن وأجهزة الشرطة، وخلق رأي عام داعم للعمل الأمني.

٨- مواصلة سياسة تجفيف المنابع، من خلال مراقبة أجهزة الأمن لعمليات تحويل الأموال الخارجية والداخلية لرصد عمليات التحويل المشتبه بدعمها لكيانات مناوئة، والتنسيق التام مع مسئولي البنوك وشركات الصرافة ومقدمي خدمات الانترنت للتصدي لعمليات غسيل الأموال وتنقيل الأموال الساخنة المصدر الرئيس لقدرة التنظيمات الإرهابية علي الاستمرار، ورصد كافة مصادر تمويل الجماعات الإرهابية المادية واللوجستية، وقطع جميع مصادر التمويل عن التنظيمات الإرهابية.

٩- تشديد سياسة أمن المنافذ، بالتعاون مع المجلس الأعلى لأمن المنافذ، لإحكام السيطرة على المنافذ ولاسيما المنافذ الحدودية (المباشرة وغير المباشرة)، وتوحيد إجراءات أمنية مشدده لفحص المترددين تطبق في كافة منافذ الإمارات، وتعظيم الإجراءات الأمنية المطبقة بالمطارات ونسخها كما هي بالمنافذ البرية والبحرية في ضوء وجود معايير عالمية لتلك الإجراءات.

١٠- تطبيق سياسة مكافحة النشاط الهدام، من خلال مراقبة العائدين من الخارج بعد فترات طويلة (لأي أسباب) للتأكد من عدم استقطابهم من ذوي الفكر الهدام وتحويلهم لذئاب منفردة أو إنغماسيين للإضرار بالأمن الوطني ومصالح الدولة، وحصر جميع الجاليات من جنسيات الدول العدائية في الدولة والتدقيق عليهم أمنياً، وإبعاد كل من يستشف كونه خلية نائمة، وتقليل أعدادهم في الدولة لأقل عدد ممكن خلال ٥ سنوات القادمة، ومتابعة الجاليات الوافدة من بعض الدول التي ابتليت بالتنظيمات الإرهابية للتأكد من عدم اختراقهم من قبل التنظيمات الإرهابية المنتشرة ببلادها الأصلية، مع الكشف الدوري على العاملين في الأماكن والمنشآت الحيوية وبصفة خاصة الأجانب من ذوي الدخول الضعيفة منهم ، للتيقن من عدم تجنيدهم من الكيانات العدائية.

١١- استمرارية السياسات العلمية، التي تنتهجها وزارة الداخلية تجاه الدراسات والبحوث العلمية، بغرض تسخير البحث العلمي لخدمة العمل الأمني، والتركيز على دعم الدراسات التي تسعى لإيجاد حلولاً عملية لإشكاليات العمل الواقعية، أو ذات الصلة بالعمل الأمني كدراسة الأوضاع الإقليمية والدولية للدول والفواعل المسلحة دون الدولة المناوئة، ورصد ما يطرأ عليها من مستجدات وتحليلها وفحص خلفياتها، من قبيل تطبيق مبدأ اعرف عدوك.

١٢- تفعيل سياسة التعاون الأمني، خاصة مع الدول الإقليمية الحليفة لملاحقة التغير والتطور في الفكر الإرهابي، والاستفادة من الخبرات الأمنية المتخصصة في تبادل التجارب والخبرات والممارسات الإيجابية في مجالات مكافحة الإرهاب، والمبادرة بإنشاء مرصد عربي لمكافحة التطرف والإرهاب.، يقوم بدور معلوماتي واستخباراتي تنسيقي على المستوى العربي، ويضع قائمة عربية موحدة للجماعات والتنظيمات الإرهابية - يمكن هنا اعتماد القائمة التي وضعتها دولة الإمارات أو الاستفادة منها.

وأخيراً ... ونظراً لما أثبتته الدراسة من أن السياسات الأمنية الموجه للتعامل مع دول الجوار العدائية، ستكون لها أثر في مواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية والحد منها، أكثر من السياسات الأمنية للتعامل مع التنظيمات الإرهابية – فإن هذه الدراسة تأمل في إقامة **"إتحاد عربي"** يجمع الدول الحليفة في مواجهة التحديات الإقليمية الناجمة عن الدول العدائية، على أن يشمل هذا الاتحاد كل من (الإمارات، السعودية ، الكويت، البحرين، المغرب، الأردن، مصر).

مراجع الدراسة

أولاً- مراجع باللغة العربية:

١. أبي عبد الله بن محمد السعدي، كشف حقائق حزب الله وحسن نصر الله، دار الإخلاص للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٣.
٢. أحمد جلال عز الدين، التوقعات المستقبلية ودورها في التخطيط الأمني، التخطيط الأمني، المؤتمر الشرطي الثاني لتطوير العلوم الأمنية، القيادة العامة لشرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، دبي، ١٩٩٤.
٣. أحمد عبدالكريم سيف، ماذا يحدث في اليمن؟: السيناريوهات المطروحة حاليا، ورقة عمل منشورة في مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، ٢٠١٦.
٤. أحمد محمد عبد العال، اتجاهات الإدارات العليا نحو تخطيط السيناريو وأثرها في بناء رأس مال الموهبة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٧.
٥. أحمد مصطفى حسن، تحليل السياسات، مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، مطابع البيان التجارية، الإمارات، ٢٠٠١.
٦. إسماعيل حسن محمد، التخطيط بالسيناريو ودوره في تفعيل القدرة على إدارة الأزمات الأمنية، رسالة دكتوراه، أكاديمية شرطة دبي، دبي، ٢٠١٨.
٧. إيهاب الحجاوي، مكافحة الإرهاب، المساق المطروح لطلبة السنة النهائية لطلبة كلية الشرطة، مطبوعات كلية الشرطة، أبوظبي، ٢٠١٨.
٨. تحديات الأمن الوطني، مساق للطلبة المرشحين بكلية الشرطة، أبوظبي، ٢٠١٨.
٩. تريتا بارزي، إيران والمجتمع الدولي، ترجمة زينة إدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٢.
١٠- تي اكس هامز، الربوتات المقاتلة- كيف سيغير الذكاء الإصطناعي طبيعة الحروب القادمة،مجلة اتجاهات الاحداث، العدد ٢١، مركز المستقبل للأبحاث ودراسات المستقبل، أبوظبي، ٢٠١٧
١١- جمال حواش، سيناريو الأزمات والكوارث، تطبيقات عملية، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٩.
١٢- جمال سند السويدي، السراب، مركـز الإمـارات للدراسات والبحـوث الإستراتيجية، أبو ظبى ، ٢٠١٥ .
١٣- ـــــــ مجلس التعاون للدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين،بتصرف، قمة أبو ظبى والمتغيرات الإقليمية ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبى
١٤- جميل الذيابي، إيران ورقصة السرطان، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٠.
١٥- جواد صندل جازع: الحركة الحوثية في اليمن، دراسة في الجغرافيا السياسية، بحث محكم منشور في مجلة ديالى، العدد ٤٩، ٢٠١١.

١٦- حامد كريم الحدراوي، منتظر جاسم محمد، العلاقة التفاعلية بين عوامل نجاح تخطيط السيناريو الإستراتيجي ومؤشرات أداؤه وأثرهما في الإدارة الفاعلة للأزمات، دراسة تطبيقية لآراء عينة من قيادات الإدارة المحلية في محافظة النجف الاشرف، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٤.
١٧- الحركة الحوثية، تجاذبات السياسات والعسكرة والتمذهب، مركز الإمارات للسياسات، أبوظبي، ٢٠١٤ .
١٨- سيد حسين العفاني، حزب الله الرافضي، تاريخ أسود ... وافتراءات، دار العفاني للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٩- رفعت السيد أحمد، بالوثائق القصة الكاملة للتنظيم الذي صنعته أمريكا.. ويحاربه العالم، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠١٥.
٢٠- سالم حميد وآخرون، مخاطر الإسلام السياسي الصفوي والوجه الآخر للإخوان المسلمين، مركز المزمار لدراسات وبحوث الخليج العربي، أبوظبي، ٢٠١٤.
٢١- سعيد الصريدي، تحليل السياسات الأمنية، مجموعة محاضرات لطلبة ماجستير إدارة الشرطة، إدارة الدراسات العليا، كلية الشرطة، أبوظبي، ٢٠١٨.
٢٢- شادي عبد الوهاب، حروب الجيل الخامس، مجلة دراسات المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ١، نوفمبر ٢٠١٧.
٢٣- ــــــــــــــــ، الاعتماد المتزايد لأجهزة الأمن الغربية على أساليب الاستخبارات، أوراق أكاديمية، مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، العدد ٤، بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٨.
٢٤- عبد الفتاح ياغي: السياسات العامة: النظرية والتطبيق، جامعة الإمارات، أبوظبي، ٢٠٠٩.
٢٥- عبد الله عبد الرحمن يوسف بن سلطان، محمد الأمين البشرى، استشراف مستقبل الشرطة والأمن في الدول العربية، مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار، شرطة دبي، دبي، ٢٠١٦.
٢٦- علي إسماعيل مجاهد، التنبؤ العلمي كأساس للتخطيط الأمني، رسالة دكتوراة، أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، القاهرة، ٢٠٠٤.
٢٧- علي الصادق، ماذا تعرف عن الحوثيين، بدون دار نشر، القاهرة، ٢٠١٠.
٢٨- علي حسين باكير: رؤية في حاضر ومستقبل حزب الله اللبناني، بحث محكم منشور في مجلة البيان، العدد ٢٢٣، يناير ٢٠٠٦.
٢٩- علي ناصر علي، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣.
٣٠- فخر أبو عواد، الإخوان المسلمون، الانتشار العالمي ومفهوم البيعة والولاء، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ٢٠١٤.

٣١- فريدون محمد نجيب، التخطيط بالسيناريوهات في المجال الأمني، مركز دعم اتخاذ القرار، شرطة دبي، دبي، ٢٠١٥.

٣٢- فهمي هويدي، العرب وإيران، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩١.

٣٣- ماهر فرغلي، المعالم الفكرية لجماعة الدولة الإسلامية "داعش"، بحث منشور ضمن كتاب داعش" الأفكار- التمويل- الإخوان"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، أبوظبي، ٢٠١٤.

٣٤- محمد العبيدي، الجماعة التي تسمي نفسها دولة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة ٦٧، أبوظبي، ٢٠١٥.

٣٥- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، دار الهومة، الجزائر، ٢٠٠٧.

٣٦- محمد صادق إسماعيل، الإرهاب في المملكة العربيـــة السعودية، النشأة والواقـع والتحديات، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢.

٣٧- ـــــــــــــــــ، الحركات الإسلامية في العالم العربي، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤.

٣٨- محمد عبد اللطيف فرج: السياسات الجنائية المعاصرة، مطابع الشرطة، القاهرة، ٢٠١٣.

٣٩- محمود الشناوي، داعش، خرائط الدم والوهم، دار روعة للنشر، القاهرة، ٢٠١٤.

٤٠- محمود عبد الفتاح رضوان، مهارات استشراف المستقبل، المجموعة العربية للنشر، القاهرة، ٢٠١٢.

٤١- مساق التحديات الأمنية، مطبوعات كلية الشرطة، وزارة الداخلية، أبوظبي، ٢٠١٨.

٤٢- مصطفى شفيق علام، التصعيد اللامتماثل - توظيف الميليشيات المسلحة في الصراعات الإقليمية، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد ٢٣، ٢٠١٨.

٤٣- ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسات الأمريكية تجاه المنطقة ٢٠٠٣-٢٠١١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

٤٤- المنطلقات المذهبية للمشروع الجيوسياسي الإيراني، مركز الامارات للسياسات، أبوظبي، ٢٠١٤.

٤٥- نواف وبدان الجشعمي، دراسات استشراف المستقبل ودورها في دعم اتخاذ القرار بدولة الإمارات العربية المتحدة، بالتركيز على أداة التخطيط بالسيناريو، مركز بحوث الشارقة، الشارقة، ٢٠١٧.

٤٦- هدى المالكي، الحوثيون " النشأة، العقيدة، الأهداف"، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكه المكرمه، ٢٠١٤.

٤٧- وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسات العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.

ثانياً- دراسات باللغة الإنجليزية:

1. **Anshumali Shukla , SYRIAN CIVIL WAR - A Civil War With No Visible End, AGU International Journal of Research in Social Sciences & Humanities (AGUIJRSSH) 2017, Vol. No. 5, Jul-Dec.**
2. **Borjeson,2011- Scenario types and techniques: towards a user's guide " accessible at: https://doi.org/10.1016/j.futures.2005.12.002**
3. **Chermack, The Effects of Scenario Planning on Participant Perceptions of Creative Organizational Climate, Creative Print & Design, Great Britain, 2015.**
4. **David H. Bayley and David Weisburd, Cops and Spooks: The Role of the Police in Counterterrorism, in: David Weisburd (et al.), To Protect and To Serve: Policing in an Age of Terrorism, New York: Springer, 2009, p. 92.**
5. **Edmund F. McGarrell (et al.), Intelligence-Led Policing as a Framework for Responding to Terrorism, accessible at: https://doi.org/10.1177/1043986207301363**
6. **FBI Using Big Data to Predict Terrorism, Cyber Security Intelligence, September 25, 2016, accessible at: https://bit.ly/2MRpr8i**
7. **Harold M. Greenberg, Is the Department of Homeland Security an Intelligence Agency?, Intelligence and National Security, Vol. 24, no. 2, April 2009.**
8. **Hughes, Geraint, My Enemy's Enemy: Proxy Warfare in International Politics. Brighton: Sussex Academic Press, ISBN 978-1845196271, 2014.**
9. **Jeremy G. Carter and Scott W. Phillips, Intelligence-led Policing and Forces of Organisational Change in the, accessible at: https://scholarworks.iupui.edu/bitstream/handle/1805/4003/Carter_2013_Intelligence-Led.pdf;sequence=1**
10. **Joe Newbold, 'Predictive Policing', 'Preventative Policing' or 'Intelligence Led Policing'. What is the future?, Warwick Business School, accessible at: https://bit.ly/2N2ghpv**
11. **Judith Dijk (et al.), Intelligent sensor Networks and Surveillance, Journal of Police Studies, Vol. 20, Issue 11, 2011.**
12. **Julie verity, Scenario planning as a strategy technique, Published by PALGRAVE Macmillan, New York, 2009.**
13. **Kayhan Barzegar: IRAN'S FOREIGN POLICY IN POST-INVASION IRAQ ,©The Authors Journal Compilation, Middle East Policy, 2018.**
14. **Kristian Coates Ulrichsen, What's going on with Qatar, Middle East Political Science, 2017.**
15. **Lina Dencik (et al.), Prediction, Pre-emption and Limits to Dissent: Social media and Big Data uses for Policing protests in the United Kingdom, News Media and Society, Vol 20, Issue 4.**
16. **Madeleine Barak A. Salmoni، Bryce Loidolt، Regime and Periphery in Northern Yemen: The Huthi Phenomenon, National Deafens Research Institute, 201٦.**
17. **Mats Lindgren and Hans Bandhold, scenario planning the link between future & strategy, Creative Print & Design (Wales), Ebbw Vale, Great Britain, ISBN 0–333–99317–9, 2003.**
18. **Matthew Bacon, Taking Care of Business: Police Detectives, Drug Law Enforcement and Proactive Investigation, Oxford: Oxford University Press, 2016.**
    of Contemporary Criminal Justice, Vol. 23, no. 2, May 2007.
19. **OSCE Guidebook Intelligence-Led Policing, Organization for Security and Cooperation in Europe, June 2017, at, https://goo.gl/6sLQ4M**
20. **Owolbi, 2014, Scenario Planning a recipe for corporate performance: the Nigerian manufacturing sector experience. at, https://ir.unilag.edu.ng/.pdf**
21. **Richard A. Best Jr., Intelligence and Law Enforcement: Countering Transnational Threats to the U.S., Congressional Research Service, no. RL30252, December 3, 2001.**
22. **StingRay Technology: How Government Tracks Cellular Devices, Infosec, November 10, 2014, accessible at: https://bit.ly/2KJEcox**

23. USA, Policing and Society, Vol. 25, Issue 4, 2015.
24. Walter L. Perry (et al.), Predictive Policing: The Role of Crime Forecasting in Law Enforcement Operations,2017, (p. 18), accessible at: Rand, 2013, accessible at: https://bit.ly/2PGnb0w
25. Williams, Brian Glyn. Innes, Michael, ed. Making Sense of Proxy Wars: States, Surrogates & the Use of Force. Washington DC: Potomac Books. ISBN 978-1-59797-230-7, 2012.

ثالثاً- مواقع إلكترونية:

١. سوريا وثلاثة سيناريوهات مستقبلية، تحليل استراتيجي منشور، بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٧. الموقع الإلكتروني تاريخ دخول للموقع ٢٠١٨/٦/١٠

https://www.alsouria.net/content/%D8%B3%D9%88%

٢. الموقع الإلكتروني bbc، أزمة الخليج... محطات رئيسية، تاريخ النشر ٢٠١٧/٨/٥م، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٨/٦/٢٨.http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40520227

٣. الموقع الالكتروني لجريدة الحياة، محمد شومان، ستة سيناريوهات متوقعة للأزمة مع قطر، ورقة عمل منشورة، بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٠، متاح في:

http://www.alhayat.com/article/848205/

٤. الموقع الإلكتروني لوزارة مجلس الوزراء واستشراف المستقبل، دليل السياسات، واستراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل، ودليل استخدام أدوات استشراف المستقبل، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٩/.١٨، متاح في: ttps://www.mocaf.gov.ae

٥. موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، علاقة إيران بالتنظيمات الإرهابية - دراسة في سيكولوجية العنف الإيرانية منذ قيام الثورة وحتى الآن، تاريخ النشر: ٢٠١٦/٥/٢٩، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٨/٦/١٥. متاح في:

https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B1%D9%83

٦. موقع بوابة الحركات الإسلامية، حزب الله اللبناني من المقاومة .. إلى الطائفية، تاريخ النشر ٢٠١٤/١١/٧. تاريخ دخول للموقع ٢٠١٨/٦/١٠ متاح في:

http://www.islamist-movements.com/4916

٧. موقع جريدة الإمارات إلىوم،إبتسام الكتبي،ليس أمام الحوثيين سوى الاندماج السياسي أو الانهيار، تقرير منشور، تاريخ النشر٢٠١٧/١٢/٢٣. تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٨/٦/١٥. متاح في:

https://www.emaratalyoum.com/local-sectio

٨. موقع سكاي نيوز عربية، دول الخليج تقرر اعتبار حزب الله "إرهابياً"، مقال منشور، تاريخ النشر ٢٠١٦/٣/٢، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٨/٦/٢٨.

hpps://www.skynewsarabia.com/midd